الرسالةُ الثالثةَ عَشْرةَ

حصولُ السعادة، بحكمِ البناءِ على القبور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ وحدَهْ، والصلاةُ والسلامُ على مَن لا نبيَّ بعدَهْ.

أمَّا بعدُ:

فقد ورَدَ إليَّ سؤالٌ فَحْواهُ: أنَّ جمعًا مِن الشيعةِ يدعُون إلى البناءِ على قبورِ أهلِ البيتِ الذين دُفِنُوا في البقيعِ، وإقامةِ القِبَابِ عليها؛ فما حُكْمُ ذلك؟ والتي كانت قد هُدِمَتْ مِن قبلُ، فهل يجوزُ السكوتُ عن هذا المنكَرِ؟ وما هو واجبُ المسلمِ تُجَاهَ ما يقومُ به القبوريُّون لإعادةِ القبابِ والأَضرِحةِ على القبورِ؟

فأقولُ، وباللهِ تعالى التوفيقُ، ومنه أستمِدُّ العَوْنَ والتأييد:

إنَّ البناءَ على القبورِ ورَفْعَها، وإقامةَ القبابِ والمساجدِ عليها، أمرٌ محرَّمٌ شرعًا، ولا يجوزُ أَلْبَتَّةَ، وقد تواترَتِ النصوصُ، وتكاثَرَتِ الأدلَّةُ بتحريمِ ذلك، والمنعِ منه، وأجمَعَ علماءُ المسلِمِينَ على ذلك، وعلى هذا جرى العَمَلُ في بلادِ الإسلامِ في عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ، وفي عهدِ الصحابةِ والتابِعِين؛ فاتَّفَقَ الإجماعُ العَمَليُّ مع القوليِّ؛ وهذا أقوى ما يكونُ مِن الإجماع.

وقد شَهِدَتِ العقولُ السليمةُ بموافَقةِ هذا الحكمِ الشرعيِّ؛ فلا فائدةَ شرعيَّةً ولا عقليَّةً تُرجَى مِن البناءِ على القبورِ، بل نشَأَ عن ذلك جملةٌ مِن المفاسدِ الدينيَّةِ والدنيويَّة.

وهؤلاءِ الشيعةُ الذين يدْعُونَ إلى البناءِ على القبورِ، قد خالَفُوا مذهبَهم، وصادَمُوا ما عَمِلَ به أئمَّتُهم؛ ولذا فالثابتُ في كتبِهم المتقدِّمةِ: المنعُ مِن البناءِ على القبورِ، وتحريمُ ذلك، وسوف يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ نقلُ ذلك مِن كُتُبِهم.

وبيانُ ما سبَقَ بشيءٍ مِن التفصيلِ يأتي في الفصولِ التالية:

الفصلُ الأولُ: دَلَالةُ السُّنَّةِ النبويَّةِ والإجماعِ والقياسِ على منعِ البناءِ على القبور.

الفصلُ الثاني: الآثارُ الدالَّةُ على منعِ البناءِ على القبورِ عند الشيعة.

الفصلُ الثالثُ: بيانُ أنَّ البناءَ على قبورِ أهلِ البيتِ حادثٌ.

الفصلُ الرابعُ: عدَمُ صحَّةِ نسبةِ كثيرٍ مِن القبورِ الموجودةِ إلى الأنبياءِ والصالِحين.

الفصلُ الخامسُ: مفاسدُ الغلوِّ في القبورِ، والبناءِ عليها.

وأُلحِقُ بهذه الفصولِ ما يلي:

المُلحَقُ الأوَّلُ: رسالةُ «فقهِ المَزَارِ عند الأئمَّةِ» لعبدِ الهادي الحُسَيْنيّ.

المُلحَقُ الثاني: مساجَلةٌ علميَّةٌ في مسألةٍ عظيمةٍ مِن مسائلِ الديانةِ الإسلاميَّةِ؛ وهي: البناءُ على القبورِ، بين مَجَلَّةِ «المَنَارِ»، ومُكاتِبِها مَهدِي الحُسَيْنيّ الكاظِميِّ القَزْوينيّ.

المُلحَقُ الثالثُ: تعقيبُ تقيِّ الدِّينِ الهلاليِّ على مَهدِي الحُسَيْنيِّ الكاظِميِّ؛ في بيانِ الحقِّ في هذه المسألةِ الكبرى، وأيُّ القولَيْنِ أحقُّ بالصوابِ؟

المُلحَقُ الرابعُ: مناظَرةٌ بين تقيِّ الدِّينِ الهلاليِّ، وأحدِ مجتهِدي الشيعة.

وأسأَلُ اللهَ ﷻ أن يَنفَعَ بهذا الكتابْ، وأن يَهدِيَ ضالَّ المسلِمِينَ إلى الحقِّ والصوابْ؛ إنَّه وَلِيُّ ذلك والقادرُ عليه، وصلَّى اللهُ وسلَّم على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين(١).

❁ ❁ ❁

(١) أشكُرُ الابنَ الشيخَ سَعْدَ بنَ محمَّدٍ القَحْطانيَّ، على مساعَدتِهِ لي في كتابةِ هذا الكتابِ والاعتناءِ به؛ فجزاه الله خيرًا.

الفصلُ الأوَّلُ

دَلَالةُ السُّنَّةِ النبويَّةِ والإجماعِ والقياسِ على منعِ البناءِ على القبور

دَلَالةُ السُّنَّةِ النبويَّةِ:

تواتَرَتِ الأحاديثُ عن الرسولِ ﷺ في النهي عن البناءِ على القبورِ، وقد تنوَّعَتْ دَلَالةُ هذه النصوصِ في تحريمِ ذلك؛ وإليك البيانَ:

النوعُ الأوَّلُ: نَهْيُهُ عليه الصلاة والسلام عن ذلك:

١ ـ فقد أخرجَ الإمامُ مسلمٌ في «صحيحِه» (٩٧٠)؛ مِن حديثِ جابرٍ، قال: «نَهى رسولُ اللهِ ﷺ أن يجصَّصَ القبرُ، وأن يُقعَدَ عليه، ويُبنَى عليه».

٢ ـ وأخرجَ أيضًا (٥٣٢)؛ مِن حديثِ عمرَ بنِ مُرَّةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ النَّجْرانيِّ، قال: حدَّثني جُندُبٌ، قال: «سَمِعتُ النبيَّ ﷺ قبلَ أن يموتَ بخَمْسٍ، وهو يقولُ: «**إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ، وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ؛ أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ؛ إِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ**».

النوعُ الثاني: لَعْنُهُ عليه الصلاة والسلام مَن فعَلَ ذلك:

١ ـ أخرجَ الشيخانِ البخاريُّ (١٣٣٠ و١٣٩٠ و٤٤٤١)، ومسلمٌ (٥٢٩)؛ كلاهما مِن حديثِ هلالِ بنِ أبي حُمَيْدٍ، عن عُرْوةَ بنِ الزُّبَيْرِ، عن عائشةَ، قالت: «قال رسولُ اللهِ ﷺ في مَرَضِه الذي لم يَقُمْ منه: «**لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ!**»، قالت: «فلولا ذلك، لَأُبرِزَ قَبْرُهُ؛ غيرَ أنَّه خُشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسجِدًا».

٢ ـ وفي «الصحيحَيْنِ» أيضًا؛ البخاريِّ (٤٣٥ و٤٣٦)، ومسلم (٥٣١) كلَيْهِما؛ مِن طريقِ ابنِ شهابٍ، أخبَرَني عُبَيدُ اللهِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ؛ أنَّ عائشةَ وعبدَ اللهِ بنَ عبَّاسٍ؛ قالا: «لمَّا نزَلَ برسولِ اللهِ ﷺ، طَفِقَ يَطرَحُ خَمِيصةً له على وجهِهِ، فإذا اغْتَمَّ، كشَفَها عن وَجْهِهِ، فقال ـ وهو كذلكَ ـ: «**لَعْنَةُ اللهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**»؛ يحذِّرُ مثلَ ما صنَعُوا».

«**لمَّا نَزَلَ**»[(١)]؛ أي: الموتُ.

و«**اللَّعْنُ**»: يُفيدُ عِظَمَ هذا الذنبِ، وأنَّه مِن كبائرِ الذنوبِ؛ لأنَّ اللَّعْنَ معناه ـ كما هو معلومٌ ـ: الطردُ والإبعادُ عن رحمةِ اللهِ؛ وقد صرَّح بذلك في الأدلَّةِ؛ كما سيأتي.

النوعُ الثالثُ: الدعاءُ على مَن فعَلَ ذلك بالقتلِ:

فقد أخرَجَ الشيخانِ البخاريُّ (٤٣٧)، ومسلمٌ (٥٣٠)؛ كلاهما مِن حديثِ ابنِ شهابٍ، حدَّثني سعيدُ بنُ المسيِّبِ؛ أنَّ أبا هريرةَ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**قَاتَلَ اللهُ اليَهُودَ؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**».

هذا دعاءٌ عليهم بالقتلِ، وهو يدُلُّ على شناعةِ مرتكِبِ هذا الذنبِ، وأنَّه قد أتى أمرًا عظيمًا، وكلُّ مَن فعَلَ ذلك داخلٌ في هذا الوعيد.

النوعُ الرابعُ: إخبارُهُ ﷺ أنَّ مَن فعَلَ ذلك، فهم شِرارُ الخَلْقِ عند اللهِ عز وجل يومَ القيامة:

١ ـ فقد أخرَجَ الشيخانِ البخاريُّ (٤٢٧)، ومسلمٌ (٥٢٨)؛ كلاهما مِن طريقِ هشامٍ، قال: أخبَرَني أبي، عن عائشةَ؛ أنَّ أمَّ حَبِيبةَ وأمَّ سَلَمةَ ذكَرَتا

(١) قال النوَويُّ في «شرح مسلم» (٥/ ١٢): «قولُه: «لمَّا نُزِلَ برسولِ اللهِ ﷺ»، هكذا ضبَطْناهُ: «نُزِلَ» بضمِّ النون، وكسرِ الزاي، وفي أكثرِ الأصول: «نُزِلَتْ»، وقال العَيْنيُّ في «عمدة القاري» (٤/ ١٩٣): «قولُه: «لمَّا نَزَلَ»؛ على صيغةِ المعلوم في روايةِ أبي ذرٍّ، وفاعلُهُ محذوف؛ أي: لما نزَلَ الموتُ، وفي روايةِ غيرِهِ: بضمِّ النونِ، وكسرِ الزاي؛ على صيغةِ المجهول». وينظر: «الكواكب الدراري» (٤/ ٩٦)، و«إرشاد الساري» للقَسْطَلَّاني (١/ ٤٣٥)، (٨/ ٤٣٢).

كَنيسةً ـ رَأَيْنَهَا[(١)] بالحَبَشةِ فيها تصاويرُ ـ لرسولِ اللهِ ﷺ، فقال: «**إِنَّ أُولَئِكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ، فَمَاتَ، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ**».

٢ ـ عن ابنِ مسعودٍ، قال: «سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**شِرَارُ الخَلْقِ يَوْمَ القِيَامَةِ الَّذِينَ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ، وَالَّذِينَ يَتَّخِذُونَ القُبُورَ مَسَاجِدَ**»؛ علَّق أوَّلَهُ البخاريُّ في «صحيحِه» بعد حديثِ (٧٠٦٧)، ووصَلَهُ أحمدُ (٤٣٤٢)، وغيرُه؛ وإسنادُهُ جيِّد.

وحكمُهُ ﷺ عليهم بأنَّهم شرارُ الخَلْقِ، وعيدٌ عظيمٌ؛ كما هو ظاهر.

النوعُ الخامسُ: أمرهُ ﷺ بتسوية القبور، وإزَالةِ ما بُنيَ عليها:

١ ـ أخرَجَ مسلمٌ في «صحيحِه» (٩٦٩)، عن أبي الهَيَّاجِ الأسَديِّ[(٢)]، قال: قال لي عليُّ بنُ أبي طالب: «أَلَا أَبْعَثُكَ[(٣)] على ما بَعَثَنِي عليه رسولُ اللهِ ﷺ: «**أَلَّا تَدَعَ تِمْثَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ**»».

٢ ـ وأخرَجَ أيضًا (٩٦٨)، عن ثُمامةَ بنِ شُفَيٍّ، قال: «كُنَّا مع فَضَالةَ بنِ عُبَيْدٍ بأرضِ الرُّومِ بِرُودِسَ[(٤)]، فتُوُفِّيَ صاحبٌ لنا، فأمَرَ فَضَالةُ بنُ عُبَيْدٍ بقبرِه، فَسُوِّيَ، ثم قال: «سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يأمُرُ بتسويتِها»».

---

(١) كذا الروايةُ في مصدرَي التخريج؛ ورُوِيَ أيضًا: «رَأَتَاهَا»؛ وهو الجادَّة؛ ويوجَّهُ الأولُ: على أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنان، أو باعتبارِ مَن كان معَهُما مِن النِّسْوة، أو على جهةِ التعظيمِ والمدح. ينظَر: «الكواكب الدراري» (٤/ ٨٨)، و«عمدة القاري» (٤/ ١٧٤)، و«إرشاد الساري» (١/ ٤٣٠).

(٢) قولُه: «أبي الهَيَّاج»، اسمُهُ: حَيَّانُ بنُ حسَنٍ الأَسَدِيُّ، ليس له في الكتبِ إلا هذا الحديثُ الواحدُ. ينظر: «حاشية السيوطي على سنن النسائي» (٤/ ٨٨)، و«مِرْقاة المفاتيح» (٣/ ١٢١٦).

(٣) قولُه: «أَلَا أَبْعَثُكَ» بفتحِها: للتنبيه، وقيل: بتشديدِ اللامِ: للتحضيض. ينظر: «مرقاة المفاتيح» (٣/ ١٢١٦)، و«دليل الفالحين» (٨/ ٥١٢).

(٤) «رُودِسُ»: قال القاضي عياض: «هو بضمِّ أوَّله؛ ضبَطْناهُ عن الصَّدَفيِّ والأَسَديِّ وغيرِهما، إلّا الخُشَنيَّ والتميميَّ؛ فإنَّه عندَهما: بفتحِ الراء، ولم يختلِفوا في الدالِ: أنَّها مكسورة، وقيَّدناه عن بعضهم في غيرِ «الصحيحَيْنِ»: بفتحِ الدال، وكلُّهم قالوا: =

النوعُ السادِسُ: تقدَّم في كثيرٍ مِن الأحاديثِ أنَّ هذا النهيَ قبلَ وفاتِه، بل في مرَضِ موتِهِ الذي لم يَقُمْ منه؛ وهذا يَدُلُّ على أهميَّةِ هذا الأمرِ وخطورتِه:

ففي حديثِ جُندُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «سَمِعتُ النبيَّ ﷺ قبلَ أن يَمُوتَ بخَمْسٍ...» الحديثَ.

وفي حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: في مرَضِ موتِهِ الذي لم يَقُمْ منه: «... طَفِقَ يَطرَحُ خَمِيصةً له على وجهِه، فإنِ اغتَمَّ، كشَفَ عن وجهِهِ، وقال ـ وهو كذلك ـ...» الحديثَ.

النوعُ السابعُ: السُّنَّةُ العمليَّةُ:

يُضافُ إلى ما تقدَّم: سُنَّةُ الرسولِ ﷺ العمليَّةُ في عدَمِ البناءِ على القبورِ؛ فقد تُوُفِّيَ جميعُ أولادِهِ في حياتِهِ ﷺ ما عدا فاطمةَ، وبعضُ زوجاتِهِ أيضًا كخَدِيجةَ وغيرِها؛ توفَّاهُنَّ اللهُ في حياتِه، وبعضُ أقاربِهِ؛ كفاطمةَ بنتِ أسَدٍ أمِّ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، وعمِّهِ حمزةَ بنِ عبدِ المطَّلِبِ، وغيرِهما مِن أقاربِه، وجمعٌ مِن صحابتِه، ولم يَبْنِ على قبورِهم شيئًا، فلو كان خيرًا، لفعَلَهُ ﷺ، بل كان ﷺ يُرسِلُ مَن يُزِيلُ ما بُنِيَ على القبورِ؛ كما تقدَّم.

دَلَالَةُ الإجماعِ:

مِن الأمورِ المعلومةِ مِن دِينِ الإسلامِ بالضرورة: أنَّه لم يكُنْ مِن هَدْيِ النبيِّ ﷺ البناءُ على القبورِ، بل ولا رَفْعُها فوق حدِّ المشروع؛ فالرسولُ ﷺ لم يَبْنِ على قبرِ أحَدٍ ممَّن تُوُفِّيَ في زمنِه؛ سواءٌ مِن أهلِ بيتِه، أو مِن أصحابِه، ولا يستطيعُ أحدٌ ـ سواءٌ كان مِن الشيعةِ، أو مِن غيرِهم ـ أن ينقُلَ خلافَ ذلك أَلْبَتَّة.

وكذلك: لم يَفعَلْهُ الخلفاءُ الراشِدونَ مِن بعدِه ـ ومنهم أميرُ المؤمِنينَ

= «بسينٍ مهمَلة»، إلَّا الصَّدَفيَّ عن العُذْريِّ؛ فإنَّه قال: «بشينٍ معجَمة»، وقيَّدناه في «كتاب أبي داود»؛ مِن طريق الرَّمْليِّ: بذالٍ معجَمة، وهي جزيرةٌ ببلادِ الروم». ينظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٣٠٥)، و«معجَم البُلْدان» (٣/ ٧٨).

عليُّ بنُ أبي طالبٍ ﵁ ـ فهل بنى أحَدٌ منهم على قبرِ رسولِ اللهِ ﷺ بعدَما تُوُفِّيَ؟! أو بنى عليه قُبَّةً؟! أو أقام عليه مسجدًا؟!

ثم بعدَ وفاةِ فاطمةَ ﵂: هل بنى على قبرِها شيئًا؟!

ثم بعدَ موتِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﵁: هل بنى ابناهُ الحسَنُ أو الحسينُ على قبرِه شيئًا؟!

وكذا عندما تُوُفِّيَ الحسَنُ: هل بنى الحسينُ على قبرِه؟!

ومَن عنده دليلٌ يخالِفُ ما تقدَّم، فلْيَدُلَّنا عليه، ولْيُخبِرْنا به، ولن يَجِدَ إلى ذلك سبيلًا، وإنَّما جاء البناءُ على القبورِ، وإقامةُ القبابِ عليها والمساجدِ، والمبالَغةُ في تعظيمِها، والغلوُّ فيه: مِن فعلِ الكفَّارِ مِن أهلِ الكتابِ، والوثنيِّين، والملوكِ الجبابرةِ المتفرعِنين.

والمقصودُ: أنَّ البناءَ على القبورِ لم يكن على عهدِ الرسولِ ﷺ، وقد عَلِمَ الخاصُّ والعامُّ: أنَّ الرسولَ ﷺ كان يَدفِنُ أصحابَهُ بالبَقِيعِ وغيرِه، ولم يَبْنِ على هذه القبورِ شيئًا، وقد تقدَّم في الأدلَّةِ السابقةِ: أنَّه كان ينهى عن ذلك، بل كان يُزِيلُ ما بَقِيَ مِن القبورِ التي كانت تعظَّمُ في الجاهليَّةِ، وما عليها مِن أبنيةٍ، كما كان يكسِّرُ ويُزِيلُ الأصنامَ التي تُعبَدُ مِن قِبَلِ أهلِ الجاهليَّةِ، وتقدَّم أيضًا في حديثِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﵁: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أرسَلَهُ: «**أَلَّا يَدَعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّاهُ، وَلَا صُورَةً إِلَّا طَمَسَهَا**».

ولذا عندما تُوُفِّيَ ﷺ ـ وهو أفضلُ البشَرِ على الإطلاقِ ـ لم يَبْنِ الصحابةُ على قبرِهِ شيئًا، وتقدَّم قولُ عائشةَ ﵂: «ولولا ذلكَ، لَأُبرِزَ قبرُهُ، ولكِنْ خَشْيةَ أن يُتَّخَذَ مَسجِدًا».

وهكذا الأمرُ في عهدِ الصحابةِ، وفي عهدِ التابِعِينَ، وإنَّما ظهَرَ شيءٌ مِن ذلك في نهايةِ المائةِ الثانيةِ؛ ولذا فإنَّ مُعظَمَ قبورِ الصحابةِ لا تُعرَفُ أعيانُها.

قال السَّمْهُوديُّ[(١)] ـ وهو يتحدَّثُ عن قبرِ فاطمةَ ﵂ ـ قال: «وإنَّما

---

(١) في «وفاءِ الوفا، بأخبارِ دارِ المصطفى» (٣/ ٢٨٧ ط. السامرائي).

و«السَّمْهُوديُّ»: نسبةٌ إلى سَمْهُودَ؛ قريةٌ كبيرةٌ على شاطئِ بحرِ النِّيلِ بالصعيدِ، ويقالُ: =

أوجَبَ عدَمَ العلمِ بعينِ قبرِ فاطمةَ ﵂، وغيرِها مِن السلفِ: ما كانوا عليه مِن عدَمِ البناءِ على القبورِ وتجصيصِها».

ثم قال[(١)]: «اعلَمْ: أنَّ أكثَرَ الصحابة ﵃، كما قال المَطَريُّ: «ممَّن تُوُفِّيَ في حياةِ النبيِّ ﷺ وبعد وفاتِه، مدفونونَ بالبَقِيعِ، وكذلك ساداتُ أهلِ بيتِ النبيِّ ﷺ، وساداتُ التابِعينَ ﵃».

وفي «مَدارِكِ عياضٍ»[(٢)] عن مالكٍ؛ أنَّه مات بالمدينةِ مِن الصحابةِ نحوُ عشَرةِ آلافٍ، وباقيهم تفرَّقوا في البُلْدانِ، وقال المَجْدُ: «لا شكَّ: أنَّ مَقبَرةَ البقيعِ محشوَّةٌ بالجَمَّاءِ الغفيرِ مِن ساداتِ الأمَّةِ، غيرَ أنَّ اجتنابَ السلفِ الصالِحِ مِن المبالَغةِ في تعظيمِ القبورِ وتجصيصِها ـ أفضى إلى انطماسِ آثارِ أكثرِهم؛ فلذلك لا يُعرَفُ قبرُ معيَّنٍ منهم إلا أفرادًا معدودة».

والشاهدُ مِن هذا: قولُه: «اجتنابُ السلفِ الصالِحِ المبالَغةَ في تعظيم...» إلى آخرِ كلامِه؛ فهو يدُلُّ على ما تقدَّم.

ولذا قال أبو عبدِ اللهِ الشافعيُّ المطَّلِبيُّ[(٣)]: «ولم أَرَ قبورَ المهاجِرينَ والأنصارِ مجصَّصةً... وقد رأيتُ مِن الولاةِ مَن يَهدِمُ بمَكَّةَ ما يُبنَى فيها؛ فلم أَرَ الفقهاءَ يَعِيبُونَ ذلك».

قلتُ: والشافعيُّ تُوُفِّيَ عامَ (٢٠٤هـ)، وهذا الشيءُ بدأ يَظهَرُ في نهايةِ المائةِ الثانيةِ، ولكنْ كان في بدايتِه وعلى يسيرٍ في بعضِ القبورِ، وكان الولاةُ لا يترُكونَ ذلك بل يُزيلُونَهُ، وإنَّما ظهَرَ وانتشَرَ في المائةِ الرابعةِ عندما قامت دولةُ العُبَيْدِيِّينَ في مِصْرَ، والبُوَيْهِيِّينَ في العراقِ وإيرانَ، فأخَذُوا يَبنُونَ المساجدَ على القبورِ، ويعظِّمون المشاهدَ؛ وهذا شيءٌ حادثٌ، كما عُلِمَ ممَّا تقدَّم؛ وهو مخالِفٌ لكلِّ ما سلَفَ؛ ومِن ذلك مخالفتُهُ للإجماعِ، فضلًا عن مذهبِ أهلِ البيت.

= بالطاءِ عِوَضَ الدالِ. ينظر: «معجَم البلدان» (٣/ ٢٥٥)، و«مراصد الاطلاع» (٢/ ٧٣٩)، و«ذيل لُبِّ اللبابْ» (ص١٥٣).

(١) تحت عنوانِ «بيانِ المشاهدِ المعروفةِ اليومَ بالبَقِيعِ، وغيرِه مِن المدينةِ الشريفةِ» (٣/ ٣٠٠).

(٢) «ترتيب المدارك» (١/ ٤٦).

(٣) في «الأُمِّ» (٢/ ٦٣١).

وعلى هدي النبيِّ ﷺ هذا سار المسلِمونَ مِن الصحابةِ وأهلِ البيتِ، وتَبِعَهم على هذا التابِعونَ لهم بإحسانٍ وتابِعوهم؛ وهذا إجماعٌ عَمَليٌّ، ولا يُمكِنُ لأحدٍ أن ينقُلَ خلافَ هذا عن رسولِ اللهِ ﷺ، ولا صحابتِه، ولا أهلِ بيتِه؛ كيف وقد نُقِلَ الإجماعُ القَوْليُّ أيضًا في المنعِ مِن البناءِ على القبورِ؟! فالتقى الإجماعانِ القوليُّ والعمليُّ؛ وهذا أقوى ما يكونُ مِن الإجماعِ.

وهذا الإجماعُ ليس مِن طائفةٍ معيَّنةٍ مِن المسلِمين، وإنَّما مِن جميعِ أهلِ القِبْلةِ، ولا شكَّ: أنَّ البناءَ على القبورِ إنَّما حصَلَ مِن بعضِ المتأخِّرين، واستحسَنُوا ذلك بلا دليلٍ ولا برهان.

وقال أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ عبدِ الحليمِ[١]: «وهذا ممَّا عُلِمَ بالتواتُرِ والضرورةِ مِن دِينِ الرسولِ ﷺ؛ فإنَّه أمَرَ بعمارةِ المساجِدِ والصلاةِ فيها، ولم يأمُرْ ببناءِ مَشهَدٍ، لا على قبرِ نبيٍّ، ولا غيرِ قبرِ نبيٍّ، ولا على مقامِ نبيٍّ، ولم يكن على عهدِ الصحابةِ والتابِعين، وتابِعِيهِمْ في بلادِ الإسلامِ - لا الحجازِ، ولا الشامِ، ولا اليمَنِ، ولا العراقِ، ولا خُراسانَ، ولا مِصْرَ، ولا المَغرِبِ - مَسجِدٌ مبنيٌّ على قبرٍ، ولا مَشهَدٌ يُقصَدُ للزيارةِ أصلًا، ولم يكن أحدٌ مِن السلفِ يأتي إلى قبرِ نبيٍّ، أو غيرِ نبيٍّ؛ لأجلِ الدعاءِ عنده، ولا كان الصحابةُ يَقصِدونَ الدعاءَ عند قبرِ النبيِّ ﷺ، ولا عند قبرِ غيرِه مِن الأنبياءِ، وإنَّما كانوا يصلُّونَ ويسلِّمونَ على النبيِّ ﷺ وعلى صاحبَيْه».

وقال أيضًا[٢]: «فإنَّ بناءَ المساجِدِ على القبورِ، ليس مِن دِينِ المسلِمين، بل هو منهيٌّ عنه بالنصوصِ الثابتةِ عن النبيِّ ﷺ، واتفاقِ أئمَّةِ الدِّين، بل لا يجوزُ اتخاذُ القبورِ مساجِدَ؛ سواءٌ كان ذلك ببناءِ المسجدِ عليها، أو بقصدِ الصلاةِ عندها، بل أئمَّةُ الدِّينِ متَّفِقونَ على النهيِ عن ذلك».

وقال أيضًا[٣]: «وأمَّا بناءُ المساجِدِ على القبورِ، وتسمَّى مَشاهِدَ، فغيرُ سائغٍ، بل جميعُ الأمَّةِ ينهَوْنَ عن ذلك».

---

(١) في «اقتضاءِ الصراطِ المستقيم» (٢/ ٧٦٢).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٤٨٨).
(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣١٨).

وقال محمَّدُ بنُ عليٍّ الشَّوْكانيُّ(١): «اعلَمْ: أنَّه قد اتَّفَقَ الناسُ سابِقُهم ولاحِقُهم، وأوَّلُهم وآخِرُهم، مِن لَدُنِ الصحابةِ ﵃ إلى هذا الوقتِ: أنَّ رفعَ القبورِ والبناءَ عليها بِدْعةٌ مِن البدعِ التي ثبَتَ النهيُ عنها، واشتَدَّ وعيدُ رسولِ اللهِ ﷺ لفاعِلِها... ولم يخالِفْ في ذلك أحدٌ مِن المسلِمين أجمعِين؛ لكنَّه وقَعَ للإمامِ يحيى بنِ حمزةَ مقالةٌ تدُلُّ على أنَّه لا بأسَ بالقبابِ والمشاهِدِ على قبورِ الفضلاءِ، ولم يَقُلْ بذلك غيرُه، ولا رُوِيَ عن أحدٍ سواه، ومَن ذكَرَها مِن المؤلِّفينَ في كتبِ الفقهِ مِن الزيديَّةِ، فهو جرَى على قولِه، واقتدَى به، ولم نَجِدِ القولَ بذلك ممَّن عاصَرَه، أو تقدَّم عصرُهُ عليه؛ لا مِن أهلِ البيتِ، ولا مِن غيرِهم، وهكذا اقتصَرَ صاحبُ «البحرِ» الذي هو مَدْرَسُ كبارِ الزيديَّةِ، ومَرْجِعُ مذهبِهم، ومكانُ البيانِ لخلافِهم في ذاتِ بينِهم، وللخلافِ بينهم وبين غيرِهم، بل قد اشتمَلَ على غالبِ أقوالِ المجتهِدِينَ وخلافاتِهم في المسائلِ الفقهيَّة، وصار هو المرجوعَ إليه في هذه الأعصارْ، وهذه الديارْ، لمَن أراد مَعرِفةَ الخلافِ في المسائلِ وأقوالِ القائِلين، بإثباتِها أو نفيِها مِن المجتهِدِين؛ فإنَّ صاحِبَ هذا الكتابِ الجليلِ لم ينسُبْ هذه المقالةَ ـ أعني: جوازَ رفعِ القبابِ والمشاهِدِ على قبورِ الفضلاءِ ـ إلا إلى الإمامِ يحيى وَحْدَه؛ فقد قال ما نصُّه: «مسألةٌ: قال الإمامُ يحيى: لا بأسَ بالقبابِ والمشاهِدِ على قبورِ الفضلاءِ والملوكِ؛ لاستعمالِ المسلِمين؛ ولم يُنكَرْ». انتهى.

فقد عرَفْتَ مِن هذا: أنَّه لم يَقُلْ بذلك إلا الإمامُ يحيى، وعرَفْتَ دليلَهُ الذي استدَلَّ به؛ وهو استعمالُ المسلِمينَ، مع عدَمِ النكيرِ.

ثم ذكَرَ صاحبُ «البحرِ» هذا الدليلَ الذي استدَلَّ به الإمامُ يحيى في «الغَيْثِ»، واقتصَرَ عليه، ولم يأتِ بغيرِه.

فإذا عرَفْتَ هذا، تقرَّر لك: أنَّ هذا الخلافَ واقعٌ بين الإمامِ يحيى وبين سائرِ العلماءِ مِن الصحابةِ والتابِعِينْ، ومِن المتقدِّمِينَ مِن أهلِ البيتِ والمتأخِّرِينْ، ومِن أهلِ المذاهبِ الأربعةِ وغيرِهم مِن جميعِ المجتهِدِينْ، أوَّلِهم وآخِرِهم.

---

(١) في «شرح الصدورْ، في تحريم رفع القبورْ» (ص٨ ـ ٩).

ولا يُعترَضُ هذا بحكايةِ مَن حكى قولَ الإمام يحيى في مؤلَّفِهِ ممَّن جاء بعدَهُ مِن المؤلِّفِين، فإنَّ مجرَّدَ حكايةِ القولِ لا يدُلُّ على أنَّ الحاكيَ يختارُه، ويَذهَبُ إليه، فإن وجَدتَّ قائلًا ممَّن جاء بعده مِن أهلِ العلمِ يقولُ بقولِه هذا ويرجِّحُه: فإنْ كان مجتهِدًا، كان قائلًا بما قاله الإمامُ يحيى، ذاهبًا إلى ما ذهَبَ إليه بذلك الدليلِ الذي استدَلَّ به، وإنْ كان غيرَ مجتهِدٍ، فلا اعتبارَ بموافَقتِه؛ لأنَّه إنَّما تُعتبَرُ أقوالُ المجتهِدِينْ، لا أقوالُ المقلِّدِينْ.

فإذا أرَدتَّ أن تَعرِفَ هل الحقُّ ما قاله الإمامُ يحيى، أو ما قاله غيرُهُ مِن أهلِ العلمِ، فالواجبُ عليك: رَدُّ هذا الاختلافِ إلى ما أمَرَنا اللهُ بالردِّ عليه، وهو كتابُ اللهِ، وسُنَّةُ رسولِه ﷺ...».اهـ.

ثم ذكَرَ الشَّوْكانيُّ الأدلَّةَ على تحريمِ البناءِ على القبورِ، وبيَّن بطلانَ مقالةِ مَن أجاز ذلك.

وقال أيضًا(١): «وقد تكلَّم جماعةٌ مِن أئمَّةِ أهلِ البيتِ رضوانُ اللهِ عليهم، ومِن أتباعِهم رحمهم الله، في هذه المسألةِ، بما يَشْفي ويَكْفي، ولا يتَّسِعُ المقامُ لبسطِه، وآخِرُ مَن كان مِنهم نَكَالًا على القبوريِّين، وعلى القبورِ الموضوعةِ على غيرِ الصفةِ الشرعيَّةِ: مولانا الإمامُ المَهْديُّ العبَّاسُ بنُ الحسينِ بنِ القاسمِ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فإنَّه بالَغَ في هدمِ المشاهِدِ التي كانت فتنةً للناسِ وسببًا لضلالِهم، وأتى على غالبِها، ونهى الناسَ عن قصدِها، والعكوفِ عليها، وكان في عصرِهِ جماعةٌ مِن أكابرِ العلماءِ أرسَلُوا إليه برسائلَ، وكان ذلك هو الحاملَ له على نُصْرةِ الدِّينْ، بهدمِ طواغيتِ القبوريِّينْ».اهـ.

ومِن المنتسِبينَ لأهلِ البيتِ ممَّن أنكَرَ ذلك، بل ونقَلَ اتفاقَ علماءِ الدِّينِ على المنعِ مِن ذلك: **محمَّدُ بنُ إسماعيلَ الحَسَنيُّ الصَّنْعانيُّ**؛ حيثُ قال عن البناءِ على القبورِ(٢): «إنَّه ذريعةٌ إلى تعظيمِ الميِّتِ، والطوافِ بقبرِه، والتمسُّحِ بأركانِه، والنداءِ باسمِه؛ **وبالجملةِ**: إنَّه يصيرُ صنمًا يُعبَدُ، وهذه بدعةٌ عظيمةٌ

(١) في «الدرِّ النضيدْ، في إخلاصِ كلمةِ التوحيدْ» (ص١٢٦ ـ ١٢٧).
(٢) في «العُدَّة، على إحكام الأحكام» (٣/ ٢٥٨).

عمَّت الدنيا، وعبَدَ الناسُ القبورَ وعظَّموها بالمشاهِدِ والقبابِ، وزادوا على فعلِ الجاهليَّةِ؛ فأسرَجُوا عليها السُّرُجَ والشموعَ، وجعَلُوا لها نصيبًا مِن أموالِهم». اهـ.

قلتُ: وقولُه: «وهذه بدعةٌ عظيمةٌ...»، يفيدُ: أنَّ البناءَ على القبورِ إنَّما حصَلَ بعد عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ وصحابتِه والتابِعين لهم بإحسان.

وقال صاحبُ «القبوريَّةِ في اليمَنِ»[1]: «وحينما بلَغَتِ الدعوةُ النجديَّةُ تلك المكانةَ مِن الاستيلاءِ على البلادِ، ودخولِ القبائلِ معها، والقَبُولِ بما تدعو إليه، تجاوَبَتِ القبائلُ اليمنيَّةُ لذلك، وشعَرَتْ بضعفِ دولةِ صنعاءَ في عهدِ الإمامِ «المنصورِ» - أحدِ الأئمَّةِ الذين عاصَرَهم الإمامُ الشَّوْكانيُّ - وتقدَّمَتْ تلك القبائلُ حتى حاصَرَتْ صنعاءَ بعد عام (١٢١٦هـ)، وكانت الرُّسُلُ في أثناءِ ذلك ترِدُ إلى صنعاءَ مِن الدِّرْعيَّةِ بالدعوةِ إلى التوحيدِ، وهدمِ القبابِ والمشاهِدِ، وحينما أحسَّ الإمامُ المتوكِّلُ بالضغطِ الشديدِ، شاوَرَ مَن بحضرتِهِ في هدمِ تلك القبابِ والمشاهِدِ، فقالوا له: «إنْ كان هذا الهَدْمُ لوجهِ اللهِ، وتنفيذًا للشريعةِ، فنِعِمَّا هو، وإنْ كان إنَّما هو مجامَلَةٌ لأصحابِ نَجْدٍ، فلا فائدةَ»، قال الشَّوْكانيُّ: «ثُمَّ وقَعَ الهدمُ للقبابِ والقبورِ المشيَّدةِ في صنعاءَ، وفي كثيرٍ مِن الأمكِنةِ المجاوِرةِ لها، وفي جهةِ ذِمَارَ[2] وما يتَّصِلُ بها».

دَلَالَةُ القياسِ:

لو لم يأتِ ما تقدَّم مِن الأدلَّةِ الكثيرةِ الدالَّةِ على المنعِ مِن البناءِ على القبورِ، لكان القياسُ الصحيحُ يَدُلُّ على المنعِ مِن البناءِ عليها؛ لأنَّ هذا البناءَ يصيِّرُها أوثانًا تُعبَدُ مِن دونِ اللهِ تعالى.

فالجهَلةُ يتعلَّقون بهذه القبورِ، فيَدْعُونَ أصحابَها في كشفِ كُرُباتِهم، وإغاثةِ لَهَفاتِهم، ويؤدِّي بهم إلى أن يَطُوفُوا حولَها، ويتمسَّحوابها طلبًا للبركةِ؛

---

(١) (ص٦٣٤ - ٦٣٥. ط٢).

(٢) «ذِمَارِ»: بكسرِ أوَّلِهِ وفتحِه، ويجوزُ بناؤُهُ على الكسر، وإجراؤُهُ على إعرابِ ما لا ينصرِف. ينظر: «معجَم البلدان» (٣/ ٧).

وهذا يصيِّرها أوثانًا تُعبَدُ مِن دونِ اللهِ؛ ولذا قال ﷺ: «**اللَّهُمَّ، لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ**»(١).

وقد ذكَرَ اللهُ ﷻ مِن جملةِ الأصنامِ التي كانت تُعبَدُ مِن دونِ اللهِ: «اللَّاتَّ»، وقد ذكَرَ ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: «أنَّ «اللَّاتَّ» كان رجلًا صالحًا يَلُتُّ السَّوِيقَ للحاجِّ، فعندما مات، عكَفُوا على قبرِهِ وعبَدُوهُ مِن دونِ اللهِ»(٢).

ولا يخفى ما يَفعَلُهُ الناسُ اليومَ بقبورِ الأولياءِ الصالِحِينَ - بل وقبلَهُ منذُ قرونٍ - مِن عبادةٍ لأصحابِ هذه القبورِ.

وإذا كان الرسولُ ﷺ قد هدَمَ مَسجِدَ الضِّرَارِ؛ لأنَّه لم يؤسَّسْ على تَقْوَى مِن اللهِ، مع أنَّ مَن بناه زعَمَ أنَّه فعَلَ ذلك للهِ ﷻ، فكيف بهذه القبورِ التي تُعبَدُ عبادةً صريحةً مِن دونِ اللهِ ﷻ؟!

❁ ❁ ❁

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ١٧٢)؛ مِن طريق عطاء بن يَسَار؛ مرسَلًا، وأخرجه أحمد (٧٣٥٨) مِن حديث أبي هُريرة؛ بلفظ: «اللَّهُمَّ، لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا».

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٥٩).

الفصلُ الثاني

الآثارُ الدالَّةُ على المنعِ مِن البناءِ على القبورِ عند الشيعة

إنَّ الناظرَ في الكتبِ المعتمَدةِ عند الشيعةِ لَيَجِدُ فيها جملةً مِن الآثارِ الدالَّةِ على منعِ البناءِ على القبورِ؛ **ومِن ذلك ما يلي**:

١ ـ ما رواه شيخُهُمُ الكُلَيْنيُّ[(١)]، عن محمَّدِ بنِ يحيى، عن أحمدَ بنِ محمَّدٍ، عن أحمدَ بنِ محمَّدٍ، عن الحسَنِ بنِ عليٍّ، عن ابنِ بُكَيْرٍ، عن قُدَامةَ بنِ زائدةَ، قال: «سَمِعتُ أبا جعفرٍ عليه السلام يقولُ: «إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ سلَّ إبراهيمَ ابنَهُ سلًّا، وربَّعَ قبرَه»».

٢ ـ ثم قال: «عن عِدَّةٍ مِن أصحابِنا، عن أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ خالدٍ، عن عثمانَ بنِ عيسين، عن سَمَاعةَ، عن أبي عبدِ اللهِ عليه السلام، قال: «يُستحَبُّ أن يُدخَلَ معه في قبرِهِ جريدةٌ رَطْبةٌ، ويُرفَعَ قبرُهُ مِن الأرضِ قَدْرَ أربَعِ أصابعَ[(٢)] مضمومةٍ، ويُنضَحَ عليه الماءُ، ويُخلَّى عنه».

---

(١) في كتابِهِ: «فروعِ الكافي» (٣/ ١٩٩)؛ بابِ: تربيعِ القبرِ ورَشِّهِ بالماءِ، وما يقالُ عند ذلك، وقَدْرِ ما يُرفَعُ مِن الأرض.

(٢) كذا ورَدَتِ الروايةُ في مصدَرِ التخريج، والجادَّةُ أن يقال: «أربَعةِ أصابعَ»؛ لأنَّ «الإِصبَعَ» مذكَّرٌ؛ لكنَّ ما وقَعَ في مصدرِ التخريجِ صحيحٌ في العربيَّةِ، ويُمكِنُ تخريجُهُ على النحوِ التالي:
أولًا: أنَّه جائزٌ على مذهبِ البغداديِّينَ والكسائيِّ خلافًا للبصريِّين؛ فإنَّ قاعدةَ الأعدادِ مِن ثلاثةٍ إلى عشَرةٍ: أن يخالِفَ العدَدُ المعدودَ في التذكيرِ والتأنيث، لكنِ اختلَفُوا في المعتبَرِ في تذكيرِ المعدودِ وتأنيثِه: هل يُنظَرُ إلى المفرَدِ أو إلى الجمع، على مذهبَيْنِ:
الأوَّل: مذهبُ جمهورِ النحويِّين؛ وهو: أنَّ العبرةَ بالمفرَدِ، لا بالجمعِ؛ فيقالُ: «ثلاثةُ سِجِلَّاتٍ»، و«ثلاثةُ دُنَيْنِيرَاتٍ»؛ فقد حكى سيبوَيْهِ والفرَّاءُ: أنَّ الاستعمالَ في كلامِ العرَبِ: جارٍ على مراعاةِ حالِ المفرَدِ، دون مراعاةِ حالِ الجمع. =

٣ ـ وجاء في «الكافي»، و«وسائلِ الشيعةِ»، و«بحارِ الأنوارِ»، عن أبي عبدِ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال: قال أميرُ المؤمِنينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «بعَثَني رسولُ اللهِ ﷺ في هَدْمِ القبورِ، وكَسْرِ الصُّوَرِ»[(١)].

٤ ـ وعن الصادقِ، عن آبائه؟، في حديثِ المناهي أيضًا: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ نهى أن يأكُلَ الإنسانُ بشِمالِهِ، وأن يأكلَ وهو مُتَّكِئٌ، ونهى أن تجصَّصَ المقابرُ، ويصلَّى فيها»[(٢)].

٥ ـ وعن الصادقِ، عن آبائه عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، في حديثِ المناهي، قال: «نهى رسولُ اللهِ ﷺ أن تجصَّصَ المقابرُ، ويصلَّى فيها، ونهى أن يصلِّيَ الرجلُ في المقابرِ والطُّرُقِ، والأَرْحِيَةِ والأَوْدِيَةِ، ومَرَابِطِ الإبلِ، وعلى ظهرِ الكعبةِ»[(٣)].

٦ ـ وعن أبي عبدِ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال: «لا تَبْنُوا على القبورِ، ولا تصوِّرُوا

= والثاني: مذهبُ البغداديِّينَ: أجازوا مراعاةَ حالِ المفرَد، أو حالَ الجمعِ، تذكيرًا وتأنيثًا؛ فلك أن تقولَ: «ثلاثةُ حمَّاماتٍ»، وأن تقولَ: «ثلاثُ حمَّاماتٍ»؛ الأوَّلُ: باعتبارِ حالِ المفرَد، والثاني: باعتبارِ حالِ الجمعِ، وقد حكى الكِسَائيُّ: «مررْتُ بثلاثِ حمَّاماتٍ»، و«رأيتُ ثلاثَ سِجِلَّاتٍ» بغيرِ هاءٍ، وإن كان المفردُ مذكَّرًا، وقاس عليه ما كان مِثْلَهُ.

وعلى هذا المذهَب: يَصِحُّ قولُهُ هنا: «أربَعَ أصابعَ» بمراعاةِ حالِ الجمعِ؛ فإنَّ الجمعَ يُعامَلُ معامَلةَ المؤنَّثِ؛ يقالُ: «هذه أصابعُ».

ثانيًا: أنَّ «الإِصْبَعَ» تذكَّرُ وتؤنَّثُ؛ فيَصِحُّ أن يقالَ: «أربعةُ أصابعَ»، و«أربعُ أصابعَ»؛ كما جاء في مصدرِ التخريجِ؛ بل في كلامِ ابنِ فارسٍ ما يَدُلُّ على تأنيثِ «الإِصْبَعِ»؛ فإنَّه قال: «الأجودُ في «إِصْبَعِ الإنسانِ»: التأنيثُ»، وقال الصَّغانيُّ: «يذكَّرُ ويؤنَّثُ، والغالبُ: التأنيثُ»، وكذلك ذهَبَ أبو بكرٍ الأنباريُّ، وأبو البرَكاتِ الأنباريُّ: إلى أنَّها مؤنَّثةٌ.

ينظر: «المذكَّر والمؤنَّث» لأبي بكر الأنباري (١/ ٣٥٠ ـ ٣٥٣)، و«البُلْغة في الفَرْق بين المذكَّر والمؤنَّث» لأبي البَرَكات الأنباري (ص٧١)، و«مختار الصَّحاح» (ص١٧٢)، و«ارتشاف الضَّرَب» (٢/ ٧٥٠ ـ ٧٥١)، و«أوضح المسالك» (٤/ ٢٢٥)، و«المِصْباح المنير» (١/ ٣٣٢)، و«شرح الأُشْمُوني» (٤/ ١٢٦)، و«هَمْع الهوامع» (٣/ ٢٥٤)، و«تاج العروس» (٢١/ ٣١٣، ٣١٤).

(١) «الكافي» (٦/ ٥٢٨)، و«وسائل الشيعة» (٣/ ٢١١)، و«بحار الأنوار» (٧٦/ ٢٨٦).

(٢) «بحار الأنوار» (٧٣/ ٣٢٨).

(٣) «وسائل الشيعة» (٥/ ١٥٨ ـ ١٥٩).

سقوفَ البيوتِ؛ فإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كَرِهَ ذلك»[(١)].

٧ ـ وعن عليِّ بنِ جعفرٍ، قال: «سألتُ أبا الحسَنِ موسى عليه السلام عن البناءِ على القبرِ والجلوسِ عليه؛ هل يصلُحُ؟ قال: «لا يصلُحُ البناءُ عليه، ولا الجلوسُ، ولا تجصيصُهُ، ولا تطيينُه»[(٢)].

٨ ـ وروى النُّورِيُّ الطَّبْرِسيُّ، عن الحِلِّيِّ، وهو مِن علماءِ الشيعةِ المشهورِينَ في كتابِهِ «النهايةِ»، عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه نهى أن يجصَّصَ القبرُ، أو يُبنَى عليه، وأن يُقعَدَ عليه، أو يُكتَبَ عليه؛ لأنَّه مِن زينةِ الدنيا؛ فلا حاجة بالميِّتِ إليه»[(٣)].

٩ ـ وقال الصادقُ عليه السلام: «كلُّ ما جُعِلَ على القبرِ مِن غيرِ ترابِ القبرِ، فهو ثِقْلٌ على الميِّت»[(٤)].

١٠ ـ وعن زُرارةَ، عن أبي جعفرٍ عليه السلام، قال: قلتُ له: «الصلاةُ بين القبورِ؟»، قال: «صَلِّ بين خلالِها، ولا تَتَّخِذْ شيئًا منها قِبْلَةً؛ فإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ نهى عن ذلك، وقال: «**لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي قِبْلَةً، وَلَا مَسْجِدًا؛ فَإِنَّ اللهَ** عز وجل **لَعَنَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**»[(٥)].

١١ ـ وعن أميرِ المؤمِنِينَ عليه السلام، قال: «سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا تَتَّخِذُوا قُبُورَكُمْ مَسَاجِدَ، وَلَا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا**»[(٦)].

فهذه رواياتٌ كثيرةٌ، وآثارٌ عديدةٌ عندهم، حول هذا الموضوعِ؛ حتى قال بعضُ أهلِ العلمِ متعجِّبًا مِن حالِهِم: «والعجَبُ مِن علمائِهم: كيف أنَّه لا يوجَدُ كتابٌ مِن فِقْهِهم إلا وفيه: «لا يجوزُ البناءُ على القبورِ، والسَّرْجُ عليها، وتجديدُها، وبناءُ مساجدَ عليها»، ثم لا ترى منهم منكِرًا لذلك، بل يعُدُّونه مِن أفضلِ القُرُباتِ، استدِلالًا بما قال الشيخُ محمَّد حسَن النَّجَفيُّ صاحبُ كتابِ

---

(١) «بحار الأنوار» (٧٣/ ١٥٩)، و«وسائل الشيعة» (٣/ ٢١٠ ـ ٢١١).
(٢) «الاستبصار» (١/ ٢١٧).
(٣) «مستدرك الوسائل» (٢/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨).
(٤) «وسائل الشيعة» (٣/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣).
(٥) «بحار الأنوار» (٨٠/ ٣١٣).
(٦) «مستدرَك الوسائل» (٢/ ٣٧٩).

«الجواهرِ» المتوفَّى في أواسطِ القرنِ الثالثَ عَشَرَ، على عدَمِ جوازِ البناءِ على القبورِ، عند ذِكْرِ صاحِبِ المَتْنِ: «أنَّه لا يجوزُ»، وقال أميرُ المؤمِنِينَ لبعضِ أصحابِهِ: «أَلَا أَبْعَثُكَ على ما بعَثَني رسولُ اللهِ ﷺ، في هَدْمِ القبورِ، وكَسْرِ الصُّوَرِ»، وقال أيضًا: «كلُّ ما جُعِلَ على القبرِ مِن غيرِ ترابِ القبرِ، فهو ثِقْلٌ على الميِّتِ»، وقال الكاظمُ: «لا يصلُحُ البناءُ على القبرِ». انتهى بعضُ ما استدَلَّ به صاحبُ الكتاب.

وفي «كتابِ محمَّد يعقوبَ الكُلَيْنيِّ»، عن سَمَاعةَ، قال: «سألتُ الصادقَ عن زيارةِ القبورِ، وبناءِ المساجدِ عليها؟ فقال: أمَّا زيارةُ القبورِ، فلا بأسَ، ولا يُبنَى عليها مساجدُ؛ قال النبيُّ ﷺ: «**لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي قِبْلَةً، وَلَا مَسْجِدًا؛ فَإِنَّ اللهَ لَعَنَ اليَهُودَ؛ حَيْثُ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**».

واستدَلَّ صاحبُ «الجواهرِ» على أنَّه لا يجوزُ حَمْلُ الجنائزِ بقولِهِ: «وفي «عالَمِ الإسلامِ»، عن عليٍّ: رُفِعَ إليه أنَّ رَجُلًا مات بالرُّسْتاقِ، فحُمِلَ إلى الكوفةِ، فأَنْهَكهم عقوبةً، وقال: «ادفِنُوا الأجسامَ في مَصارِعِها»».

والعَجَبُ مِن فقهائِهم المتأخِّرِينَ؛ فإنَّهم حين يذكُرُونَ في كتبِهِم عدَمَ جوازِ البناءِ على القبورِ، وإيقادِ السُّرُجِ عليها، يقولون: «وينبغي أن يُستثنَى مِن ذلك الأئمَّةُ؛ لأنَّ قبورَهم مِن البيوتِ التي أَذِنَ اللهُ أن تُرفَعَ ويُذكَرَ فيها اسمُهُ».

هذا هو دليلُهم على عبادةِ القبورِ وجَعْلِها أوثانًا تُعبَدُ مِن دُونِ اللهِ، ويَضرِبونَ عُرْضَ الحائطِ بأخبارِ أهلِ البيتِ المرويَّةِ في كُتُبِهِم!

قال الكُلَيْنيُّ[1]:

١ ـ عليُّ بنُ إبراهيمَ، عن أبيه، عن ابنِ أبي عُمَيرٍ، عن حَمَّادِ بنِ عثمانَ، عن أبي عبدِ اللهِ عليه السلام، قال: «إنَّ أبي قال لي ذاتَ يوم في مَرَضِهِ: «يا بُنيَّ، أَدخِلْ أناسًا مِن قريشٍ مِن أهلِ المدينةِ؛ حتى أُشهِدَهُم»، قال: «فأدخَلْتُ عليه أناسًا منهم»، فقال: «يا جعفرُ، إذا أنا مِتُّ، فغَسِّلْني، وكَفِّنِّي، وارْفَعْ

(١) في «فروع الكافي» (٣/ ٢٠٠ ـ ٢٠٢)؛ بابِ: تربيعِ القبرِ، ورَشِّهِ بالماءِ، وما يقالُ عند ذلك، وقَدْرِ ما يُرفَعُ مِن الأرض.

قبري أربعَ أصابعَ، ورُشَّهُ بالماءِ»، فلمَّا خرجُوا، قلتُ: «يا أبَةِ، لو أمَرْتَني بهذا لصنعْتُهُ، ولم تُرِدْ أن أُدخِلَ عليك قومًا تُشهِدُهُم!»، فقال: «يا بُنَيَّ، أَرَدتُّ ألّا تُنازَعَ».

٢ ـ حُمَيْدُ بنُ زيادٍ، عن الحسَنِ بنِ محمَّدٍ، عن غيرِ واحدٍ، عن أبَانٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عَجْلانَ، قال: قام أبو جعفرٍ عليه السلام على قبرِ رَجُلٍ مِن الشيعةِ، فقال: «اللَّهُمَّ، صِلْ وَحْدَتَهُ، وآنِسْ وَحْشَتَهُ، وأسكِنْ إليه مِن رَحْمتِكَ ما يَستغنِي بها عن رحمةِ مَنْ سواك».

٣ ـ أَبَانٌ، عن محمَّدِ بنِ مسلِمٍ، عن أبي جعفرٍ عليه السلام، قال: «يُدعَى للميِّتِ حِينَ يُدخَلُ حُفْرَتَهُ، ويُرفَعُ القبرُ فوقَ الأرضِ أربعَ أصابعَ».

٤ ـ محمَّدُ بنُ يحيى، عن بعضِ أصحابِنا، عن أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ أبي نصرٍ، عن إسماعيلَ، قال: حدَّثَني أبو الحسَنِ الدَّلَّالُ، عن يحيى بنِ عبدِ اللهِ، قال: «سَمِعتُ أبا عبدِ اللهِ عليه السلام يقولُ: «ما على أهلِ المَيِّتِ منكم أن يَدْرَؤُوا مِنْ مَيِّتِهِم لقاءَ مُنكَرٍ ونَكِيرٍ»، قلتُ: «كيفَ يَصنَعُ؟»، قال: «إذا أُفرِدَ الميِّتُ، فلْيَتَخَلَّفْ عنده أَوْلى الناسِ به، فيضَعَ فمَهُ عند رأسِهِ، ثم ينادي بأعلى صوتِهِ: «يا فلانُ بْنَ فلانٍ ـ أو: يا فلانةُ بنتَ فلانٍ ـ هل أنتَ على العهدِ الذي فارقْتَنا عليه مِن شهادةِ أنْ لا إلٰهَ إلا اللهُ وحده لا شريكَ له، وأنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ سيِّدُ النبيِّين، وأنَّ عليًّا أميرُ المؤمِنين، وسيِّدُ الوَصِيِّين، وأنَّ ما جاء به محمَّدٌ صلى الله عليه وسلم حقٌّ، وأنَّ الموتَ حقٌّ، وأنَّ البعثَ حقٌّ، وأنَّ اللهَ يَبعَثُ مَن في القبورِ، قال: «فيقولُ مُنكَرٌ لِنَكِيرٍ: «انصرِفْ بنا عن هذا؛ فقد لُقِّنَ حُجَّتَهُ».

ثم عقَدَ الكُلَيْنِيُّ بابًا بعنوانِ: «تطيينِ القبرِ وتجصيصِهِ»، وأورَدَ تحتَهُ:

٥ ـ عليُّ بنُ إبراهيمَ، عن أبيه، عن النَّوْفَلِيِّ، عن السَّكُونيِّ، عن أبي عبدِ اللهِ عليه السلام، قال: «لا تطيِّنوا القبرَ مِن غيرِ طِينِه».

٦ ـ حُمَيْدُ بنُ زِيَادٍ، عن الحسَنِ بنِ محمَّدٍ، عن غيرِ واحدٍ، عن بعضِ أصحابِهِ، عن أبي عبدِ اللهِ عليه السلام، قال: «قبرُ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم محصَّبٌ حَصْباءَ حمراءَ».

٧ ـ عِدَّةٌ مِن أصحابِنا، عن سَهْلِ بنِ زيادٍ، عن ابنِ محبوبٍ، عن يُونُسَ بنِ يعقوبَ، قال: «لمَّا رجَعَ أبو الحسَنِ موسى عليه السلام مِن بغدادَ، ومضى إلى المدينةِ، ماتَتْ له ابنةٌ بفَيْدَ، فدفَنَها وأمَرَ بعضَ مَوَالِيهِ أن يجصِّصَ قبرَها، ويكتُبَ على لَوْحٍ اسمَها، ويَجعَلَهُ في القبر».

ثم جاء في الحاشيةِ على هذا الحديثِ: «المشهورُ بين الأصحابِ: كَرَاهةُ تجصيصِ القبرِ مطلَقًا، وظاهِرُهم: أنَّ الكراهةَ تَشمَلُ التجصيصَ داخِلَهُ وخارِجَه»، قال في «المُنتهَى»: «ويُكرَهُ تجصيصُ القبرِ، وهو فتوى علمائِنا»، وقال في «المعتبَرِ»: «ومذهَبُ الشيخِ: أنَّه لا بأسَ بذلك ابتداءً، وأنَّ الكراهِيَةَ إنَّما هي إعادتُها بعد اندراسِها»، ثم نقَلَ هذه الروايةَ، ثم قال: «**والوجهُ**: حملُ هذه على الجوازِ، **والأَوْلَى**: على الكراهِيَةِ مطلَقًا».

أقولُ: ما ذكَرَهُ في «النهايةِ»، هو: تجويزُ التطيينِ في الابتداءِ، لا التجصيصِ، ولعلَّهم غفَلُوا عن ذلك، ويُمكِنُ أن يكونَ ما نسَبُوا إليه ذكَرَهُ في كتابٍ آخَرَ؛ ويؤيِّدُ التوهُّمَ: عدَمُ تعرُّضِ العلَّامةِ رحمه الله لذلك في كُتُبِه.

ثم اعلَمْ: أنَّه يُمكِنُ حملُ التجصيصِ المنهيِّ عنه على تجصيصِ داخِلِ القبرِ، وهذا الخبرِ على تجصيصِ خارجِهِ، ويُمكِنُ أن يقالَ: «هذا مِن خصائصِ الأئمَّةِ وأولادِهِم؟؛ لئلَّا تندرِسَ قبورُهُم، ولا يُحرَمَ الناسُ مِن زيارتِهِم؛ كما قال سيِّدُ المحقِّقِينَ صاحبُ «المَدارِكِ»: «وكيف كان، فنستثني مِن ذلك قبورَ الأنبياءِ والأئمَّةِ؟؛ لإطباقِ الناسِ على البناءِ على قبورِهِم مِن غيرِ نَكِيرٍ، واستفاضةِ الرواياتِ بالترغيبِ في ذلك، بل لا يبعُدُ استثناءُ قبورِ العلماءِ والصلحاءِ أيضًا؛ استضعافًا لسَنَدِ المنعِ، والتفاتًا إلى أنَّ ذلك تعظيمٌ لشعائرِ الإسلامِ، وتحصيلٌ لكثيرٍ مِن المصالِحِ الدينيَّةِ؛ كما لا يخفى». «آت»[(١)].

أقولُ: في «مَزَارِ البحارِ»: أخبارٌ تؤيِّدُ قولَ هؤلاءِ الأعلام رضوانُ الله عليهم، ويُفهَمُ منها جوازُ البناءِ حول قبورِ الأئمَّةِ؟، بل رجحانُهُ فلْيُرَاجَعْ، وقد

---

(١) ذكَرَ المحشِّي في المقدِّمةِ: كلُّ ما نقلناه مِن «مرآة العقول»، رمزُهُ: «آت»؛ وهو للمَجلِسيّ.

قال عليُّ بنُ الحسينِ عليه السلام: «كأنِّي بالقصورِ، وقد شُيِّدَتْ حولَ قبرِ الحسينِ عليه السلام، وكأنِّي بالأسواقِ قد حُفَّتْ حول قبرِهِ؛ فلا تَذهَبُ الأيامُ والليالي حتى يُسارَ إليه مِن الآفاقِ؛ وذلك عند انقطاعِ مُلْكِ بني مَرْوانَ»، وفي نسخةٍ: «مُلْكِ بني العبَّاسِ». انتهى مِن «حاشيةِ فروعِ الكافي» (٣/ ٢٠٢).

وسيأتي الجوابُ عن هذا الكلامِ في الفقرةِ التالية.

❁ ❁ ❁

شبهاتٌ وجوابُها

أقولُ ـ وبالله تعالى التوفيق ـ:

فإن قالوا: «إنَّ هذا صحيحٌ، وإنَّ المشهورَ بين أصحابِنا كراهةُ تجصيصِ القبرِ مطلَقًا، **وظاهِرُهُ**: أنَّ الكراهةَ تَشمَلُ التجصيصَ داخِلَهُ وخارِجَهُ ـ كما سبَقَ ـ ولكن يُستثنَى مِن هذا الحكم أئمَّةُ أهلِ البيتِ وأولادُهُم؛ لئلَّا تندرِسَ قبورُهُم، ولا يُحرَمَ الناسُ مِن زيارتِهِم، وقد ذكَرَ صاحبُ «المَدارِكِ»: أنَّ هذا مِن خصائصِهِم»:

فالجوابُ عن ذلك مِن وجوه:

أولًا: أنَّ نصوصَ النهي عن تجصيصِ القبورِ، التي روَوْها في كُتُبِهِم، جاءت عامَّةً، وليس فيها استثناءٌ لأحدٍ؛ **ومِن ذلك:**

أنَّ أميرَ المؤمِنين عليَّ بنَ أبي طالبٍ رضي الله عنه قال: «بعَثَنِي رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم في هَدْمِ القبورِ، وكَسْرِ الصُّوَرِ»؛ وهذا النصُّ عامٌّ، كما هو ظاهِرٌ، وليس فيه استثناء.

ثانيًا: وممَّا يدُلُّ على ذلك ما سبَقَ نقلُهُ عن الكُلَيْنيِّ[١]: «عليُّ بنُ إبراهيمَ، عن أبيه، عن ابن أبي عُمَيْرٍ، عن حَمَّادِ بنِ عثمانَ، عن أبي عبدِ اللهِ عليه السلام: «إنَّ أبي قال لي ذاتَ يوم في مَرَضِهِ: «يا بُنَيَّ، أَدخِلْ أُناسًا مِن قُرَيْشٍ مِن أهلِ المدينةِ حتى أُشهِدَهُم»، قال: «فأدخَلْتُ عليه أناسًا منهم»، فقال: «يا جعفرُ، إذا أنا مِتُّ، فغَسِّلْني، وكَفِّنِّي، وارفَعْ قبري أربَعَ أصابعَ، ورُشَّه بالماءِ...»».

فهذا النصُّ الذي رواه صاحبُ «الكافي» فيه رَدٌّ واضحٌ على مَنْ قال

---

(١) في «الكافي» (٣/ ٢٠٠).

منهم: «إنَّه يُستثنَى مِن ذلك قبورُ الأئمَّةِ»؛ فهذا جعفرٌ الصادقُ يَروِي أَمْرَ أبيه له بأن يَرفَعَ قبرَهُ مِقْدارَ أربَعِ أصابعَ فقطْ، وليس فيه ذكرُ البناءِ أو التجصيص.

ثالثًا: أنَّ صاحبَ الحاشيةِ السابقةِ قال: «المشهورُ بين الأصحابِ كراهةُ تجصيصِ القبرِ مطلَقًا...»، قال في «المُنتهَى»: «ويُكرَهُ تجصيصُ القبرِ؛ وهو فتوى علمائنا»، وقال في «المعتبَرِ»: «ومذهبُ الشيخِ: أنْ لا بأسَ بذلك ابتداءً، وأنَّ الكراهِيَةَ إنَّما هي في إعادتِها بعد اندراسِها»، ثم نقَلَ هذه الرواية[١].

ثم قال: «**والوجهُ:** حملُ هذه على الجوازِ، **والأُولى:** على الكراهِيَةِ مطلَقًا».

أقولُ ـ أي: صاحبُ الحاشيةِ ـ: «ما ذكَرَهُ في «النهايةِ»، هو: تجويزُ التطيينِ في الابتداءِ، لا التجصيصِ، ولعلَّهُم غفَلُوا عن ذلك، ويُمكِنُ أن يكونَ ما نسَبُوا إليه ذكَرَهُ في كتابٍ آخَرَ؛ ويؤيِّدُ التوهُّمَ: عدَمُ تعرُّضِ العلَّامةِ لذلك في كُتُبِهِ، ثم اعلَمْ: أنَّه يُمكِنُ حملُ التجصيصِ المنهيِّ عنه على تجصيصِ داخِلِ القبرِ، وهذا الخبرِ على تجصيصِ خارِجِهِ، ويُمكِنُ أن يقالَ: «هذا مِن خصائصِ الأئمَّةِ...»، إلخ.

قلتُ: والشاهدُ مِن هذا: هو قولُهُ: «ويُمكِنُ أن يقالَ»، فذكَرَ هذا بصيغةِ التضعيفِ، ولم يَجزِمْ بهذا القولِ جزمًا واضحًا، وجعَلَهُ آخِرَ التوجيهات.

رابعًا: ممَّا يَدُلُّ على ضعفِ هذا القولِ: أنَّ في كلامِ صاحبِ هذه الحاشيةِ اضطرابًا، بل بعضُهُ يَرِدُ على البعضِ الآخَرِ؛ **وبيانُ ذلك، وباللهِ التوفيقُ:**

أنَّه قال في بدايةِ كلامِهِ: «المشهورُ بين الأصحابِ: كراهِيَةُ تجصيصِ القبرِ مطلَقًا؛ سواءٌ كان داخِلَ القبرِ أو خارِجَهُ»، ولم يستثنِ، بل قال: «مطلَقًا»، ثم نقَلَ عن «المنتهى» ما يؤيِّدُ ذلك.

---

(١) أي: الروايةُ التي فيها: أنَّه لمَّا رجَعَ أبو الحسَنِ موسى مِن بغدادَ، ومضى إلى المدينةِ، ماتت له ابنةٌ بِفَيْدَ، فدفَنَها، وأمَرَ بعضَ مَوَالِيهِ أن يجصِّصَ قبرَها، ويكتُبَ على لَوْحٍ اسمَها، ويجعَلَهُ في القبرِ.

قلتُ: وهذا هو الصوابُ في مذهبِهِم؛ لما تقدَّم مِن الأدلَّة.

ثم رجَعَ صاحبُ الكلامِ، وقال: «وقال في «المعتبَرِ»: «ومذهبُ الشيخِ: أنَّه لا بأسَ به...»، ثم نقَلَ ما يَرِدُ على هذا القولِ، فقال: «ما ذكَرَهُ في «النهايةِ»، هو: تجويزُ التطيينِ في الابتداءِ، لا التجصيصِ...»، إلى أن قال: «ويُمكِنُ أن يكونَ ما نسَبُوا إليه ذكَرَهُ في كتابٍ آخَرَ؛ ويؤيِّدُ التوهُّمَ...».

قلتُ: وهذا يفيدُ أنَّ هذا القولَ لم يثبُتْ عن المنسوبِ إليه، أو يُشَكُّ في نسبتِهِ إليه.

ثم قال: «اعلَمْ: أنَّه يُمكِنُ حملُ التجصيصِ المنهيِّ عنه على تجصيصِ داخِلِ القبرِ، وهذا الخبرِ على تجصيصِ خارجِه».

قلتُ: يلاحَظُ تردُّدُ المحشِّي، وأنَّ ما قاله مِن أوجُهِ الجمعِ إنَّما هو اجتهادٌ، وليس عليه دليلٌ بيِّنٌ عنده؛ لأنَّه ذكَرَهُ بصيغةِ التضعيفِ؛ ولذا قال بعد ذلك: «ويُمكِنُ أن يقالَ: «هذا مِن خصائصِ الأئمَّةِ وأولادِهِم»، ونقَلَ هذا القولَ عن صاحبِ «المَدارِكِ».

قلتُ: تقدَّم الردُّ على هذا القولِ، وأنَّ أبا عبدِ اللهِ جعفرًا الصادقَ نقَلَ عنه ابنُهُ: «أنَّه أمَرَ ألَّا يُرفَعَ قبرُهُ فوقَ أربَعِ أصابعَ»؛ فتبيَّن أنَّ هذا القولَ ليس بصحيح.

ولذا قال بعد ذلك ـ أي: المحشِّي ـ: «وكيف كان، فنستثني من ذلك قبورَ الأنبياءِ والأئمَّةِ ﷺ؛ لإطباقِ الناسِ على البناءِ على قبورِهِم مِن غيرِ نَكِيرٍ، واستفاضةِ الرواياتِ بالترغيبِ في ذلك».

قلتُ: أمَّا قولُهُ: «لإطباقِ الناسِ على ذلك»، فهذا غيرُ صحيحٍ، بل الذي جاء عن الرسولِ ﷺ، وأميرِ المؤمِنِينَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه، وعليه عمَلُ أهلِ البيتِ وغيرِهم مِن المسلِمِين قاطِبةً في الصدرِ الأوَّلِ ـ: هو النهيُ عن ذلك، وإنكارُ هذا الفعلِ؛ فكيف يقالُ: «إنَّ الناسَ أطبَقُوا على ذلك»؟!

قال أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ: «وأمَّا بناءُ المساجِدِ على القبورِ، وتُسمَّى: «المَشاهِدَ»، فهذا غيرُ سائغٍ؛ بل جميعُ الأمَّةِ يَنْهَوْنَ عن ذلك؛ لِمَا ثبَتَ في

«الصحيحَيْنِ»، عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه قال: «**لَعَنَ اللهُ اليَهُودَ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ!**»؛ يحذِّرُ ما صنَعُوا»، قالت عائشةُ: «ولولا ذلك، لَأُبْرِزَ قبرُه، ولكنْ خُشِيَ أنْ يُتَّخَذَ مَسجِدًا»، وفي «الصحيح» أيضًا عنه؛ أنَّه قال: «**إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ القُبُورَ مَسَاجِدَ؛ أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا القُبُورَ مَسَاجِدَ؛ فَإِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ**»، وفي «السُّنَنِ» عنه قال: «**لَعَنَ اللهُ زَوَّارَاتِ القبورِ، وَالمتَّخِذِينَ عَلَيْهَا المَسَاجِدَ والسُّرُجَ!**». اهـ[1].

وقال الشَّوْكانيُّ[2]: «مسألةُ رفعِ القبورِ، والبناءِ عليها، كما يَفعَلُهُ الناسُ مِن بناءِ المساجدِ والقبابِ على القبور:

فنقولُ: اعلَمْ: أنَّه قد اتَّفَقَ الناسُ، سابِقُهُم ولاحِقُهُم، وأوَّلُهُم وآخِرُهُم، مِن لَدُنِ الصحابةِ رضوانُ اللهِ عنهم إلى هذا الوقتِ: أنَّ رفعَ القبورِ والبناءَ عليها بِدْعةٌ مِن البدعِ، التي ثبَتَ النهيُ عنها، واشتَدَّ وعيدُ رسولِ اللهِ لفاعِلِها، ولم يخالِفْ في ذلك أحدٌ مِن المسلِمِين أجمعين». اهـ.

وقال أيضًا[3]: «وقد حكى ابنُ القَيِّمِ، عن شيخِهِ تقيِّ الدينِ؛؟، وهو الإمامُ المحيطُ بمذهبِ سلفِ هذه الأمَّةِ وخلَفِها: أنَّه قد صرَّح عامَّةُ الطوائفِ بالنهيِ عن بناءِ المساجدِ على القبورِ»، ثم قال: «وصرَّح أصحابُ أحمدَ ومالكٍ والشافعيِّ: بتحريمِ ذلك، وطائفةٌ: أطلَقَتِ الكراهِيَةَ، لكنْ ينبغي أن يُحمَلَ على كراهةِ التحريمِ؛ إحسانًا للظنِّ بهم، وألَّا يُظَنَّ بهم أن يجوِّزوا ما تواتَرَ عن رسولِ اللهِ ﷺ: لَعْنُ فاعِلِهِ والنهيُ عنه». انتهى.

نعم؛ إنَّما اشتهَرَ ذلك عند المتأخِّرِينَ؛ ولذا قال الشلي: «إنَّما استحسَنَ ذلك المتأخِّرون».

قلتُ: هذا مجرَّدُ استحسانٍ، وليس عليه دليل.

وأمَّا قولُهُ: «واستفاضةِ الرواياتِ في الترغيبِ في ذلك»:

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٤/٣١٨).
(٢) في «شرح الصدورْ، بتحريم رفع القبورْ» (ص٨).
(٣) المصدر السابق (ص٢٢ ـ ٢٣).

فهذا غيرُ صحيح؛ بل الرواياتُ استفاضَتْ في المنعِ مِن ذلك حتى عند الشيعةِ أنفسِهم، وقد تقدَّم ذكرُ الرواياتِ الكثيرةِ التي تنهى عن ذلك؛ ومنها: ما جاء عن أبي عبدِ اللهِ الصادقِ: «أنَّه لا يزادُ على القبرِ ترابٌ لم يخرُجْ منه»، وغيرُ ذلك.

وأمَّا قولُهُ: «بل لا يبعُدُ استثناءُ قبورِ العلماءِ والصلحاءِ أيضًا؛ استضعافًا لسنَدِ المنعِ...»، إلى آخِرِ ما قال:

فأقولُ: هذا غيرُ صحيح أيضًا؛ وذلك لتواتُرِ الأحاديثِ، واستفاضةِ الرواياتِ بالمنعِ مِن ذلك؛ فكيفَ يقولُ: «إنَّ أسانيدَها ضعيفةٌ»، دون أن يذكُرَ حُجَّةً في تضعيفِ هذه الروايات؟!

وأمَّا قولُهُ: «إنَّ في هذا تعظيمًا لشعائرِ الإسلامِ، وتحصيلًا لكثيرٍ مِن المصالِحِ الدينيَّة»:

فالجوابُ عن الفِقْرةِ الأُولى: أنَّ الرسولَ ﷺ وكبارَ أهلِ البيتِ ـ كما تقدَّمَ عنهم ـ نهَوْا عن ذلك؛ فكيف يقالُ: «إنَّ في هذا تعظيمًا لشعائرِ الإسلام؟!»، بل هذا عينُ المعانَدةِ لِمَا جاء عن الرسولِ ﷺ وكبارِ أهلِ البيتِ في النهيِ عن ذلك.

وأمَّا قولُهُ: «تحصيلًا لكثيرٍ مِن المصالِحِ الدينيَّة»:

فهذا غيرُ صحيح؛ بل في البناءِ على قبورِهِم، واتِّخاذِ هذه القبورِ مساجِدَ مِن المفاسِدِ الشيءُ الكثيرُ، وسوف يأتي ـ إن شاء اللهُ تعالى ـ ذكرُ جملةٍ مِن هذه المفاسِد.

وأمَّا قولُ المحشِّي: «في «مَزَارِ البحارِ» أخبارٌ تؤيِّدُ قولَ هؤلاءِ الأعلامِ... ويُفهَمُ منها جوازُ البناءِ حول قبورِ الأئمَّةِ؟، بل رجحانُهُ؛ فَلْيُراجَعْ»، و«يُفهَمُ منها جوازُ البناءِ على القبورِ»:

هذا غيرُ صحيح؛ لأنَّ هذا ممَّا لا يجوزُ؛ للأخبارِ التي تقدَّم ذكرُها عن الأئمَّةِ؛ فهي تدُلُّ على المنعِ، وهي أخبارٌ مستفيضةٌ ومشهورةٌ في الكتبِ التي هي أصَحُّ وأقدَمُ مِن كتابِ «بحارِ الأنوارِ»؛ فكيف يُقدَّمُ عليها ما جاء في

«بحارِ الأنوارِ»، مع القطعِ بعدَمِ صِحَّتِهِ، ومخالَفتِهِ للإجماعِ، ولِمَا جرى عليه العملُ في صدرِ هذه الأمَّة.

ثم قال: «بل رجحانُهُ»؛ فيُلاحَظُ أنَّ المحشِّيَ قد تردَّد؛ فمَرَّةً قال: «يَجُوزُ»، ثم ذهَبَ إلى الرجحانِ؛ وهذا قد يدُلُّ على أنَّه متشكِّكٌ؛ لأنَّه ليس عنده ما يعتمِدُ عليه فيما يُزيلُ هذا الشكَّ.

فالأخبارُ التي تقدَّمَتْ ـ وهي كثيرةٌ مستفيضةٌ ـ تدُلُّ على المنعِ مِن البناءِ على القبورِ دَلَالةً واضحةً؛ كيف وقد أيَّدَتْها السُّنَّةُ العمليَّةُ عن الرسولِ ﷺ وأهلِ بيتِهِ وصحابتِهِ؟! كما سبَقَ بيانُ ذلك.

وأمَّا قولُ المحشِّي: «وقد قال عليُّ بنُ الحسينِ؟: «كأنِّي بالقصورِ وقد شُيِّدَتْ حول قبرِ الحسينِ، وكأنِّي بالأسوارِ قد حُفَّتْ حول قبرِهِ؛ فلا تَذهَبُ الأيامُ والليالي حتى يُسارَ إليه مِن الآفاقِ؛ وذلك عند انقطاعِ مُلْكِ بني آل مَرْوانَ»، وفي نسخةٍ: «بني العبَّاسِ».

قلتُ: والجوابُ عن ذلك:

أوَّلًا: المطالَبةُ بصِحَّةِ هذا النقلِ عن عليِّ بنِ الحسينِ، والناقلُ لم يبيِّنْ صِحَّتَه.

ثانيًا: مما يَقطَعُ أنه ليس بصحيحٍ: أنَّه مخالِفٌ لكلِّ ما تقدَّم مِن الأخبارِ التي تَمنَعُ مِن البناءِ على القبورِ؛ وهي أكثرُ منه وأشهر.

ثالثًا: ممَّا يدُلُّ على عدَمِ صِحَّةِ الخبرِ: كونُهُ عند انقطاعِ مُلْكِ بني مَرْوانَ، وفي نسخةٍ: «مُلْكِ بني العبَّاسِ»، فعند انقطاعِ مُلْكِ بني مَرْوانَ لم يحصُلْ هذا الشيءُ، والشيعةُ يَعترِفونَ بذلك.

وعلى فرضِ صِحَّةِ الروايةِ الثانيةِ؛ وهي: انقطاعُ مُلْكِ بني العبَّاسِ ـ: فهذا أيضًا ليس بصحيحٍ؛ لأنَّه عندما سقَطَتِ الدولةُ العباسيَّةُ (سنةَ ٦٥٦هـ)، كان البناءُ على القبورِ ـ قبورِ الأئمَّةِ ـ قد حصَلَ قبلَ ذلك بقرونٍ؛ فتبيَّن أنَّ الذي وضَعَ هذا الخبَرَ لم يُحكِمْه.

رابعًا: أنَّ هذا الخبرَ لو ثبَتَ ـ وهو ليس بثابتٍ ـ لا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّ

عليَّ بنَ الحسينِ لم يَقُلْ: «ابنُوا القصورَ، وشيِّدوا القبابَ على قبرِ الحسينِ»، وإنَّما قال: «كأنِّي بالقصورِ قد شُيِّدَتْ حول القبرِ»، فهذا مجرَّدُ إخبارٍ، وليس فيه الحثُّ على البِنَاءِ، ثم هو قال: «حول القبرِ»، ولم يقل على القبرِ. ثم هذه القصورُ لم يُبين علي ابنِ الحسينِ، ما المقصودُ منها؟ فقد يكونُ المقصودُ منها: منازلَ الناسِ وبيوتَهُم؛ ولذا قرَنَ بينها وبين الأسواقِ؛ فتبيَّنَ أنَّ هذا الخبرَ خبرٌ منكَرٌ، لفظًا ومعنًى، وسنَدًا ومتنًا، ولا يَصِحُّ الاستدلالُ به أَلْبَتَّةَ.

❁ ❁ ❁

الفصلُ الثالثُ

بيانُ أنَّ البناءَ على قبورِ أهلِ البيتِ حادثٌ

سبَقَ أنَّ السُّنَّةَ العمليَّةَ للنبيِّ ﷺ وأهلِ بيتِهِ وصحابتِهِ: دلَّت على عدَمِ البناءِ على القبورِ؛ فقد تُوُفِّيَ جمعٌ مِن أهلِ بيتِهِ في حالِ حياتِهِ، ولم يَبْنِ على قبورِهِم شيئًا، ثم أميرُ المؤمنينَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ عندما تُوُفِّيَتْ فاطمةُ، لم يَبْنِ على قبرِها شيئًا، ثم عندما تُوُفِّيَ أميرُ المؤمنينَ، لم يَبْنِ الحسَنُ على قبرِهِ شيئًا، ثم الحسَنُ كذلك: عندما تُوُفِّيَ، لم يَبْنِ الحسينُ على قبرِهِ شيئًا، وكذلك الحسينُ وغيرُهُم مِن كبارِ أهلِ البيتِ، وأمَّا المباني الموجودةُ الآنَ على قبورِهِم، فهي حادِثةٌ بلا شكٍّ بعد مُدَّةٍ طويلةٍ مِن موتِهِم.

والمحقِّقونَ مِن الشيعةِ: يَعترِفونَ بذلك، ويُقِرُّونَ به، وهذه كتبُ المؤرِّخينَ القدماءِ موجودةٌ بأيدينا، ولم يذكُرُوا شيئًا مِن البناءِ على القبورِ(١).

---

(١) ومنهم صاحبُ كتابِ «مَقاتِلِ الطالبِيِّينَ»؛ وهو مِن الشيعة؛ ولذا اعتنَوْا بطبعِ هذا الكتابِ؛ فكان أوَّلَ ما طُبِعَ في طِهْرانَ سنةَ (١٣٠٧هـ)، ثم أعيد طبعُهُ في النَّجَفِ سنة (١٣٥٣هـ)، وقد نقَلَ شيخُ الشيعةِ المُفيدُ مِن هذا الكتاب في كتابِهِ «الإرشاد»؛ فقال (٢/ ١٩٠ ط. مؤسَّسة آل البيت): «ووجَدتُّ بخطِّ أبي الفرَجِ عليِّ بنِ الحسينِ بنِ محمَّدٍ الأَصفهانيِّ في أصلِ كتابِهِ المعروفِ بـ «مَقاتِلِ الطالبيِّين»».

وهذا الكتابُ مِن أهمِّ الكتبِ التي ترجَمَتْ لآلِ البيت، وأقدَمِها أيضًا:

قال محقِّقُ الكتابِ أحمد صقر (ص١٤ ـ ١٥): «ترجَمَ أبو الفرَجِ فيه للشهداءِ مِن ذُرِّيَّةِ أبي طالبٍ منذ عصرِ رسولِ اللهِ ﷺ إلى الوقت الذي شرَعَ يؤلِّفُ فيه كتابَهُ، وهو جُمَادى الأُولى سنةَ ثلاثَ عَشْرةَ وثلاثِمائةٍ؛ سواءٌ أكان المُترجَمُ له قتيلَ الحربِ أو صريعَ السُّمِّ في السِّلْمِ، وسواءٌ أكان مَهلَكُهُ في السِّجْنِ أم في مَهرَبِهِ أثناءَ تواريهِ مِن السلطان.

وقد رتَّب مَقاتِلَهم على السِّياقِ الزَّمَنيِّ، ولم يرتِّبْها على حسَبِ أقدارِهم في الفضل، ومنازِلِهم في المجد، واقتصَرَ على مَن كان نقيَّ السِّيرة، قويمَ المذهب، وأعرَضَ عن =

البناءُ على قبرِ عليِّ بنِ أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ :

ذكَرَ جعفرُ الخليليُّ[(١)] : «أنَّ أوَّلَ مَن بنى على قبرِ أميرِ المؤمنينَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ مَشهَدًا : محمَّدُ بنُ زيدِ بنِ الحسينِ، أميرُ طَبَرِسْتانَ»[(٢)].

= ذكرِ مَن عدَلَ عن سَنَنِ آبائِه، وحاد عن مذاهبِ أسلافِه، وكان مَصرَعُهُ في سبيلِ أطماعِه، وجزاءَ ما اجترَحَتْ يداه مِن عَيْثٍ وإفساد.

وقد صنَّف أبو الفرَجِ أخبارَهم، ونظَّم سِيَرَهم، ورصَفَ مَقاتِلَهم، وجلَّى قِصَصَهم؛ بأسلوبِهِ الساحِر، وبيانِهِ الآسِر، وطريقتِهِ الفَذَّةِ في حُسْنِ العَرْضِ، ومهارتِهِ الفائقةِ في سَبْكِ القِصَّةِ، وحَبْكِ نَسْجِها، وائتلافِ أصباغِها وألوانِها، وتسلسُلِ فِكْرتِها، ووَحْدةِ دِيباجتِها، وتسوقِ نَصاعتِها، على اختلافِ رُوَاتِها، وتعدُّدِ رِوَايتِها، وتبايُنِ طُرُقِها، حتى لَتَبدُوَ وكأنَّها بناتُ فكرٍ واحدٍ؛ وهذا هو سرُّ الصنعةِ في أدبِ أبي الفرَجِ الأصفهانيِّ». اهـ.

قلتُ: ولم يذكُرْ أبو الفرَجِ في كتابِهِ أنَّ عليًّا أو الحسَنَ أو الحسينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أو غيرَهم مِن أهلِ البيتِ بنى على قبرِهِ قُبَّةً أو بناءً، بل عندما ترجَمَ لعليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ذكَرَ الخلافَ في مكانِ دفنِهِ، فقال: «... وهذا يفيدُ: أنَّ قبرَهُ لم يكُنْ مشهورًا، بل ليس بمعروفٍ على وجهِ القطعِ، فضلًا أن يُبنَى على قبرِهِ ويُرفَع».

وقال أبو حاتمٍ ابنُ حِبَّانَ التَّميميُّ البُسْتيُّ في كتاب «الثقات» (٢/ ٣٠٣): «واختلَفُوا في موضعِ قبرِه، ولم يَصِحَّ عندي شيءٌ مِن ذلك، فأَذْكُرَهُ، وقد قيل: «إنَّه دُفِنَ بالكوفةِ في قصرِ الإمارةِ عند مسجدِ الجماعة»».

وقال ابنُ جريرٍ الطبَريُّ (٥/ ٤٥٥): «ودُفِنَ الحسينُ وأصحابُهُ أهلُ العاضريَّةِ مِن بني أسَدٍ بعد ما قُتِلوا بيوم...».

وقد ذكَرَ قبلَ ذلك قِصَّةَ مقتَلِ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولم يذكُرْ مكانَ دفنِهِ، بل لم يذكُرْ شيئًا يتعلَّقُ بدفنِه.

(١) في «موسوعة العَتَباتِ المقدَّسة» (٦/ ١٤٦ ـ ١٤٧)؛ وهي مِن مطبوعاتِ موسوعةِ الأعلَميِّ ببيروت؛ وجعفرُ الخليليُّ مِن الشيعة.

(٢) وهذا لا حُجَّةَ فيه مِن ثلاثةِ أوجُهٍ:

الأخبارُ التي جاءت عن الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعن أميرِ المؤمنين وغيرِه مِن آلِ البيتِ ـ تَمنَعُ مِن البناءِ؛ وقد تقدَّم ذكرُها.

أنَّ هذا الفعلَ متأخِّرٌ، وقد حصَلَ في نهايةِ القرنِ الثالثِ تقريبًا؛ لأنَّ محمَّدَ بنَ زيدِ بنِ الحسينِ تُوُفِّيَ سنةَ (٢٧٨هـ)؛ وهذا التاريخُ بعد وفاةِ الأئمَّةِ المعصومِين عند الشيعة.

أنَّ فعلَ محمَّدِ بنِ زيدٍ لا حُجَّةَ فيه عند الشيعةِ؛ لأنَّه ليس مِن الأئمَّةِ المعصومِينَ عندَهم، ثم إنَّه زَيْديٌّ، والشيعةُ الاثنا عشريَّةَ يكفِّرون الزيديَّةَ.

وقال صاحبُ كتابِ «القبوريَّةِ»[(١)]: «وأوَّلُ خليفةٍ أُبرِزَ قبرُهُ هو: الخليفةُ محمَّدٌ المنتصِرُ ابنُ المتوكِّلِ العبَّاسيُّ المتوفَّى سنةَ (٢٤٨هـ)، بطلبٍ مِن أُمِّهِ الرُّوميَّةِ الأصلِ، ثم بُنِيَتْ عليه قُبَّةٌ عُرِفَتْ فيما بعدُ باسم «القُبَّةِ الصليبيَّةِ»، ودُفِنَ مع المنتصِرِ فيها الخليفتانِ: المعتزُّ (٢٥٥هـ)، والمُهتدِي (٢٥٦هـ)، وقد قرَّر المستشرِقُ «هرستفيلد» أنَّها أوَّلُ قُبَّةٍ في الإسلام». اهـ.

قلتُ: وممَّا يؤيِّدُ ما تقدَّم: أنَّه قد اختُلِفَ في موضع قبرِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله تعالى عنه، حتى عند أهلِ بيتِهِ رضي الله تعالى عنهم:

فقد روَى الخطيبُ البغداديُّ[(٢)]؛ من طريقِ ابنِ أبي الدنيا، عن محمَّد بن سَعْد، عن محمَّدِ بنِ عُمَرَ - وهو: الواقديُّ - عن أبي بكرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي سَبْرَةَ، عن إسحاقَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي فَرْوةَ؛ قال: «سألتُ أبا جعفرٍ محمَّدَ بنَ عليٍّ الباقرَ، كم كان سِنُّ عليٍّ يومَ قُتِلَ؟»، قال: «ثلاثًا وستِّين سنةً...»، إلى أن قال: «قلتُ: «أين دُفِنَ؟»، فقال: «بالكوفة ليلًا، وقد غَبِيَ عنِّي دفنُه».

ثم نقَلَ[(٣)] عن محمدِ بنِ سعدٍ أنَّه قال: «دُفِنَ عليٌّ بالكوفةِ عندَ مسجدِ الجامعِ في قصرِ الإمارة».

ثم روَى الخطيبُ بإسنادِهِ عن الحسَنِ بنِ عليٍّ؛ قال: «دفَنْتُ أبي عليَّ بنَ أبي طالبٍ في حَجَلةٍ[(٤)] - أو قال: في حُجْرةٍ - مِن دُورِ آلِ جَعْدَة بنِ هُبَيْرَة».

ثم روَى عن أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ العِجْليِّ؛ أنَّه قال: «دُفِنَ عليٌّ في الكُوفةِ، فلا يُعلَمُ أين موضعُ قبرِه».

ثم روَى بإسنادِهِ عن عبدِ الملكِ بنِ عُمَيْرٍ، قال: «لمَّا حفَرَ خالدُ بنُ عبدِ اللهِ أساسَ دارِ يزيدَ ابنِهِ، استخرَجُوا شيخًا مدفونًا أبيضَ الرأسِ واللِّحْيةِ، فقال: «أَتُحِبُّ أن أُرِيَكَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ؟ فكشَفَ لي، فإذا بشيخٍ أبيضَ الرأسِ واللِّحْيةِ، كأنَّما دُفِنَ بالأمسِ طريٌّ...»، فقال: «يا غلامُ، عَلَيَّ

---

(١) (ص١٢٨ - ١٢٩).
(٢) في «تاريخ بغداد» (١/ ٤٦١).
(٣) المصدر السابق (١/ ٤٦٣ - ٤٦٦).
(٤) «الحَجَلةُ» بالتحريك: كالقُبَّةِ. ينظر: «تاج العروس» (٢٨/ ٢٨٠).

بِقَبَاطِي[١]، فلَفَّهُ فيها وحنَّطهُ، وتركَهُ في مكانِه»، قال أبو زيدِ بنُ طَرِيفٍ: «هذا الموضعُ بحِذَاءِ بابِ الورَّاقِينَ ممَّا يلي قِبْلَةَ المسجدِ بيتِ إسكافٍ، وما يكادُ يَقِرُّ في ذلك الموضعِ أحدٌ إلا انتقَلَ عنه»[٢].

ثم روَى عن عبدِ الملكِ بنِ محمَّدٍ[٣]، عن الحسَنِ بنِ محمَّدٍ النَّخعيِّ، قال: «جاء رجلٌ إلى شَرِيكٍ، فقال: «أين قبرُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ؟»، فأعرَضَ عنه، حتى سأله ثلاثَ مَرَّاتٍ، فقال له في الرابعةِ: «نقَلَهُ ولَدُهُ الحسَنُ بنُ عليٍّ إلى المدينة»، وقال عبدُ المَلِكِ: «وكنتُ عند أبي نُعَيْمٍ، فمَرَّ قومٌ على حَمِيرٍ، قلتُ: «أين يذهبُ هؤلاءِ؟»، قال: «يأتونَ إلى قبرِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ»، فالتفَتَ إليَّ أبو نُعَيْمٍ، فقال: «كذَبُوا؛ نقَلَهُ الحسَنُ ابنُهُ إلى المدينة».

ثم روَى عن محمَّدِ بنِ الحَبِيبِ، قال: «أوَّلُ مَن حُوِّلَ مِن قبرٍ إلى قبرٍ: أميرُ المؤمِنِينَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ؛ حوَّلَهُ ابنُهُ الحسَنُ».

ثم روَى عن أبي حسَّانَ الزِّيَاديِّ، قال: «دُفِنَ عليٌّ بالكوفةِ عند قصرِ الإمارةِ عند المسجدِ الجامعِ ليلًا، وعُمِّيَ موضعُ قبرِه»، ويُقالُ: «دُفِنَ في موضعِ القصرِ»، ويقالُ: «في الرَّحْبةِ التي تُنسَبُ إليه»، ويقالُ: «في الكُنَاسَة»[٤].

قال أبو حسَّانَ: «حدَّثني النَّخعيُّ، عن شَرِيكٍ؛ أنَّ الحسَنَ بنَ عليٍّ حمَلَهُ بعد صلحِ معاويةَ والحسَنِ، فدفَنَهُ في المدينة، ويقالُ: «حمَلَهُ فدفَنَهُ بالثَّوِيَّةِ، ويقالُ: «دُفِنَ بالبَقِيعِ مع فاطمةَ».

(١) «القَبَاطِيُّ» بتشديدِ الياء، و«قَبَاطِيْ» بتسكينِها: ثيابٌ بِيضٌ رقيقةٌ، تُتَّخَذُ مِن كَتَّانِ مصرَ. ينظر: «تاج العروس» (٢٠/٦).

(٢) وهذا فيه نظرٌ؛ فمَنِ الذي أعلَمَ خالدَ بنَ عبدِ الله، وهو لم يُدرِكْ عليًّا رضي الله عنه: أنَّ الرجلَ الذي وجَدَهُ هو عليُّ بنُ أبي طالبٍ؟! وكونُ بعضِ صفاتِهِ تنطبقُ على عليٍّ رضي الله عنه، فهذا لا يكفي، مع أنَّه لم يذكُرْ أنَّ صفةَ هذا الرجلِ تنطبقُ على عليٍّ رضي الله عنه.

(٣) وهو: أبو قِلَابَةَ الرَّقَاشيُّ.

(٤) «الثَّوِيَّةُ»، ويقالُ: «الثُّوَيَّةُ» بلفظِ التصغيرِ: موضعٌ قريبٌ مِن الكُوفةِ، وقيل: «بالكُوفة»، وقيل: «خُرَيْبَةٌ إلى جانبِ الحِيرة». ينظر: «معجَم البلدان» (٢/٨٧).

ثم روَى عن عيسى بنِ دَابٍ، قال: عُمِّيَ قبرُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، قال: «وحدَّثني الحسَنُ[(١)] أنَّه صُيِّرَ في صندوقٍ، وأُكثِرَ عليه مِن الكافورِ، وحُمِلَ على بَعِيرٍ يريدون به المدينةَ، فلمَّا كان ببلادِ طَيِّئٍ، أضَلُّوا البعيرَ ليلًا، فأخَذَتْهُ طَيِّئٌ، وهم يظُنُّون أنَّ بالصندوقِ مالًا، فلمَّا رأَوْا ما فيه، خافوا أن يُطلَبُوا، فدفَنُوا الصندوقَ بما فيه، ونحَرُوا البعيرَ فأكَلُوه».

ثم روَى عن أبي بكرٍ الطَّلْحيِّ؛ أنَّه ذكَرَ أنَّ أبا جعفرٍ الحَضْرَميَّ ـ مطيَّنًا ـ كان يُنكِرُ أن يكونَ القبرُ المَزْورُ بظاهرِ الكوفةِ قبرَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، وكان يقولُ: «لو عَلِمَتِ الرافضةُ قبرَ مَن هذا، لَرَجَمَتْهُ بالحجارةِ؛ هذا قبرُ المُغِيرةِ بنِ شُعْبَةَ».

وقال ابنُ حِبَّانَ، في ترجمةِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه[(٢)]: «واختلَفُوا في قبرِهِ؛ وليس عندي فيه شيءٌ صحيحٌ؛ فأَذْكُرَه».

وقال عليُّ بنُ الحسينِ المسعوديُّ[(٣)]: «وقد تُنُوزِعَ في موضعِ قبرِهِ[(٤)]؛ فمنهم: مَن قال: «إنَّه دُفِنَ في مسجدِ الكوفةِ»، **ومنهم**: مَن قال: «إنَّه حُمِلَ إلى المدينةِ، فدُفِنَ عند قبرِ فاطمةَ»، **ومنهم**: مَن قال: «إنَّه حُمِلَ في تابوتٍ على جَمَلٍ، وإنَّ الجملَ تاهَ، ووقَعَ إلى وادي طيِّئٍ»، وقد قيل مِن الوجوهِ غيرُ ما ذكَرْنا، وقد أتَيْنا على ذلك في كتابِنا «أخبارِ الزمانِ»، و«الكتابِ الأوسطِ»». اهـ.

والمسعوديُّ قد نسَبَهُ بعضُ مؤرِّخي الشيعةِ إليهم؛ فقال الخُوَانْساريُّ صاحبُ «رَوْضاتِ الجناتِ»: «إنَّه مِن أصحابِ الإماميَّةِ، وإنَّه شيخُ[(٥)] المتقدِّمِ

---

(١) ولعلَّهُ: الحسَنُ بنُ شُعَيْبٍ القَرَويُّ، الراوي عن عيسى بنِ دابٍ في الخبرِ السابق.
(٢) في كتابِهِ: «مشاهيرِ علماءِ الأمصارِ» (ص٢٤).
(٣) في «مروج الذهب، ومعادن الجوهر» (٢/ ٣٥٨ ط. دار الفكر).
(٤) أي: قبر عليٍّ رضي الله عنه.
(٥) كذا، ولعلَّها: «الشيخ»، ويُمكِنُ تخريجُها أيضًا: على جوازِ إضافةِ الشيءِ إلى صفتِهِ أو إلى نفسِهِ على مذهبِ الكوفِيِّين إذا اختلَفَ اللفظان؛ كقولك: «مَسجِدُ الجامعِ»، و«صلاةُ الأُولى»، وتأوَّلها البصريُّون: على إرادةِ مضافٍ محذوفٍ، تقديرُهُ: =

الكامِلِ باعترافِ العدوِّ والوليِّ، وعَدَّهُ النَّجَاشيُّ صاحبُ كتابِ «الرجالِ»: أنَّه مِن رواةِ الشيعةِ، وقال: «إنَّ له كتبًا في إثباتِ الوصيَّةِ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ»، وقالوا: «إنَّه مأمونُ الحديثِ عند العامَّةِ والخاصَّة»[1].

وقد أُثنِيَ على عِلْمِ المسعوديِّ بالتاريخِ؛ قال ابنُ خَلْدُونَ[2]: «[كان] إمامًا للمؤرِّخِين يَرجِعونَ إليه»، وقال ابنُ شاكرٍ الكُتْبيُّ[3]: «كان أَخْباريًّا علَّامةً، تُوُفِّي سنةَ (٣٤٦هـ)».

البناءُ على قبرِ الحسينِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

قال صاحبُ كتابِ «القبوريَّةِ»[4]: «وبنظرةٍ عابرةٍ إلى تاريخِ كَرْبَلاءَ يتبيَّنُ ذلك؛ فقد زعَمَ مؤرِّخو الرافضةِ: أنَّ أوَّلَ بناءٍ أُقِيمَ على قبرِ الحُسَيْنِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كان بعد دفنِهِ مباشَرةً، ولم أرَ في تواريخِ أهلِ السُّنَّةِ ما يؤيِّدُ ذلك.

وقد اختلَفُوا فيمَنْ أقام تلك المبانيَ، فقيل: «بنو أسَدٍ الذين تولَّوْا دَفْنَهُ»، وقيل: «المختارُ بنُ أبي عُبَيْدٍ الثَّقَفيُّ»؛ وكلا الاحتمالَيْنِ لم يُقِيمُوا عليه دليلًا معتبَرًا، **وعندي**: أنَّه إن كان ذلك ثابتًا، فالمختارُ أحرى به؛ لأنَّه كان شيعيًّا متعصِّبًا، نذَرَ نفسَهُ للقضاءِ على قَتَلةِ الحسينِ، مع ما عنده مِن انحرافاتٍ، وكذِبٍ على اللهِ، حتى زعَمَ أنَّه يُوحَى إليه.

ولكنْ كيف تَمَّ له ذلك؟! وإنْ تَمَّ، فكيف يُقَرُّ ويُترَكُ في ظلِّ دولةِ الزُّبَيْرِ؟! ثم في ظِلِّ دولةِ بني أميَّةَ؟! وهم ـ كما يقولُ مؤرِّخُ كَرْبَلاءَ ـ: «أقاموا

= «مسجدُ المكانِ الجامع»، و«صلاةُ الساعةِ الأولى»، وكذا هنا: يُمكِنُ تأويلُها على إرادةِ مضافٍ، تقديرُهُ: «شيخُ الزمانِ المتقدِّم»، والله أعلم. ينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري (٢/٣٥٦ ـ ٣٥٨)، و«اللباب» للعُكبَري (١/٣٩١، ٣٩٢)، و«توجيه اللُّمَع» لابن الخبَّاز (ص٢٥٥)، و«شرح النووي على مسلم» (١/١٨٢)، و«ارتشاف الضَّرَب» لأبي حيَّان (٤/١٨٠٦)، و«المقاصد الشافية» للشاطبي (٤/٥١)، و«عمدة القاري» للعَيْني (١١/١٨)، و«عقود الزبرجد» (١/٤٥٣).

(١) يَقصِدونَ بالعامَّةِ: أهلَ السُّنَّةِ، وبالخاصَّةِ: الشيعةَ.

(٢) في «تاريخِهِ» (١/٤٢).

(٣) في «فَوَات الوَفَيات» (٣/١٣).

(٤) «القبوريَّة» (ص١٢٥ ـ ١٢٨).

المَخافِرَ، والمَسالِحَ المدجَّجة بالعَتَادِ والسلاحِ والرِّجَالِ على أطرافِ كَرْبَلاءَ؛ لِمُطارَدةِ الزوَّارِ، ومعاقَبتِهِم بأقسى العقوباتِ؛ مِن القَتْلِ، والصَّلْبِ، والتمثيلِ بهم».

إنَّ أولئك الزوَّارَ المزعومِينَ ـ الذين وضَعَتْ دولةُ بني أميَّةَ العتادَ والسلاحَ والرجالَ لمنعِهم مِن الزيارةِ ـ إنَّما كانوا يَزُورُونَ ذلك المكانَ المقدَّسَ المعلَّمَ بالبناءِ المزعومِ؛ فكيف يُعقَلُ أن يُترَكَ البناءُ طِيلةَ تلك الفترةِ دون أن يتعرَّضوا له، مع وجودِ ما قيل مِن المنعِ مِن الزيارةِ، والمعاقَبةِ لمَن ظُفِرَ به مِن الزُّوَّار».

وقد زعَمَ مؤرِّخُ كَرْبَلاءَ: أنَّ أوَّلَ مَن تعرَّض لهدمِ ما على القبرِ مِن بناءٍ هو: أبو جعفرٍ المنصورُ، ثاني خلفاءِ العباسيِّينَ، ولم يَرجِعْ ذلك إلى مصدرٍ معتمَدٍ، وإنَّما عزاه إلى منظومةٍ بعنوانِ: «مَجَالِي اللُّطْفِ» للشيخِ محمَّدٍ السَّماويّ.

قلتُ[1]: إنْ صَحَّ هذا، فإنَّه قد يكونُ هناك مَبانٍ يسيرةٌ بُنِيَتْ خِلْسةً في حالِ غَفْلةٍ مِن الرُّقَباءِ، فلمَّا عرَفَ بها المنصورُ، بادَرَ إلى هَدْمِها.

ثم زعَمَ مؤرِّخُ كَرْبَلاءَ: أنَّه في عهدِ هارُونَ الرشيدِ، وفي آخِرِ أيامِهِ بالذاتِ: «هَدَمَ الحائرُ وكرَبَ موضعَ القبرِ المطهَّرِ، وقطَعَ السِّدْرَةَ التي كانت نابتةً عنده؛ ليمحُوَ بعد ذلك كلَّ أثرٍ له»، وهذا إنْ صَحَّ، فهو شبيهٌ بما فعَلَهُ أبو جعفرٍ المنصورُ، وقد أورَدَ بعد ذلك قصةً تُوحِي بأنَّه كان للحائرِ نظامٌ معيَّنٌ، وله خَدَمٌ وسَدَنةٌ موظَّفونَ للقيامِ بواجبِ الخِدْمةِ، وأوقافٌ هي تلك الأموالُ التي أجرَتْها أمُّ موسى، وهي أمُّ المَهْديِّ ابنةُ يزيدَ بنِ منصورٍ، وقد عزا تلك القِصَّةَ إلى الطبَريِّ في «تاريخِهِ» في حوادثِ عام (١٩٣هـ).

وعلى كلِّ حالٍ: فاحتمالُ أن يكونَ الشيعةُ في الفترةِ ما بين عصرِ المنصورِ والرشيدِ، قد تمكَّنوا مِن عمَلِ شيءٍ مَّا مِن البِدَعِ، وأحدَثُوا شيئًا مَّا مِن المَعالِمِ على قبرِ الحسينِ ـ: غيرُ بعيدٍ، ولكنْ حينما فطَنَ لها الرشيدُ، فعَلَ

---

(١) القائلُ: صاحبُ الكتابِ: «القُبُوريَّة».

ما يجبُ عليه مِن إزالةٍ لِمَا أوجَبَ الشرعُ إزالتَهُ، وأمَّا كونُ القبرِ قد صار له نظامٌ معيَّنٌ، وإدارةٌ وسَدَنَةٌ... إلخ؛ فهذه مَزاعِمُ لا دليلَ عليها، ولا تتماشى مع واقعِ ذلك العصر.

ثم ذكَرَ أنَّ القبرَ وما عليه مِن بناءٍ، وما حولَهُ مِن دُورٍ، قد هُدِّمَتْ في أيَّامِ الخليفةِ المتوكِّلِ، أربعَ مَرَّاتٍ خلالَ خمسَ عَشْرةَ سنةً، وأطالَ في ذلك جِدًّا، وكانت مَراجِعُهُ في ذلك في الغالبِ كُتُبَ الشيعةِ، وبعضَ كتبِ مؤرِّخي أهلِ السُّنَّةِ، والذي يَظهَرُ: أنَّ بناءً بشكلٍ مَّا قد أُقِيمَ على القبرِ، وذلك بعد عهدِ الرشيدِ، وفي أيامِ الخلفاءِ الذين تبنَّوْا مذهبَ الشيعةِ، وهم: المأمونُ والمعتصِمُ والواثقُ: إمَّا برضًا منهم، أو بانصرافِهم عن مراقَبةِ تلك البُقْعةِ وما يدورُ فيها؛ لعدَمِ الحساسيةِ التي كانت لدى أسلافِهِم مِن ذلك؛ فتمكَّنَ المتربِّصونَ مِن الرافضةِ ممَّا يريدون، حتى إذا كانت خلافةُ المتوكِّلِ، ورجَعَ عن التشيُّعِ والاعتزالِ، وأحاط به أهلُ السُّنَّةِ، قام بما يجبُ عليه مِن طَمْسِ تلك المعالِمِ المخالِفةِ للشرعِ؛ تنفيذًا لأمرِ الرسولِ ﷺ الذي رواه عنه عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضي الله عنه.

هذا الذي يُمكِنُ أن يكونَ قد حصَلَ، وأمَّا ما كثَّر به الدكتورُ عبدُ الجَوَادِ[1] الكلامَ، وسوَّد به الصفحاتِ، فهو ممَّا لا تطمئِنُّ إليه النفسُ؛ إذْ يبعُدُ أن يحصُلَ ذلك أربَعَ مرَّاتٍ في خلالِ خمسَ عَشْرةَ سنةً، مع إصرارِ المتوكِّلِ على منعِ أيِّ إحداثٍ في ذلك الموضعِ، وقد ذكَرَ بعد ذلك أنَّ المنتصِرَ بنَ المتوكِّلِ كان قد أعاد البناءَ على قبرِ الحسينِ، ووضَعَ عليه مِيلًا عاليًا يُرشِدُ الناسَ إليه، واعتمَدَ في ذلك على مَراجِعَ شيعيَّةٍ فقطْ.

غيرَ أنَّ مؤرِّخي السُّنَّةِ قد ذكَرُوا مَيْلَ المنتصِرِ إلى آلِ أبي طالبٍ، ومحبَّتَهُ لهم، وإرجاعَ بعضِ ما كان لهم مِن الأوقافِ وغيرِها؛ ومِن هنا: فلا يُستبعَدُ أن يُجِيبَهُم إلى شيءٍ مِن ذلك، غيرَ أنَّ كلَّ ما يُمكِنُ أن يقالَ: «إنَّه فعَلَهُ»، إنَّما هو وضعُ علَامةٍ على قبرِ الحسينِ رضي الله عنه فقطْ؛ لِيُعرَفَ موضعُ القبرِ، والشيعةُ

(١) يعني: عبدَ الجوادِ الكليدار في كتابه: «تاريخ كربلاء».

عندما يستميتون في إثباتِ ذلك، إنَّما يريدون الاستدلالَ على عَرَاقةِ ما هم عليه من القبوريَّةِ المعاصِرةِ، وأنَّ جذورَها ممتدَّةٌ إلى القرونِ المفضَّلة.

وبهذا تَعرِفُ أنَّ القرونَ الثلاثةَ المفضَّلةَ مضَتْ وليس هناك قبورٌ معظَّمةٌ، ولا مشاهِدُ أو قبابٌ، ولا غيرُها مِن مظاهِرِ القبوريَّةِ، ولا شيءٌ مِن طقوسِ ومراسيمِ العباداتِ القبوريَّةِ، وما حاوَلَ فعلَهُ الرافضةُ مِن ذلك، فقد جُوبِهَ بردْعٍ قويٍّ مِن خلفاءِ المسلِمِينَ وأمرائِهم، ولا يَقدَحُ فيما قرَّره العلماءُ ـ مِن خُلُوِّ القرونِ المفضَّلةِ مِن مظاهِرِ القبوريَّةِ ـ وجودُ بعضِ قبورٍ للخلفاءِ، قد أُبرِزَتْ وبُنِيَ عليها؛ إذْ إنَّ ذلك لم يدخُلْ فيما قصَدُوهُ بالنفيِ؛ حيثُ إنَّ الكلامَ هو في مَشاهِدِ مَن يُعتقَدُ فيهم الصلاحُ، ويُقصَدونَ للتبرُّكِ؛ وذلك غيرُ موجودٍ في قبورِ الأمراءِ والسلاطينِ.

على أنَّ هذه القبورَ التي بُنِيَ عليها، إنَّما كانت في القرنِ الثالثِ بعد الجَوْلةِ التي ظهَرَ فيها الرفضُ والتجهُّمُ أيامَ المأمونِ والمعتصِمِ والواثقِ، وقد نصَّ المؤرِّخونَ: على أنَّ أوَّلَ خليفةٍ أُبرِزَ قبرُهُ، هو: الخليفةُ محمَّدٌ المنتصِرُ بنُ المتوكِّلِ العباسيُّ المتوفَّى سنة (٢٤٨هـ)؛ بطلبٍ مِن أُمِّهِ الرُّوميَّةِ الأصلِ». انتهى كلامُه[(١)].

قلتُ: وممَّا يؤيِّدُ ما تقدَّم: ما رواه النُّوريُّ الطَّبَرْسيُّ، عن علَّامتِهِمُ الحِلِّيِّ، في كتابِهِ «النهايةِ»، عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه نهى أن يجصَّصَ القبرُ، أو يُبنَى عليه، وأن يُقعَدَ عليه، أو يُكتَبَ عليه؛ لأنَّه مِن زينةِ الدنيا؛ فلا حاجةَ بالميِّتِ إليه[(٢)].

فتبيَّن مِن هذا: أنَّه لا يُحتاجُ إلى أن يُبنَى على قبرِهِ؛ لأنَّه مِن زينةِ الحياةِ الدنيا، ولأنَّ البناءَ ممَّا يَحتاجُ إليه الحيُّ في الحياةِ الدنيا، وأمَّا إذا مات، فلا يَحتاجُ إليه.

وأمَّا ما ذكَرَهُ عبدُ الجَوَادِ الكليدارُ في كتابِهِ «تاريخِ كَرْبَلاءَ»: أنَّ أوَّلَ بناءٍ

(١) «القبورية» (ص١٢٥ ـ ١٢٨).
(٢) «مستدرَك الوسائل» (٢/٣٤٧ ـ ٣٤٨).

أُقِيمَ على قبرِ الحسينِ كان بعد دفنِهِ مباشَرةً، وأنَّه قد اختُلِفَ فيمَنْ أقام هذا البناءَ، فقيل: «إنَّهم بنو أسدٍ»، وقيل: «المختارُ بنُ أبي عُبَيْدٍ الثَّقَفيُّ» ـ: **فهو باطلٌ مِن وجوهٍ:**

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّه لم يذكُرْ دليلًا على قولِهِ، ومِن المعلوم لدى الناسِ كافَّةً: أنَّ الأقوالَ التي ليس عليها أدلَّةٌ لا تُقبَلُ، وإلا ادَّعَتْ كلُّ طائفةٍ مِن الناسِ أنَّ الحقَّ معها، كيف والذي زعَمَ ذلك جاء بعد قتلِ الحسينِ بقرونٍ طويلةٍ؟!

الوجهُ الثاني: ممَّا يَدُلُّ دَلَالَةً بيِّنَةً على بُطْلانِ هذا القولِ: أنَّه لم يذكُرْهُ المؤرِّخونَ القُدَامى[1]، فكيف يخفى عليهم، ويَعلَمُهُ مَن أتى مِن بعدِهِم بقرون؟!

الوجهُ الثالثُ: أنَّ هذا القولَ ينافي ما تقدَّم ذكرُهُ مِن الأدلَّةِ مِن كتبِهِم، والتي فيها النهيُ عن البناءِ على القبورِ، وقد نسَبُوا ذلك إلى كبارِ أئمَّةِ أهلِ البيت.

الوجهُ الرابعُ: أنَّ مَن ذكَرَ هذا القولَ لم يعيِّنْ بالتحديدِ مَنِ الذي أقامَ هذا البناءَ؛ وهذا يدُلُّ على التشكيكِ في هذه المعلومات.

الوجهُ الخامسُ: على فرضِ صِحَّةِ هذا القولِ ـ وهو ليس بصحيح كما تقدَّم ـ فليس فيه حُجَّةٌ؛ لأنَّ مَن قام بهذا الفعلِ؛ **إمَّا أن يكونَ مجهولًا**؛ فلا حُجَّةَ فيه عند أحدٍ حتى الشيعةِ. **وإمَّا أن يكونَ مِن فعلِ مَن ليس بمعصوم**؛ فإنَّ الذي فعَلَ هذا هم بنو أَسَدٍ[2]؛ فهؤلاءِ مجهولون، وفِعْلُهُم ليس بحُجَّةٍ عند كلِّ أحدٍ، والشيعةُ يزعُمُونَ أنَّهم لا يأخُذُونَ دِينَهم إلا عن أهلِ البيتِ؛ فهل هؤلاءِ المجهولونَ مِن أهلِ البيتِ؟! **الجوابُ** واضحٌ، لا يحتاجُ إلى بيان.

---

(١) كما تقدَّم.

(٢) ثُمَّ أين هذا العمَلُ مِن وُلاةِ بني أُميَّةَ وعيونِهِم، حتى يَتمكَّنَ هؤلاءِ مِن إقامةِ هذا البناءِ، والعراقُ ليس بمكانٍ ناءٍ، أو بأطرافِ الدولة، بل هو بخلافِ ذلك كما هو معلوم، وكلُّ هذا يدُلُّ على بطلانِ هذا القول.

فتبيَّن فسادُ هذا القولِ، وأنَّ هذه الشبهةَ لو تأمَّلوها، فهي عليهم لا لهم؛ وذلك بأنَّهم يحتجُّون بفعلِ مجهولٍ، ويَبنُونَ عليه عقيدتَهم.

وإنْ كان الذي فعَلَ ذلك المختارَ بنَ أبي عُبَيْدٍ الثَّقَفيَّ، ففعلُهُ ليس بحُجَّةٍ عند جميعِ الناسِ، حتى الشيعةِ أنفُسِهِم؛ إذْ كيف يأخُذُونَ دِينَهُم عمَّن ليس بمعصومٍ؟! فتبيَّن أيضًا: أنَّ هذه الشبهةَ عليهم لا لهم.

هذا مع أنَّ المختارَ دجَّالٌ كذَّاب؛ فقد ثبَتَ في «صحيح مسلم» (٢٥٤٥)؛ مِن حديثِ أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ؛ أنَّ رسولَ ﷺ قال: «**في ثَقِيفٍ كَذَّابٌ وَمُبِيرٌ**»، و«**المُبِيرُ**»: هو الحَجَّاجُ بنُ يُوسُفَ الثَّقَفيُّ الظالِمُ، و«**الكَذَّابُ**»: هو المختارُ.

❁ ❁ ❁

الفصلُ الرابعُ

عدَمُ صِحَّةِ نِسْبةِ كثيرٍ مِن القبورِ الموجودةِ إلى الأنبياءِ والصالِحِين

ممَّا ينبغي أن يُعلَمَ: أنَّ أكثرَ هذه القبورِ التي شُيِّدَتْ عليها القبابُ العاليةُ، والأبنيةُ الفَخْمةُ، والتي يُزعَمُ أنَّها قبورُ بعضِ الأنبياءِ عليهم الصلاةُ والسلام، أو قبورُ الصحابةِ أو أهلِ البيتِ ـ أكثرُها كذبٌ.

والدليلُ على ذلك مِن وجوهٍ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ الكثيرَ مِن هذه القبورِ يُجزَمُ بأنَّها كَذِبٌ؛ لذا قال ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)]: «كان غيرُ واحدٍ مِن أهلِ العلمِ يقولُ: «لا يثبُتُ مِن قبورِ الأنبياءِ إلا قبرُ نبيِّنا ﷺ»، وغيرُهُ قد يُثبِتُ غيرَ هذا أيضًا؛ مثلُ قبرِ إبراهيمَ الخليلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ». اهـ.

الوجهُ الثاني: أنَّ كثيرًا منها إنَّما أُحدِثَ بعد قرونٍ متطاوِلةٍ، ولم تكن موجودةً في عصورِ الإسلامِ الأُولى، فلو كانت هذه القبورُ صحيحةً، لكانت معلومةً مِن قبلُ، والواقعُ خلافُ ذلك؛ فدَلَّ هذا على كذبِ هذه القبورِ المزعومة.

الوجهُ الثالثُ: أنَّ بعضَ أماكنِ هذه القبورِ المزعومةِ تخالِفُ ما عُلِمَ مِن التاريخِ؛ **فمثلًا**: دانيالُ زُعِمَ أنَّ له قبرًا بمِصْرَ، ومِن المعلوم تاريخيًّا: أنَّه كان بالعراقِ؛ لأنَّه أُتِيَ به إبَّانَ السَّبْيِ البابِليِّ، وكان ذلك بالعراقِ؛ ولذا عندما افتتَحَ الصحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ العراقَ، وجَدُوا جُثَّتَهُ، فدفَنُوهُ وأخفَوْا قبرَهُ[(٢)].

(١) في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/٦٥٦).
(٢) ينظر: «البداية والنهاية» (١٠/٦٥ ـ ٦٦).

وأيضًا: كما زُعِمَ أنَّ للحسينِ رضي الله عنه قبرًا بمِصْرَ، ومِن المعلومِ: أنَّ الحسينَ لم يأتِ إلى مصرَ.

بل ذكَرُوا أشياءَ يَضحَكُ منها العاقلُ؛ فقد ذكَرَ محمَّد رضا عن مشاهَداتِهِ في بِنَّارسَ بالهندِ قبرًا لآدَمَ عليه السلام، وقبرَ زوجتِهِ، وقبرَ أمِّهِ! ـ وهل لآدَمَ أمٌّ؟! ولكن يقالُ: «إنَّهم يعبِّرون بأُمِّهِ عن الطبيعةِ» ـ وقبورَ قُضَاتِهِ؛ وهي قبابٌ مصفَّحةٌ بالذهب!

الوجهُ الرابعُ: أنَّ الشخصَ الواحدَ قد يُذكَرُ له عِدَّةُ قبورٍ، فهل يُعقَلُ مثلُ هذا؟! فالحسينُ رضي الله عنه ذُكِرَ له قبورٌ كثيرةٌ في بُلْدانٍ مختلِفةٍ؛ **ومنها**: القبرُ المزعومُ بمصرَ، والحسينُ لم يأتِ مصرَ؛ فهل يُعقَلُ مثلُ هذا؟!

قال الشيخُ مَرْعيٌّ الكَرْميُّ[(١)]: «ومِن العَجَبِ: أنَّ هذه المشاهِدَ والمقاماتِ، غالِبُها ـ أو كلُّها ـ كذبٌ؛ كمَشهَدِ الحسينِ رضي الله عنه الذي بقاهرةِ مصرَ، وقد اتفَقَ العلماءُ كلُّهم على أنَّه باطلٌ، ليس فيه رأسُ الحسينِ، ولا شيءٌ منه، وإنَّما افتعَلَ هذا المشهَدَ بالقاهرةِ في أيامِ الفائزِ عيسى، حين بُويعَ بالخلافةِ، وله خمسُ سنين، وكان هو وجندُهُ روافِضَ، فافتعَلُوا هذا المَشهَدَ قصدًا، وقَضَوْا به في نفوسِهِم؛ لاستجلابِ العامَّةِ غرَضًا، والذي بناه وزيرُهُ طلائعُ بنُ رُزِّيكَ الرافضيُّ، وزعَمُوا أنَّ الرأسَ قبل ذلك كان بمَشهَدِ عَسْقَلانَ، فنُقِلَ منها إلى مصرَ؛ لمَّا استولى الفِرَنْجُ على ساحلِ بحرِ الشامِ؛ وهو باطلٌ باتفاقِ أهلِ العلم.

قال ابنُ تيميَّةَ رحمه الله: «لم يقل أحدٌ مِن أهلِ العلم: «إنَّ رأسَ الحسينِ كان بعَسْقَلانَ»، بل فيه أقوالٌ ليس هذا منها؛ فإنَّه حُمِلَ رأسُهُ الشريفُ إلى قُدَّامِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ زيادٍ بالكوفةِ، ودُفِنَ جسَدُهُ حيثُ قُتِلَ بكَرْبَلاءَ»[(٢)].

وقال: «وأمَّا حَمْلُهُ إلى الشام إلى يَزِيدَ، فقد رُوِيَ مِن وجوهٍ منقطِعةٍ، لا يثبُتُ شيءٌ منها؛ فإنَّه يُذكَرُ فيها أنَّ يزيدَ جعَلَ ينكُتُ على ثناياه بالقضيبِ،

---

(١) في «شفاء الصدور، في زيارة المشاهد والقبور» (ص١١٣ ـ ١١٤ ط. مكتبة نزار).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٦٥٣).

قال: «وهذا تلبيسٌ؛ فإنَّ الذي جعَلَ ينكُتُ بالقضيبِ، إنَّما كان عُبَيْدَ اللهِ بنَ زيادٍ؛ هكذا في «الصحيح»، و«المسانيد»».

والصوابُ في موضِعِ رأسِ الحسينِ: هو ما ذكَرَهُ الزُّبَيْرُ بنُ بَكَّارٍ ـ وهو مِن أعلمِ الناسِ، وأوثقِهم[١] ـ: أنَّ الرأسَ حُمِلَ إلى المدينةِ النبويَّةِ، ودُفِنَ هناك.

قال الحافِظُ ابنُ دِحْيةَ: «ولم يَصِحَّ سواه»، قال: «والزبيرُ أعلَمُ أهلِ النَّسَبْ، وأفضلُ العلماءِ بهذا السَّبَبْ»[٢].

وكذلك المَشهَدُ المعروفُ الآنَ بمَشهَدِ عليٍّ؛ فإنَّ أهلَ المعرفةِ متَّفِقون على أنَّه ليس بقبرِ عليٍّ، بل إنَّه قبرُ المغيرةِ بنِ شُعْبَةَ، وإنَّما اتُّخِذَ مشهدًا لعليٍّ في مُلْكِ بني بُوَيْهِ الأعاجمِ بعد موتِ عليٍّ بأكثرَ مِن ثلاثِمائةِ سنةٍ.

وقد تنازَعَ الناسُ في موضعِ قبرِهِ، والمعروفُ عند أهلِ العلمِ: أنَّه دُفِنَ بقصرِ الإمارةِ في الكوفةِ، وأنَّه أُخفِيَ قبرُهُ؛ خوفَ أن تنبُشَهُ الخوارجُ الذين كانوا يكفِّرُونهُ، ويستحِلُّونَ قتلَهُ، وكذلك أخفَوْا قبرَ معاويةَ، وقبرَ عَمْرِو بنِ العاصِ؛ خوفًا مِن الخوارجِ، ودفَنُوا معاويةَ داخلَ الحائطِ القبليِّ مِن المسجدِ الجامِعِ، في قصرِ الإمارةِ...»، إلخ.

الوجهُ الخامسُ: أنَّهم لم يقتصِروا على نسبةِ القبورِ للأنبياءِ؟ فحَسْبُ، بل زعَمُوا في بعضِ القبورِ أنَّها لأولادِهِم؛ فقالوا عن بعضِ الأماكنِ: «إنَّ فيه ولَدَيْنِ لهارونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بل زادوا على ذلك قبورًا لزوجاتِهِم؛ كسَارَةَ زوجةِ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ورَاحِيلَ أمِّ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بل زعَمُوا قبورًا لإخوانِهِم؛ مثلُ بِنْيامِينَ أخي يوسفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ! بل ذكَرُوا مَزَارًا يقالُ: «إنَّه المَحَلُّ الذي نزَلَتْ فيه المائدةُ على عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ»:

قال محمَّدُ بنُ جعفرٍ الكَتَّانيُّ: «وممَّا زُرْناهُ به[٣] قُبَّةُ السلسلةِ، بإزاءِ بابٍ

---

(١) في «مجموع فتاوى ابن تيميَّة» (٤/٥٠٩) زيادة: «في مثل هذا».
(٢) «مجموع فتاوى ابن تيميَّة» (٤/٥٠٧ ـ ٥٠٩)؛ وأكثَرُ كلامِ الشيخِ مَرْعِي هنا ملخَّصٌ مِن كلامِ ابنِ تيميَّةَ.
(٣) أي: مسجِدِ الصَّخْرة.

شَرْقيٍّ مِن مسجدِ الصخرةِ؛ وهي: المَحَلُّ الذي كان يحكُمُ به سيِّدُنا داودُ عَلَيْهِ السَّلَامُ»[١].

وقال أيضًا: «وقُبَّةٌ أخرى... في وَسَطِها مِحْرابٌ مِن الرُّخَامِ الأحمرِ؛ يقالُ: «إنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ صلَّى فيه ليلةَ الإسراءِ بالأنبياءِ والملائكة».

وذكَرَ أيضًا مِحرابًا، وقال: «ذكَرَ لنا الدالُّ[٢] أنَّه مِحْرابُ النبيِّ ﷺ، وأنَّه صلَّى فيه ليلةَ الإسراءِ بالأنبياءِ والملائكة».

قلتُ: ولا شكَّ أنَّ هذا كذبٌ، وغيرُ صحيح؛ فمَنِ الذي أخبرَهُم أنَّ هذا المكانَ هو الذي صلَّى فيه الرسولُ ﷺ بالأنبياءِ؟! ولم يُنقَلْ عن الرسولِ ﷺ قطُّ: أنَّه عيَّن المكانَ الذي صلَّى فيه ليلةَ الإسراءِ بالأنبياءِ؛ فمَنِ الذي أخبرَهُم عن موضعِ صلاتِهِ؟!

ولذا قال الكَتَّانيُّ: «وفي هذا نظَرٌ؛ إذْ مَحَلُّ الصلاةِ في الأنبياءِ في مَحَلٍّ آخَرُ خارجَ مسجدِ الصخرةِ، سنبيِّنُهُ بعدُ، والذي في رحلةِ سيِّدي عبدِ الغنيِّ النابُلُسيِّ: أنَّ هذا المِحْرابَ يسمَّى بمِحْرابِ الخَضِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهو أقرَبُ؛ فصَلَّيْنا فيه ركعتَيْن، ودَعَوْنا»[٣].

قلتُ: وهذا أيضًا غيرُ صحيحٍ؛ فمَنِ الذي أعلَمَهُم أنَّه مصلَّى الخَضِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟! فكلُّ هذا مِن الأكاذيب.

الوجهُ السادسُ: أنَّ كثيرًا مِن هذه القبورِ التي يُزعَمُ أنَّها قبورٌ لأناسٍ مِن الأنبياءِ عليهم الصلاة السلام، أو مِن الصحابةِ، أو مِن آلِ البيتِ، أو مِن الصالِحين والأولياءِ، أكثرُها لا تَصِحُّ، وإنَّما هو مِن قبيلِ الكذبِ؛ **والدليلُ على ذلك**: أنَّ بعضَ القبورِ التي يُزعَمُ أنَّها لبعضِ الأنبياءِ، لا يُمكِنُ معرفتُها؛ وذلك لمرورِ آلافِ السنينَ على هؤلاء.

مثلُ: القبرِ الذي يُزعَمُ أنَّه لهُودْ أو يُوسُفَ أو شِيثْ؛ ولذا نَجِدُ هذه القبورَ إنَّما أُقِيمَتْ في القرونِ المتأخِّرة.

---

(١) «الرِّحْلة السامية» (٢٩٦ ـ ٢٩٧).

(٢) أي: الدليلُ الذي كان يدُلُّهم.

(٣) «الرِّحْلة السامية» (ص٢٩٥).

وبعضُها يُعلَمُ أنَّه كذبٌ؛ لأنَّ مَن نُسِبَتْ إليه لم يأتِ لهذا المكانِ؛ كالقبرِ المزعومِ أنَّه للحسينِ في بلادِ مصرَ، ومِن المعلومِ: أنَّ الحسينَ لم يأتِ إلى مصرَ.

وقد ذكَرَ محمَّدُ بنُ جعفرٍ الكَتَّانيُّ في كتابِهِ «الرحلةِ السامية، إلى الإسكندريَّةِ ومصرَ والحجازِ والبلادِ الشاميَّة» كثيرًا مِن هذه المَزاراتِ، وكثيرٌ مِن هذه المَزاراتِ ممَّا يُقطَعُ بكذبِهِ؛ فقد ذكَرَ مِن جملةِ هذه المَزاراتِ: قبورًا تُنسَبُ لنُوحٍ، وإسحاقَ، ويعقوبَ، ويوسفَ، وأُمِّهِ، ولُوطٍ، وموسى، وسليمانَ، ودانيالَ، ولقمانَ الحكيمِ، والخَضِرِ؛ وقبورَ غيرِهِم مِن الأنبياءِ عليهم الصلاةُ والسلام.

وكلُّ هذه القبورِ كذبٌ؛ فمَنِ الذي يَعلَمُ عن قبرِ أمِّ يوسفَ؟! ومَن الذي يَعرِفُ قبرَ دانيالَ، مع أنَّه ذُكِرَ أنَّه بمِصْرَ، وهو بالعراقِ لا بمِصْرَ؟! ومَن الذي يَعلَمُ عن قبرِ لُقْمانَ الحكيمِ؟! ومَن يَعرِفُ قبرَ حَلِيمةَ السَّعْديَّةِ؟! وكذا ذو الكِفْلِ، وكذا قبرُ إدريسَ؟!

والإنسانُ ينسى قبورَ أقارِبِهِ كأبيهِ وجَدِّهِ؛ فكيف بقبورٍ قد مَرَّ عليها آلافُ السنين؟!

قال أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ[(١)]: «فمِن هذه الأمكنةِ: ما يُظَنُّ أنَّه قبرُ نبيٍّ، أو رجلٍ صالحٍ، وليس كذلك، أو يُظَنُّ أنَّه مقامٌ له، وليس كذلك، فأمَّا ما كان قبرًا له، أو مقامًا، فهذا... بابٌ واسعٌ أذكُرُ بعضَ أعيانِه:

فمِن ذلك: عِدَّةُ أمكنةٍ بدِمَشقَ؛ مثلُ: «مشهدٍ لأُبَيِّ بنِ كَعْبٍ خارجَ البابِ الشرقيِّ»:

ولا خلافَ بين أهلِ العلمِ: أنَّ أُبَيَّ بنَ كعبٍ إنَّما تُوُفِّيَ بالمدينةِ، لم يمُتْ بدِمَشقَ، واللهُ أعلمُ قبرُ مَن هو؟! لكنَّه ليس بقبرِ أُبَيِّ بنِ كعبٍ صاحبِ رسولِ اللهِ ﷺ بلا شكٍّ.

وكذلك: مكانٌ بالحائطِ القبليِّ بجامعِ دِمَشقَ يقالُ: «إنَّ فيه قبرَ هُودٍ عليه السلام»:

(١) في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٦٥١ ـ ٦٥٧).

وما عَلِمْتُ أحدًا مِن أهلِ العلم ذكَرَ أنَّ هُودًا النبيَّ مات بدِمَشقَ، بل قد قيل: «إنَّه مات باليمنِ»، وقيل: «بمَكَّةَ»، فإنَّ مَبْعَثَهُ كان باليمنِ، ومهاجَرُهُ بعد هلاكِ قومِهِ كان إلى مكةَ، فأمَّا الشامُ، فلا هي دارُهُ، ولا مهاجَرُه؛ فموتُهُ بها، والحالُ هذه - مع أنَّ أهلَ العلمِ لم يذكُرُوه، بل ذكَرُوا خلافَهُ - في غايةِ البعد.

وكذلك: مشهَدٌ خارجَ البابِ الغربيِّ مِن دِمَشقَ يقالُ: «إنَّه قبرُ أُوَيْسٍ القَرَنيِّ»:

وما عَلِمْتُ أنَّ أحدًا ذكَرَ أنَّ أُوَيْسًا مات بدِمَشقَ، ولا هو متوجِّهٌ أيضًا؛ فإنَّ أُوَيْسًا قَدِمَ مِن اليمنِ إلى أرضِ العراقِ، وقد قيل: «إنَّه قُتِلَ بِصِفِّينَ»، وقيل: «إنَّه مات بنواحي أرضِ فارسَ»، وقيل غيرُ ذلك، فأمَّا الشامُ، فما ذُكِرَ أنَّه قَدِمَ إليها؛ فضلًا عن المماتِ بها.

وفي ذلك أيضًا: قبرٌ يقالُ له: «قبرُ أُمِّ سَلَمَةَ زوجِ النبيِّ ﷺ»:

ولا خلافَ أنَّها رضي الله عنها ماتت بالمدينةِ لا بالشامِ، ولم تَقدَمِ الشامَ أيضًا؛ فإنَّ أمَّ سَلَمَةَ زوجَ النبيِّ ﷺ، لم تكُنْ تسافِرُ بعد رسولِ اللهِ ﷺ.

بل لعلَّها: أمُّ سَلَمَةَ أسماءُ بنتُ يزيدَ بنِ السَّكَنِ الأنصاريَّةُ؛ فإنَّ أهلَ الشامِ كشَهْرِ بنِ حَوْشَبٍ ونحوِهِ، كانوا إذا حدَّثوا عنها، قالوا: «أُمُّ سَلَمَةَ»، وهي بنتُ عمِّ معاذِ بنِ جبَلٍ؛ وهي مِن أعيانِ الصحابيَّاتِ، ومِن ذواتِ الفقهِ والدِّينِ منهنَّ.

أو لعلَّها: أمُّ سَلَمَةَ امرأةُ يزيدَ بنِ معاويةَ، وهو بعيدٌ؛ فإنَّ هذه ليست مشهورةً بعلمٍ ولا دِينٍ.

وما أكثَرَ الغَلَطَ في هذه الأشياءِ، وأمثالِها مِن جهةِ الأسماءِ المشترَكةِ أو المغيَّرة.

ومِن ذلك: مَشهَدٌ بقاهرةِ مصرَ يقالُ: «إنَّ فيه رأسَ الحسينِ بنِ عليٍّ رضي الله عنه»:

وأصلُهُ المكذوبُ: أنَّه كان بعَسْقَلانَ مَشهَدٌ يقالُ: «إنَّ فيه رأسَ الحسينِ»؛ فحُمِلَ - فيما قيل - الرأسُ مِن هناك إلى مصرَ؛ **وهو باطلٌ باتِّفاقِ**

أهلِ العلم، لم يَقُلْ أحدٌ مِن أهلِ العلم: «إنَّ رأسَ الحسينِ كان بعَسْقَلانَ»، بل فيه أقوالٌ ليس هذا منها؛ فإنَّه حُمِلَ رأسُهُ إلى قُدَّامِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ زيادٍ بالكوفةِ، حتى رُوِيَ له عن النبيِّ ﷺ ما يَغِيظُهُ، وبعضُ الناسِ يذكُرُ أنَّ الروايةَ كانت أمامَ يزيدَ بنِ معاويةَ بالشامِ، ولا يثبُتُ ذلك؛ فإنَّ الصحابةَ المسمَّيْنَ في الحديثِ إنَّما كانوا بالعراق.

وكذلك: مقابرُ كثيرةٌ لأسماءِ رجالٍ معروفِينَ قد عُلِمَ أنَّها ليست بمقابرِهِم؛ فهذه المواضعُ ليست فيها فضيلةٌ أصلًا، وإنِ اعتقَدَ الجاهِلونَ أنَّ لها فضيلةً، اللَّهُمَّ إلا أن يكونَ قبرًا لرجلٍ مسلِمٍ؛ فيكونَ كسائرِ المسلِمِين، ليس لها مِن الخَصِيصةِ ما يَحسِبُهُ الجُهَّالُ، وإن كانت القبورُ الصحيحةُ لا يجوزُ اتخاذُها أعيادًا، ولا أن يُفعَلَ ما يُفعَلُ عند هذه القبورِ المكذوبةِ، أو تكونَ قبرًا لرجلٍ صالحٍ غيرِ المسمَّى...

ومِن هذا البابِ أيضًا: مواضعُ يقالُ: «إنَّ فيها أثرَ النبيِّ ﷺ، أو غيرِه»، ويُضاهَى بها مقامُ إبراهيمَ الذي بمَكَّةَ؛ كما يقولُ الجُهَّالُ في الصخرةِ التي ببيتِ المَقْدِسِ، مِن أنَّ فيها أثرًا مِن وطءِ رسولِ اللهِ ﷺ، وبلَغَني أنَّ بعضَ الجُهَّالِ يزعُمُ أنَّها مِن وطءِ الربِّ سبحانه وتعالى؛ فيزعُمُونَ أنَّ ذلك الأثرَ مَوضِعُ القَدَم.

وفي مسجدٍ قِبْلِيَّ دِمَشقَ يسمَّى: «مسجدَ القَدَمِ» به أيضًا أَثَرٌ يقالُ: «إنَّ ذلك أَثَرُ قَدَمِ موسى عليه السلام»:

وهذا باطلٌ لا أصلَ له، ولم يَقدَمْ موسى دِمَشقَ، ولا ما حَوْلَها...

وفي الحجازِ منها مواضعُ؛ كغارٍ عن يمينِ الطريقِ وأنت ذاهبٌ مِن بدرٍ إلى مَكَّةَ، يقالُ: «إنَّه الغارُ الذي ذكَرَهُ اللهُ في قولِهِ تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]»:

ولا خلافَ بين أهلِ العلم: أنَّ الغارَ المذكورَ في القرآنِ إنَّما هو غارٌ بجبَلِ ثَوْرٍ، قريبٌ مِن مَكَّةَ، معروفٌ عند أهلِ مكةَ إلى اليوم.

فهذه البقاعُ التي يُعتقَدُ لها خَصِيصةٌ ـ كائنةً ما كانت ـ ليس مِن الإسلامِ تعظيمُها بأيِّ نوعٍ مِن التعظيمِ؛ فإنَّ تعظيمَ مكانٍ لم يعظِّمْهُ الشرعُ شرٌّ مِن تعظيمِ

زمانٍ لم يعظِّمْهُ؛ فإنَّ تعظيمَ الأجسامِ بالعبادةِ عندَها أقربُ إلى عبادةِ الأوثانْ، مِن تعظيمِ الزمانْ؛ حتى إنَّ الذي ينبغي: تجنُّبُ الصلاةِ فيها، وإن كان المصلِّي لا يَقصِدُ تعظيمَها؛ لئلَّا يكونَ ذلك ذريعةً إلى تخصيصِها بالصلاةِ فيها؛ كما يُنهَى عن الصلاةِ عند القبورِ المحقَّقةِ، وإن لم يكُنِ المصلِّي يَقصِدُ الصلاةَ لأجلِها، وكما يُنهَى عن إفرادِ الجمعةِ وسَرَرِ شعبانَ بالصوم، وإن كان الصائمُ لا يَقصِدُ التخصيصَ بذلك الصوم، فإنَّ ما كان مقصودًا بالتخصيصِ ـ مع النهيِ عن ذلك ـ يُنهَى عن تخصيصِهِ أيضًا بالفعل.

وما أشبَهَ هذه الأمكنةَ بمَسجِدِ الضِّرَارِ الذي أُسِّسَ على شَفَا جُرُفٍ هارٍ، فانهار به في نارِ جهنَّمَ؛ فإنَّ ذلك المسجدَ ـ لمَّا بُنِيَ ضِرَارًا، وكفرًا، وتفريقًا بين المؤمِنينَ، وإرصادًا لمن حارَبَ اللهَ ورسولَهُ مِن قبلُ ـ نهى اللهُ نبيَّهُ ﷺ عن الصلاةِ فيه، وأمَرَ بهَدْمِه.

وهذه المشاهدُ الباطلةُ: إنَّما وُضِعَتْ؛ مضاهاةً لبيوتِ اللهِ، وتعظيمًا لِمَا لم يعظِّمْهُ اللهُ، وعكوفًا على أشياءَ لا تَنفَعُ ولا تضُرُّ، وصَدًّا للخَلْقِ عن سبيلِ اللهِ، وهي عبادتُهُ وحده لا شريكَ له بما شرَعَهُ على لسانِ رسولِهِ ﷺ، واتخاذُها عِيدًا هو الاجتماعُ عندها واعتيادُ قصدِها؛ فإنَّ العِيدَ مِن المعاوَدة.

ويلتحِقُ بهذا الضربِ ـ لكنَّه ليس منه ـ: مواضعُ يُدَّعَى لها خصائصُ لا تثبُتُ؛ مثلُ كثيرٍ مِن القبورِ التي يقالُ: «إنَّها قبرُ نبيٍّ، أو قبرُ صالحٍ، أو مقامُ نبيٍّ، أو صالحٍ»، ونحوُ ذلك، وقد يكونُ ذلك صدقًا، وقد يكونُ كذبًا، وأكثرُ المشاهدِ التي على وجهِ الأرضِ مِن هذا الضربِ؛ فإنَّ القبورَ الصحيحةَ، والمقاماتِ الصحيحةَ: قليلةٌ جِدًّا.

وكان غيرُ واحدٍ مِن أهلِ العلمِ يقولُ: «لا يثبُتُ مِن قبورِ الأنبياءِ إلا قبرُ نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ»، وغيرُهُ قد يُثبِتُ غيرَ هذا أيضًا؛ مثلُ: «قبرِ إبراهيمَ الخليلِ عليه السلام».

وقد يكونُ عُلِمَ أنَّ القبرَ في تلك الناحيةِ، لكن يقَعُ الشكُّ في عينِهِ؛ ككثيرٍ مِن قبورِ الصحابةِ التي ببابِ الصغيرِ مِن دِمَشقَ؛ فإنَّ الأرضَ غُيِّرَتْ مرَّاتٍ؛ فتعيينُ قبرٍ أنَّه قبرُ بلالٍ أو غيرِهِ لا يكادُ يثبُتُ إلا مِن طريقٍ خاصَّةٍ،

وإنْ كان لو ثبَتَ ذلك، لم يتعلَّقْ به حكمٌ شرعيٌّ ممَّا قد أُحدِث عندها.

ولكنَّ الغرَضَ أن نبيِّنَ [حكمَ] تعظيمِ الأمكنةِ التي لا خَصِيصةَ لها ـ إمَّا مع العلمِ بأنه لا خَصِيصةَ لها، أو مع عدَمِ العلمِ بأنَّ لها خصيصةً ـ إذِ العبادةُ والعمَلُ بغيرِ علمٍ منهيٌّ عنه، كما أنَّ العبادةَ والعمَلَ بما يخالِفُ العلمَ منهيٌّ عنه، ولو كان ضَبطُ هذه الأمورِ مِن الدِّينِ، لَمَا أُهمِلَ، ولَمَا ضاعَ عن الأمَّةِ المحفوظِ دِينُها، المعصومةِ عن الخطأِ». اهـ.

الوجهُ السابعُ: أنَّ كثيرًا مِن هذه المشاهِدِ إنَّما أُقيمَتْ لأجلِ أنَّ بعضَهُم رأى في المنامِ ذلك النبيَّ أو الصالحَ في ذلك الموضعِ، ورؤيةُ النبيِّ والرجلِ الصالحِ بالمنامِ ببُقْعةٍ لا يُوجِبُ لها فضيلةً تُقصَدُ البُقْعةُ مِن أجلِها، وتُتَّخَذُ مصلًّى؛ بإجماعِ المسلِمين؛ لأنَّ الرؤيا لا يُعتمَدُ عليها في مثلِ هذا، وإنَّما يَفعَلُ هذا وأمثالَهُ أهلُ الكتاب.

قال أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ[(١)]: «**وكذلك**: مشاهدُ تضافُ إلى بعضِ الأنبياءِ أو الصالِحِينَ؛ بناءً على أنَّه رُئِيَ في المنامِ هناك، ورؤيةُ النبيِّ ﷺ أو الرجلِ الصالحِ في المنامِ ببُقْعةٍ، لا يُوجِبُ لها فضيلةً تُقصَدُ البُقْعةُ لأجلِها، وتُتَّخَذُ مصلًّى؛ بإجماعِ المسلِمين، وإنَّما يَفعَلُ هذا وأمثالَهُ أهلُ الكتابِ، وربَّما صُوِّرَ فيها صورةُ النبيِّ أو الرجلِ الصالحِ، أو بعضِ أعضائِه؛ مضاهاةً لأهلِ الكتابِ... وهذه الأمكنةُ كثيرةٌ موجودةٌ في أكثرِ البلاد». اهـ.

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ[(٢)]: «وسبَبُ اضطرابِ أهلِ العلمِ بأمرِ القبورِ: أنَّ ضبطَ ذلك ليس مِن الدِّينِ؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ قد نهى أنْ تُتَّخَذَ القبورُ مَساجِدَ، فلمَّا لم يكُنْ معرِفةُ ذلك مِن الدِّينِ، لم يجبْ ضبطُه،، فأمَّا العِلْمُ الذي بعَثَ اللهُ به نبيَّهُ ﷺ، فإنَّه مضبوطٌ ومحروسٌ؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]، وفي «الصِّحَاح» عنه ﷺ؛ أنَّه قال: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، وَلَا مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**». اهـ.

---

(١) في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٦٥٥).

(٢) في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٥١٦ ـ ٥١٨).

وقد ذكَرَ ابنُ تيميَّةَ أيضًا[(١)]: أنَّ كثيرًا مِن المشاهِدِ يَبنُونها لأجلِ أنَّ بعضَهُم رأى في المنامِ ذلك النبيَّ أو الصالحَ في ذلك الموضع.

قال[(٢)]: «ورؤيةُ النبيِّ أو الرجلِ الصالحِ في المنامِ ببُقْعةٍ لا يُوجِبُ لها فضيلةً تُقصَدُ البُقعةُ لأجلِها، وتُتَّخَذُ مصلًّى بإجماعِ المسلِمِين، وإنَّما يَفعَلُ هذا وأمثالَهُ أهلُ الكتاب.

وربَّما صوَّروا فيها صورةَ النبيِّ، أو الرجلِ الصالحِ، أو بعضِ أعضائه؛ مضاهاةً لأهلِ الكتابِ، كما كان في بعضِ مساجدِ دِمَشقَ مسجدٌ يسمَّى: «مسجدَ الكَفِّ»؛ فيه تِمْثالُ كَفٍّ، يقالُ: «إنَّه كَفُّ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه»؛ حتى هدَمَ اللهُ ذلك الوَثَنَ». اهـ.

وقال في موضعٍ آخَرَ[(٣)]: «كالمقامَيْنِ اللَّذَيْنِ بطريقِ جبَلِ قاسِيُونَ بدِمَشقَ، يقالُ: «إنَّهما مقامُ إبراهيمَ وعيسى»، والمقامِ الذي يقالُ: «إنَّه مَغَارةُ دمِ هابيلَ»، وأمثالِ ذلك مِن البقاعِ التي بالحجازِ والشامِ وغيرِهما، ثم ذلك يُفضِي إلى ما أفضَتْ إليه مفاسدُ القبورِ؛ فإنَّه يقالُ: «إنَّ هذا مقامُ نبيٍّ، أو قبرُ نبيٍّ، أو وليٍّ»، بخبرٍ لا يُعرَفُ قائلُهُ، أو بمنامٍ لا تُعرَفُ حقيقتُهُ، ثم يترتَّبُ على ذلك اتخاذُهُ مسجدًا، فيصيرُ وثَنًا يُعبَدُ مِن دونِ اللهِ تعالى: شِرْكٌ مبنيٌّ على إفْكٍ!».

الوجهُ الثامنُ: أنَّ بعضَ الناسِ جعَلَ مِن هذه المشاهِدِ والقبورِ سببًا لأكلِ أموالِ الناسِ بالباطِلِ؛ **فمِن المعلوم**: أنَّ كثيرًا مِن الجَهَلةِ يقدِّمون الأموالَ والهدايا والنذورَ لأصحابِ هذه الأَضرِحةِ[(٤)]، فأدَّى ذلك ببعضِ ضعافِ النفوسِ إلى اختلاقِ هذه القبورِ؛ مِن أجلِ اصطيادِ أموالِ الناسِ وأكلِها بالباطِل.

---

(١) في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٦٥٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٧٥٧ ـ ٧٥٨). وينظر: «شفاء الصدورْ، في زيارة المشاهد والقبورْ» لمرعي الكَرْمي (ص١١٥ ـ ١١٦).

(٤) مِن أجلِ شفاءِ مريضٍ، أو تحصيلِ وظيفةٍ، أو غيرِ ذلك؛ وهذا ليس مِن دِينِ الإسلامِ، بل هو مِن دِينِ الجاهليَّةِ؛ وهو مِن الشركِ الأكبر.

قال ابنُ تيميَّةَ[١]: «وأكثرُ ما تَجِدُ الحكاياتِ المتعلِّقةَ بهذا عندَ السَّدَنةِ، والمجاوِرِينَ لها، الذين يأكُلُونَ أموالَ الناسِ بالباطلِ، ويصُدُّونَ عن سبيلِ اللهِ، وقد يَحكِي مِن الحكاياتِ التي فيها تأثيرٌ؛ **مثلُ**: «أنَّ رجلًا دعا عندها، فاستُجِيبَ له»، أو «نذَرَ لها إنْ قضى اللهُ حاجتَهُ، فقُضِيَتْ حاجتُهُ»، ونحوُ ذلك، وبمثلِ هذه الأمورِ كانت تُعبَدُ الأصنامُ؛ فإنَّ القومَ كانوا أحيانًا يُخاطَبونَ مِن الأوثانِ، وربَّما تُقضَى حوائجُهم إذا قصَدُوها، وكذلك يَجرِي لأهلِ الأَبْدادِ مِن أهلِ الهندِ وغيرِهِم، وربَّما قِيسَتْ على ما شرَعَ اللهُ تعظيمَهُ مِن بيتِهِ المحجوجِ، والحجَرِ الأسوَدِ الذي شرَعَ اللهُ استلامَهُ وتقبيلَهُ كأنَّه يمينُه، والمساجدِ التي هي بيوتُه».

الوجهُ التاسعُ: أنَّ السببَ في نسبةِ بعضِ هذه القبورِ لفلانٍ وفلانٍ: أنَّهم وجَدُوا رجلًا مدفونًا في هذا المكانِ، فزعَمُوا ظنًّا أنَّه هو فلانٌ الفلانيُّ، كما ذكَرَ بعضُ المؤرِّخِينَ أنَّه في سنةِ (٤٨٩هـ) كشَفَ أهلُ البصرةِ قُرْبَ المكانِ الذي وقَعَتْ فيه معركةُ الجَمَلِ عن قبرٍ عَتِيقٍ، فإذا هم بمَيِّتٍ طريٍّ عليه ثيابُهُ وسيفُهُ، فظنُّوهُ الزُّبَيْرَ بنَ العوَّامِ رضي الله عنه، وانتهى بهم الأمرُ إلى أن بنَوْا على قبرِهِ مسجدًا، وأجرَوْا عليه الأوقافَ[٢].

وهذا لا يكفي ـ كما هو معلومٌ ـ لأن يُجزَمَ بأنَّ هذا الذي وُجِدَ هو الزُّبَيْرُ بنُ العوَّامِ رضي الله عنه.

الوجهُ العاشرُ: أنَّ بعضَ هذه المشاهِدِ والقبورِ افتعَلَها الاستعمارُ الكافرُ؛ لتحقيقِ مصالِحِهِ ومشارِبِه.

قال الشيخُ أحمد حسَن الباقُوريُّ ـ في فتوَى له في النهيِ عن زَخرَفةِ

---

(١) في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/٦٥٧).

(٢) ينظر: «الدولة العبَّاسية» للخُضَري (٣٧٨ ـ ٣٧٩)، و«تاريخ الإسلام» لحسَن حسَن (٣/٢٤٨)؛ ويَرِدُ على هذا: ما ذكره ابنُ حِبَّانَ في «مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٦): «وقبرُهُ بوادي السِّباعِ على أميالٍ مِن البصرةِ مشهورٌ يُعرَفُ». اهـ. وابن حِبَّانَ تُوُفِّيَ سنةَ (٣٥٤هـ).

القبورِ وبناءِ القبابِ والمساجدِ عليها[(١)] ـ: «بهذه المناسَبةِ: أذكُرُ أنَّ أحدَ كبارِ الشرقيِّينَ حدَّثَني عن بعضِ أساليبِ الاستعمارِ في آسيا: أنَّ الضرورةَ كانت تقضي بتحويلِ القوافلِ الآتيةِ مِن الهندِ إلى بغدادَ، عبرَ تلك المَنطِقةِ الواسعةِ إلى اتجاهٍ جديدٍ للمستعمِرِ فيه غايةٌ، ولم تُجْدِ أيَّةُ وسيلةٍ مِن وسائلِ الدِّعَايةِ في جعلِ القوافِلِ تختارُه!

وأخيرًا: اهتدَوْا إلى إقامةِ عِدَّةِ أَضرِحةٍ وقبابٍ على مسافاتٍ متقارِبةٍ في هذا الطريقِ، وما هو إلا أنِ اهتزَّتِ الإشاعاتُ بمَن فيها مِن الأولياءِ، وبما شُوهِدَ مِن كَرَاماتِهِم، حتى صارت تلك الطريقُ مأهولةً مقصودةً عامِرةً!».

❁ ❁ ❁

---

(١) ينظر: «ليس من الإسلام» لمحمَّد الغزالي (ص١٨٤ ط. دار الشروق).

الفصلُ الخامسُ

ذِكْرُ جملةٍ مِن مفاسدِ البناءِ على القبور

مفاسدُ البناءِ على القبورِ كثيرةٌ وعظيمةٌ، ولو لم يأتِ شيءٌ مِن الأدلَّةِ الكثيرةِ التي تقدَّم ذكرُها، لكان هذا الأمرُ محرَّمًا وممنوعًا؛ لكثرةِ شرورِهِ ومفاسِدِهِ وأضرارِه.

والبناءُ على القبورِ ـ كما أنَّه محرَّمٌ شرعًا ـ فهو مرفوضٌ عقلًا؛ فالعقلُ المستقيمُ والفِطْرةُ السليمةُ يدُلَّانِ على المنعِ مِن ذلك؛ لِمَا فيه مِن المفاسِدِ العظيمةِ، والشرورِ الكثيرةِ، بل حتى بعضُ الكُفَّارِ يُقِرُّون بذلك.

قال أحدُ المستشرِقِينَ[1]: «ويَحمِلُ المسلِمونَ ـ وبخاصَّةٍ المصريُّونَ ـ على اختلافِ مذاهِبِهِم ـ ما عدا الوهَّابيِّينَ ـ للأولياءِ المتوفَّيْنَ: احترامًا وتقديسًا لا سنَدَ لهما في القرآنِ أو الأحاديثِ، أكثَرَ مما يَحمِلونَ للأحياءِ منهم، ويشيِّدونَ فوق أغلبِ قبورِ الأولياءِ المشهورِينَ مساجدَ كبيرةً جميلةً، ويَنصِبونَ فوق قبورِ مَن هم أقلُّ شهرةً منهم بناءً صغيرًا مبيَّضًا بالكِلْسِ، ومتوَّجًا بقُبَّةٍ، ويقامُ فوق القبرِ مباشَرةً نُصُبٌ مستطيلٌ مِن الحجرِ أو القِرْمِيدِ يسمَّى: «تَرْكيبةً»، أو مِن الخشَبِ يسمَّى: «تابوتًا»، ويغطَّى النُّصُبُ عادةً بالحريرِ أو الكَتَّانِ المطرَّزِ بالآياتِ القرآنيَّةِ، ويحيطُ به قُضْبانٌ أو سِتْرٌ مِن الخشبِ يسمَّى: «مقصورةً»، وأكثَرُ أضرِحةِ الأولياءِ في مصرَ مَدافِنُ، إلا أنَّ أكثَرَها يحتوي على آثارٍ قليلةٍ لهم، وبعضُها ليست إلا قبورًا فارغةً، أُقيمَتْ تَذْكارًا للميِّتِ...».

إلى أن يقولَ: «وقد جرَتِ العادةُ أن يقومَ المسلِمونَ ـ كما كان يَفعَلُ

(١) في كتابِهِ: «المصريُّون المحدَثون» (ص١٦٧ ـ ١٨١). وينظر: «تحذير الساجد، مِن اتخاذ القبور مساجد» للألباني (ص١٠٩ ـ ١١٠ ط. المكتب الإسلامي).

اليهودُ ـ بتجديدِ بناءِ قبورِ أوليائهم، وتبييضِها، وزَخْرَفتِها، وتغطيةِ التركيبةِ أو التابوتِ أحيانًا بغطاءٍ جديدٍ، وأكثرُ هؤلاءِ يَفعَلونَ ذلك». اهـ.

وفي مثلِ ذلك قال أحمد حسَن الباقُوريُّ[1]: «وبهذه المناسَبةِ: أذكُرُ أنَّ أحدَ كبارِ الشرقيِّينَ حدَّثني عن بعضِ أساليبِ الاستعمارِ في آسيا: أنَّ الضرورة كانت تقضي بتحويلِ القوافلِ الآتيةِ مِن الهندِ إلى بغدادَ، عبرَ تلك المَنطِقةِ الواسعةِ إلى اتجاهٍ جديدٍ للمستعمِرِ فيه غايةٌ، ولم تُجْدِ أيَّةُ وسيلةٍ مِن وسائلِ الدِّعَايةِ في جعلِ القوافِلِ تختارُه!

وأخيرًا: اهتدَوْا إلى إقامةِ عِدَّةِ أَضرِحةٍ وقبابٍ على مسافاتٍ متقارِبةٍ في هذا الطريقِ، وما هو إلا أنِ اهتزَّتِ الإشاعاتُ بمَن فيها مِن الأولياءِ، وبما شُوهِدَ مِن كَراماتِهم، حتى صارت تلك الطريقُ مأهولةً مقصودةً عامِرةً!».

وإليك بعضَ المفاسدِ العظيمةِ للبناءِ على القبور:

المَفسَدةُ الأُولى:

مِن المفاسدِ العظيمةِ التي تقَعُ بسببِ البناءِ على القبورِ، والغلوِّ فيها، والمبالَغةِ في تعظيمِها: أنَّ هذه الأفعالَ في الحقيقةِ مِن دِينِ المشرِكين، وفعلِ أهلِ الجاهليَّةِ الأوَّلِين، مِن لَدُنْ قوم نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ومَن أتى مِن بعدِهِم، إلى مشرِكي العرَبِ، حتى بعَثَ اللهُ رسولَهُ ﷺ، وأزال اللهُ به هذه الأفعالَ القبيحةَ، والأمورَ الشنيعةَ؛ فمَن فعَلَ ذلك، فهو في الحقيقةِ اتَّبعَ دِينَهُم، وتشبَّه بهم، وأحيا ما قضى عليه دِينُ الإسلام:

قال اللهُ تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣].

وأخرَجَ البخاريُّ (٤٩٢٠)، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ في قولِهِ تعالى: ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾؛ قال: «أسماءُ رجالٍ صالِحين مِن قومِ نوحٍ،

(١) وقد سبَقَ قبلَ قليل؛ وهو في «ليس من الإسلام» لمحمَّد الغزالي (ص١٨٤ ط. دار الشروق).

فلمَّا هلَكُوا، أوحى الشيطانُ إلى قومِهِم: «أنِ انصِبُوا إلى مجالِسِهِم التي كانوا يَجلِسونَ أنصابًا، وسمُّوها بأسمائِهِم»، ففعَلُوا، فلم تُعبَدْ حتى إذا هلَكَ أولئك، ونُسِخَ العلمُ، عُبِدَت».

وقال ابنُ جريرٍ (٢٣/٣٠٣): حدَّثَنا ابنُ حُمَيْدٍ، قال: ثنا مِهْرانُ، عن سفيانَ، عن موسى، عن محمَّدِ بنِ قَيْسٍ: ﴿وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ۝٢٣﴾ [نوح: ٢٣]؛ قال: «كانوا قومًا صالِحِينَ مِن بني آدَمَ، وكان لهم أتباعٌ يقتدُونَ بهم، فلمَّا ماتوا، قال أصحابُهُم الذين كانوا يقتدُونَ بهم: «لو صوَّرْناهم، كان أشوَقَ لنا إلى العبادةِ إذا ذكَرْناهم»، فصوَّروهم، فلمَّا ماتوا، جاء آخَرُونَ دَبَّ إليهم إبليسُ، فقال: «إنَّما كانوا يَعبُدُونهم، وبهم يُسقَوْنَ المطَرَ»؛ فعبَدُوهُم».

وأخرَجَ أحمدُ (٣٢٤٨)، والنَّسَائيُّ في «الصغرى» (٣٠٥٧)، و«الكبرى» (٤٠٤٩)، وابنُ ماجه (٣٠٢٩)، والحاكمُ (١/٤٦٦)؛ كلُّهُم مِن حديثِ أبي العاليةِ، عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: قال لي رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِيَّاكُمْ وَالغُلُوَّ فِي الدِّينِ؛ إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الْغُلُوُّ فِي الدِّينِ**».

وأخرَجَ البخاريُّ (٣٤٤٥)؛ مِن حديثِ الزُّهْريِّ؛ أخبَرَني عُبَيْدُ اللهِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ؛ سَمِعَ عمرَ رضي الله عنه يقولُ على المِنبَرِ: «سَمِعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «**لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابنَ مَرْيَمَ؛ فَإِنِّي أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عبدُ اللهِ وَرَسُولُهُ**».

قال الإمامُ ابنُ تيميَّةَ: «وقولُهُ: «**إِيَّاكُمْ وَالغُلُوَّ فِي الدِّينِ**»، عامٌّ في جميعِ أنواعِ الغلوِّ في الاعتقاداتِ والأعمال، و«**الغُلُوُّ**»: مجاوَزةُ الحدِّ؛ بأن يزادَ الشيءُ في حمدِهِ أو ذمِّهِ على ما يستحِقُّ؛ ونحوِ ذلك»(١).

والبناءُ على القبورِ وتعظيمُها دلَّت الأدلَّةُ أنَّه مِن فعلِ أهلِ الكتاب؛ قال البخاريُّ في «صحيحِهِ» (٤٣٥ ـ ٤٣٦): حدَّثَنا أبو اليَمانِ، قال: أنا شُعَيْبٌ، عن الزُّهْريِّ، قال: أخبَرَني عُبَيْدُ اللهِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ؛ أنَّ عائشةَ وعبدَ اللهِ بنَ عبَّاسٍ قالا: «لمَّا نُزِلَ برسولِ اللهِ ﷺ، طَفِقَ يَطرَحُ خَمِيصَةً له على وجهِهِ، فإذا

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/٢٩٣).

اغتَمَّ بها، كشَفَها عن وجهِهِ، وقال ـ وهو كذلك ـ: «**لَعْنَةُ اللهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**»؛ يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا».

فهذه الأفعالُ مَن فعلَها، تشبَّه باليهودِ والنصارى، وسلَكَ نهجَهُم، واتَّبَعَ طريقَتَهُم، وقد أخبرَ اللهُ ﷻ في كتابِهِ عن غلوِّهِم في أنبيائِهِم ورُسُلِهِم والصالِحِينَ منهم، وخاصَّةً النصارى؛ قال اللهُ ﷻ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾﴾ [التوبة: ٣٠، ٣١].

وقال ﷻ: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ﴾ [المائدة: ١٧]، وقال: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]؛ ولذا قال اللهُ ﷻ عنهم: ﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾ [المائدة: ٧٧].

وقد حذَّرَنا رسولُنا ﷺ مِن الغلوِّ، وبيَّن ﷺ أنَّه بهذا هلَكَ مَن كان قَبْلَنا.

قال الشيخُ عبدُ اللطيفِ بنُ عبدِ الرحمٰنِ آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ(١): «ونذكُرُ لك هنا طَرَفًا مِن معتقَدِ عُبَّادِ القبورِ والصالِحِينْ، وحقيقةِ ما هم عليه مِن الدِّينْ؛ لِيَعلَمَ الواقفُ عليه: أيُّ الفريقَيْنِ أحقُّ بالأَمْنْ؛ إن كان الواقفُ ممَّن اختصَّهُ اللهُ تعالى بالفضلِ والمَنّ، ولئلَّا يَلتبِسَ الأمرُ بتسميتِهِمْ لكفرِهِم ومُحَالِهِم تشفُّعًا وتوسُّلًا واستظهارًا، مع ما في التسميةِ مِن الهلاكِ المتناهي عند مَن عقَلَ الحقائقَ.

ومِن ذلك: محبَّتُهُم مع اللهِ محبَّةَ تألُّهٍ وخضوعٍ ورجاءٍ ودعاؤُهم مع اللهِ في المهمَّاتِ والملمَّاتْ، والحوادثِ التي لا يَكشِفُها ولا يُجيبُ الدعاءَ فيها إلا فاطرُ الأرضِ والسمٰواتْ، والعكوفُ حولَ أجداثِهِم، وتقبيلُ أعتابِهِم، والتمسُّحُ

---

(١) في كتابِهِ: «مِنْهاج التأسيسْ، في كشفِ شُبُهاتِ داودَ بنِ جرجيسْ» (ص٥٠ ـ ٥٥).

بآثارِهم، طلَبًا للغَوْثِ واستجابةً للدَّعَواتْ، وإظهارًا للفاقهْ، وإبداءً للفقرِ والضراعهْ، واستنزالًا للغَوْثِ والأمطارْ، وطلَبًا للسلامةِ مِن شدائدِ البَرِّ والبحارْ، وسؤالُهُم تزويجَهُمُ الأراملَ والأيامى، واللُّطْفَ بالضعفاءِ واليتامى، والاعتمادُ عليهم في المطالبِ العاليهْ، وتأهيلُهم لمغفِرةِ الذنوبِ والنجاةِ مِن الهاوِيهْ، وإعطاءِ تلك المراتبِ الساميهْ، وجماهيرُهُم ـ لمَّا أَلِفَتْ ذلك طِبَاعُهم، وفسَدَتْ به فِطَرُهم، وعَزَّ عنه امتناعُهم ـ لا يكادُ يخطُرُ ببالِ أحدِهم إلا الوليُّ الفلانيُّ، ومَشهَدُ الشيخِ فلانٍ، حتى جعَلُوا الذَّهَابَ إلى المَشاهِدِ عِوَضًا عن الخروجِ للاستسقاءِ والإنابةِ إلى اللهِ، في كشفِ الشدائدِ والبلوى؛ كلُّ هذا رأيناه وسَمِعْناهُ عنهم.

وقد حدَّث الشيخُ مصطفى البُولَاقيُّ: أنَّ بعضَ رؤساءِ الجامعِ الأزهرِ عادَهُ لمَّا اشتكى عينَيْه، وقال له: «هل ذهَبْتَ إلى مولدِ الشيخ أحمدَ البدَويِّ؟ فقد حُكِيَ أنَّ إنسانًا شكا إليه ذَهَابَ بصرِهِ، فسَمِعَ قائلًا يقولُ مِن الضريحِ: «أعطُوهُ عَيْنَ كذا وكذا!»».

فانظُرْ إلى ما خطَرَ ببالِ هذا المتكلِّم مِن تعظيمِ هذا الميِّتِ، وتأهيلِهِ لتلك المطالبْ، ألتي لا يَقدِرُ عليها إلا اللهُ القاهرُ الغالبْ، وقَصْدُ الوساطةِ هنا على ما فيها، ما أظُنُّها تخطُرُ ببالِهِ أصلًا؛ فهل سَمِعْتَ عن جاهليَّةِ العرَبْ، مثلَ هذه الغرائبِ التي ينتهي عندها العجَبْ؟!

والكلامُ: مع ذكيِّ القلبِ، يَقِظِ الذِّهْنِ، قويِّ الهِمَّةِ، العارفِ بالحقائقِ، ومَن لا ترضى نفسُهُ بحضيضِ التقليدْ، في أصولِ الدياناتِ والتوحيدْ.

وأمَّا مَيِّتُ القلبِ، بليدُ الذِّهنِ، وَضِيعُ النَّفْسِ، جامدُ القريحةِ، ومَن لا تفارِقُ همَّتُهُ التشبُّثَ بأذيالِ التقليدْ، والتعلُّقَ على ما يُحكَى عن فلانٍ وفلانٍ مِن معتقَدِ أهلِ المقابرِ والتنديدْ ـ: فذاك فاسدُ الفِطْرةِ معتلُّ المِزاجْ، وخطابُهُ محضُ عَنَاءٍ ولَجَاجْ.

وممَّا بلَغَنا عن بعضِ علماءِ زَبِيدَ: أنَّ رجلَيْنِ قصَدَا الطائفَ، فقال أحدُهُما لصاحبِهِ ـ والمسؤولُ ممَّن يترشَّحُ للعلمِ ـ: «أهلُ الطائفِ لا يَعرِفونَ اللهَ، إنَّما يَعرِفونَ ابنَ عبَّاسٍ»، فأجابَهُ بأنَّ معرفتَهُم لابنِ عبَّاسٍ كافيةٌ؛ لأنَّه يَعرِفُ اللهَ!».

فأيُّ مِلَّةٍ ـ صان اللهُ مِلَّةَ الإسلامِ ـ لا تمانِعُ هذه الكفريَّاتِ ولا تدافِعُها؟!

وذكَرَ الزَّبيديُّ أيضًا: أنَّ رجلًا كان بمَكَّةَ عند بعضِ المشاهِدِ، فقال لمَن عنده: «أُرِيدُ الذَّهابَ إلى الطوافِ»، فقال بعضُ غُلاتِهِم: «مَقامُكَ ها هنا أكرَمُ».

ومَن وقَفَ على كتابِ «مناقبِ الأربَعةِ» المعبودِينَ بمصرَ ـ وهم: البدَويُّ، والرِّفاعيُّ، والدُّسُوقيُّ، ورابِعُهم فيما أظُنُّ: أبو العَلَاءِ ـ فقد وقَفَ على ساحلِ كفرِهِم، وعرَفَ صفةَ إفكِهِم.

وبلَغَنا عن بعضِ الثقاتِ: أنَّ جماعةً مِن المُدَّعِينَ للعلم بزَبِيدَ كانوا يقرؤون «صحيحَ البخاريِّ»، فإذا فرَغُوا منه ـ إمَّا أحيانًا، وإمَّا مطلَقًا ـ ذهَبُوا إلى قبرِ البُحَيْرةِ أو غيرِهِ، فوقَفُوا عاكِفِينَ ـ ما شاء اللهُ ـ وعليهم مِن السكينةِ والوَقَارِ وضروبِ الخضوعِ لنازِلِ الحُفْرةِ؛ قال مَن نقَلَهُ: «فاللهُ أعلمُ أهو شيءٌ وجَدُوهُ في «صحيحِ البخاريِّ»، أو غيرِهِ، أو ما هو؟!».

قال: «رأيتُ في «حاشيةِ الشيخ إبراهيمَ الباجُوريِّ على السَّنُوسيَّةِ»، نقلًا عن الدَّرْديرِ ـ فيما أظُنُّ ـ عن الشَّعْرانيِّ: «أنَّ اللهَ وكَّل بقبرِ كلِّ وليٍّ مَلَكًا يقضي حاجةَ مَن سأل ذلك الوليَّ».

فقِفْ هنا، وانظُرْ ما آل إليه شركُهُم وإفكُهُم؛ فأين هذا مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ...﴾ الآيةَ [البقرة: ١٨٦]، وقولِهِ: ﴿ٱدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقولِهِ: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ۝٨﴾ [الشرح: ٧، ٨]، وقولِهِ تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ...﴾ الآيةَ [غافر: ٦٠].

وأيُّ حُجَّةٍ في هذا الذي قال الشَّعْرانيُّ لو كانوا يَعلَمونَ؟! ولكنَّ القومَ أصابَهُم داءُ الأممِ قبلَهُم، فنبَذُوا كتابَ اللهِ وراءَ ظهورِهِم؛ كأنَّهم لا يَعلَمونَ، واتَّبَعُوا ما تتلو الشياطينُ.

ومِن هذا الجنسِ: ما ذكَرَهُ الشَّعْرانيُّ في ترجمةِ الملقَّبِ بشمسِ الدِّينِ

الحنَفيِّ: أنَّه قال في مرَضِ موتِهِ: «مَنْ كانت له حاجةٌ، فلْيَأْتِ قبري، ويطلُبْ مني أن أَقضِيَها له؛ فإنَّما بيني وبينه ذراعٌ مِن ترابٍ، وكلُّ رجلٍ يحجُبُهُ عن أصحابِهِ ذراعٌ مِن ترابٍ، فليس برجلٍ». انتهى.

وقد اجتمَعَ جماعةٌ مِن الموحِّدِينَ مِن أهلِ الإسلامِ في بيتِ رَجُلٍ مِن أهلِ مِصْرَ، وبقُرْبِهِ رجلٌ يَدَّعِي العلمَ، فأرسَلَ إليه صاحبُ البيتِ، فسأله بمَسمَعٍ مِن الحاضِرِينَ، فقال له: «كم يَتصرَّفُ في الكونِ؟»، فقال: «ياسيِّدي، سبعةٌ»، قال: «مَن هم؟»، قال: «فلانٌ وفلانٌ»، وعَدَّ أربَعةً مِن المعبودِينَ بمصرَ، فقال صاحبُ الدارِ لمَن بحضرتِهِ مِن الموحِّدِينَ: «إنَّما بعَثْتُ لهذا الرجلِ وسألْتُهُ؛ لأعرِّفَكُمْ قدرَ ما أنتم فيه مِن نِعْمةِ الإسلامِ»، أو كلامًا نحوَ هذا.

وبابُ تصرُّفِ المشايخِ في الكونِ، قد اتَّسَعَ خَرْقُهُ، حتى سلَكَهُ جمهورُ مَن يدَّعي الإسلامَ مِن أهلِ البسيطةِ، وقد هلَكَ في بحارِهِ أكثرُ مَن سكَنَ الغَبْراءَ، وأظَلَّتْهُ المحيطةُ؛ حتى نُسِيَ القصدُ الأوَّلُ مِن التشفُّعِ والوَساطةِ؛ فلا يعرِّجُ عليه عندهم إلا مَن نَسِيَ عهودَ الحِمَى، وقد ذكَرَ هذا شيخُ الإسلامِ في «منهاجِهِ»، عن غلاةِ الرافضةِ في عليٍّ رضي الله عنه؛ فعاد الأمرُ إلى الشركِ في توحيدِ الربوبيَّةِ والتدبيرِ والتأثيرِ، ولم يبلُغْ شركُ الجاهليَّةِ الأُولى إلى هذه الغايةِ؛ بل ذكَرَ اللهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: أنَّهم يعترِفون له بتوحيدِ الربوبيَّةِ، ويُقِرُّونَ به؛ ولذلك احتَجَّ عليهم في غيرِ موضِعٍ مِن كتابِهِ بما أقَرُّوا به مِن الربوبيَّةِ والتدبيرِ، على ما أنكَرُوهُ مِن الإلٰهيَّة.

ومِن ذلك ـ وهو مِن عجيبِ أمرِهِم ـ: ما ذكَرَهُ حسينُ بنُ محمَّدٍ النُّعْميُّ اليَمَنيُّ في بعضِ رسائلِهِ: «أنَّ امرأةً كُفَّ بصَرُها، فنادت وليَّها: «أمَّا اللهُ، فقد صنَعَ ما ترى، ولم يَبْقَ إلا حَسْبُكَ». انتهى.

وحدَّثَني سعدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ سُرُورٍ الهاشِميُّ رحمه الله: أنَّ بعضَ المغاربةِ قَدِمُوا مصرَ يريدون الحَجَّ، فذهَبُوا إلى الضريحِ المنسوبِ إلى الحسينِ رضي الله عنه بالقاهرةِ، فاستقبَلُوا القبرَ، وأحرَمُوا ووقَفُوا، وركَعُوا وسجَدُوا لصاحبِ القبرِ، حتى أنكَرَ عليهم سَدَنةُ المَشهَدِ وبعضُ الحاضِرِينَ، فقالوا: «هذا محبَّةٌ في

سيِّدِنا الحسين»، وذكَرَ بعضُ المؤلِّفِينَ مِن أهلِ اليمَنِ: أنَّ مثلَ هذا وقَعَ عندَهم.

وقد حدَّثَني الشيخُ خليلٌ الرَّشِيديُّ بالجامعِ الأزهرِ: أنَّ بعضَ أعيانِ المدرِّسِينَ هناك قال: «لا يُدَقُّ وَتِدٌ في القاهرةِ إلا بإذنِ أحمدَ البدَويِّ»، قال: «فقلتُ له: «هذا لا يكونُ إلا للهِ»، أو كلامًا نحوَ هذا، فقال: «حُبِّي في سيِّدي أحمدَ البدَويِّ اقتضى هذا»».

وحُكِيَ أنَّ رجلًا سأَلَ الآخَرَ: «كيف رأيتَ الجمعَ عند زيارةِ الشيخِ الفلانيِّ؟»، فقال: «لم أرَ أكثرَ منه إلا في جبَلِ عرَفاتٍ، إلا أنِّي لم أرَهُم سجَدُوا للهِ سجدةً قطُّ، ولا صَلَّوْا مُدَّةَ ثلاثةِ الأيامِ»، فقال السائلُ: «قد تحمَّلَها الشيخُ»، قال بعضُ الأفاضلِ: «وبابُ تحمُّلِ الشيخِ مِصْراعاهُ ما بين بُصْرَى وعَدَنَ، قد اتَّسَعَ خَرْقُهْ، وتتابَعَ فَتْقُهْ، ونال رَشَاشَ زَقُّومِهِ الزائرُ والمعتقِدْ، وساكِنُ البلَدْ». انتهى.

وقد اشتهَرَ ما يقَعُ مِن السجودِ على أعتابِ المشاهدِ، وقصدُ التبرُّكِ ـ مع ما فيه ـ لا يَمنَعُ حقيقةَ العبادةِ الصوريَّةِ، ومِن المعروفِ عنهم: شراءُ الوِلْدانِ مِن الوليِّ بشيءٍ معيَّنٍ، يَبقَى رسمًا جاريًا يؤدَّى كلَّ عامٍ، وإن كانت امرأةً فمَهْرُها أو نصفُ مَهْرِها؛ لأنَّها مشتراةٌ منه؛ ولا يماري في هذا إلا مكابِرٌ؛ لأنَّه استفاضَ واشتهَرَ، فلا يُنكِرُهُ إلا مكابرٌ في الحِسِّيَّات، وإنْ فقَدَ بعضَ أنواعِهِ في بعضِ البلادِ؛ فكم له مِن نظائرَ، وهذا أشدُّ وأشنَعُ ممَّا ذكَرَ اللهُ جَلَّ ذكرُهُ عن جاهليَّةِ العرَبِ بقولِهِ: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُوا۟ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا...﴾ الآية [الأنعام: ١٣٦].

وكذلك: جعلُ السوائبِ باسمِ الوليِّ؛ لا يُحمَلُ عليها، ولا تُذبَحُ، وسَوْقُ الهدايا والقرابينِ إلى مشاهدِ الأولياءِ، وذَبْحُها حُبًّا للشيخِ وتقرُّبًا إليه؛ وهذا ـ وإن ذُكِرَ اسمُ اللهِ عليه ـ فهو أشَدُّ تحريمًا ممَّا ذُبِحَ لِلَّحْمِ، وذُكِرَ عليه اسمُ غيرِ اللهِ؛ كعيسى مثلًا؛ فإنَّ الشركَ في العبادةِ أكبرُ مِن الشركِ بالاستعانة.

ومِن ذلك: تركُ الأشجارِ والكلأِ والعُشْبِ إذا كان بقربِ المَشهَدِ، وجعلُهُ حَرَمًا له.

ومنها: الحَجُّ إلى المشاهِدِ في أوقاتٍ مخصوصةٍ؛ مضاهاةً لبيتِ اللهِ؛ فيَطُوفُونَ حول الضريحِ ويستغيثُونَ، ويُهدُونَ لصاحبِ القبرِ ويَذبَحُونَ، وبعضُ مشايخِهم يأمُرُ الزائرَ بحلقِ رأسِهِ إذا فرَغَ مِن الزيارة.

وقد صنَّف بعضُ غُلَاتِهم كتابًا سمَّاه: «حَجَّ المَشاهِدِ»؛ وهو متداوَل.

ومنها: التعريفُ في بعضِ البلادِ عند مَن يعتقِدونَهُ مِن أهلِ القبورِ؛ فيصلُّون عشيَّةَ عرَفةَ عند القبرِ، خاضِعِينَ سائلِين.

والعِرَاقُ فيه مِن ذلك الحظُّ الأكبَرْ، والنصيبُ الأوفَرْ، بل فيه البحرُ الذي لا ساحلَ له، والمَهَامِهُ[1] التي لا ينجو سالكُها ـ ولا يكادُ ـ ومِن نحوِهِ درَجَ الكفرُ، وظهَرَ الشركُ والفسادُ؛ كما يَعرِفُ ذلك مَن له إلمامٌ بالتاريخِ ومبدأِ الحوادثِ في الدِّين.

ومَن شاهَدَ ما يقَعُ منهم عند مَشهَدِ الحسينِ، ومَشهَدِ عليٍّ والكاظِمِ ـ عند رافضتِهِم ـ وعبدِ القادرِ، والحسَنِ البَصْريِّ، والزُّبَيْرِ؛ وأمثالِهم ـ عند سُنِّيِّيهم ـ مِن العباداتْ، وطلبِ العطايا والمواهبِ والتصرُّفاتْ، وأنواعِ المُوبِقاتْ ـ: عَلِمَ أنَّهم مِن أجهلِ الخَلْقِ وأضلِّهم، وأنَّهم في غايةٍ مِن الكفرِ والشركِ، ما وصَلَ إليها مَن قبلَهُم ممَّن ينتسِبُ إلى الإسلامِ، واللهُ المسؤولُ أن ينصُرَ دِينَهُ، ويُعلِيَ كلمتَهُ: بمحوِ هذه الأوثانِ؛ حتى يُعبَدَ وحدَهُ، فتَسلَمَ الوجوهُ له، وتعودَ البيضاءُ كما كانت؛ ليلُها كنهارِها.

ومِن ذلك ـ وإن كان يُعلَمُ ممَّا تقدَّم ـ اتخاذُها أعيادًا ومواسِمَ؛ مضاهاةً لما شرَعَهُ اللهُ ورسولُهُ مِن الأعيادِ المكانيَّةِ والزمانيَّة.

ومنها: ما يقَعُ ويجري في هذه الاجتماعاتِ مِن الفجورِ والفواحِشِ، وتركِ الصلواتْ، وفعلِ الخَلَاعاتْ، التي هي في الحقيقةِ: خَلْعٌ لرِبْقةِ الدِّينِ والتكليفِ، ومشابهةٌ لمَا يَقَعُ في أعيادِ النصارى والصابئةِ والإِفْرَنْجِ ببلادِ فرنسا وغيرِها مِن الفجورْ، والطبولِ والزمورِ والخمورْ.

---

(١) «المَهَامِهُ»، واحدُها: «المَهْمَهُ»؛ وهي: المَفَازةُ البعيدةُ. ينظر: «مختار الصحاح» (ص٣٠٠).

وبالجملةِ: فما أحدَثَهُ عُبَّادُ القبورِ يَعِزُّ حصرُهُ واستيفاؤُه». انتهى مِن «مِنْهاج التأسيس».

قال أبو الحسَنِ النَّدْويُّ رحمه الله تعالى، في ترجمتِهِ لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ(١): «كانت العقائدُ الشركيَّةُ قد نالت رَوَاجًا بين عامَّةِ المسلِمِينَ بسبَبِ اختلاطِهم مع أصنافٍ مِن المشرِكِينَ ونفوذِ الدَّوْلةِ الفاطميَّةِ الباطنيَّةِ الإسماعيليَّةِ، وانتشارِ الصوفيَّة.

فكانوا يَحمِلُونَ مِن العقائدِ الشركيَّةِ في الأولياءِ والصالِحِين والمشايِخِ، ما كان يعتقِدُهُ اليهودُ والنصارى والمشرِكون؛ مِن الطوافِ حول القبورِ، والاستغاثةِ بأصحابِها، والحجِّ إليها، وبناءِ المساجدِ الفَخْمةِ عليها، وعَقْدِ المِهْرَجاناتِ عليها عامًا مقامًا، والنذورِ إلى القبورِ، وقد عمَّت وطمَّت هذه العقائدُ، إلى أن جعَلُوا الميِّتَ كالإلٰهِ، والشيخَ الحيَّ كالنبيِّ، وكانوا قد عزَلُوا اللهَ تعالى عن أن يتَّخِذوهُ إلهًا، وعزَلُوا النبيَّ ﷺ عن أن يكونَ رسولًا، وارتكَبُوا ما كان محضَ دِينِ المشرِكِينَ والنصارى، وقد وصَلُوا في عبادةِ القبورِ، والسجودِ لها، ودعاءِ أصحابِها، وجَعْلِ القبور قِبْلةً وكَعْبةً، إلى حدٍّ كان هؤلاءِ القبوريُّونَ المشرِكونَ بالقبورِ يَجِدونَ عند عبادةِ القبورِ مِن الرِّقَّةِ والخشوعِ والدعاءِ وحضورِ القلبِ ما لا يَجِدُهُ أحدُهُمْ في مساجِدِ اللهِ.

إلى أن كان الفَسَقةُ الفَجَرةُ أصحابُ الكبائرِ مِن هؤلاءِ القبوريَّةِ لا يَتحاشَوْنَ الكبائرَ.

ولكنْ إذا رأَوُا الميِّتَ أو الهلالَ فوق رأسِ قُبَّةِ القبرِ المعبودِ، خَشُوا مِن فعلِ الفواحشِ؛ فيَخشَوْنَ المدفونَ تحت الهلالِ، ولا يَخشَوْنَ خالقَ الأكوانِ، وكانوا يَحلِفونَ باللهِ بالكذبِ، ولا يَحلِفونَ بالميِّتِ كذبًا؛ فكانوا في الشركِ كما

---

(١) نقلًا عن «جهود الحنفيَّة» لشمس الدين الأفغاني (١/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨)؛ وهو منقولٌ بتصرُّفٍ مِن «رجالِ الفِكْرِ والدَّعْوةِ» للنَّدْوي (٢/ ١٧٥ ـ ١٧٨ ط. دار القلم)؛ تحتُ عنوان: تجديدِ التوحيد، وإبطالِ العقائدِ والتقاليدِ الشركيَّة؛ عند شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة.

كان قومُ إبراهيمَ، حيثُ قال لهم: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا﴾ [الأنعام: ٨١].

وكان بعضُهم يفضِّلُ شيخَهُ على الأنبياءِ والمرسَلِين، ويعتقِدُ فيه الإِلٰهيَّةَ كالنصارى، إلى غيرِ ذلك مِن الكفريَّاتِ والشركيَّاتِ التي تَدُلُّ على أنَّ القبوريَّةَ الوثنيَّةَ قد عَمَّتِ العبادْ، وطمَّتِ البلادْ، إلا مَن شاء اللهُ». اهـ.

المفسدةُ الثانيةُ: تغييرُ دِينِ اللهِ الذي أنزَلَهُ على رسولِهِ الكريمِ ﷺ:

مِن أعظَمِ المفاسدِ وأكبَرِها وأخطَرِها، والتي تحصُلُ بسببِ البناءِ على القبورِ وتعظيمِها والغلوِّ فيها ـ: أنَّ في هذا العملِ تغييرًا للدِّينِ الذي أنزَلَهُ اللهُ ﷻ على رسولِهِ الكريمِ عليه أفضلُ الصلاةِ والسلام، وإحداثَ دِينٍ جديدٍ ليس مِن الإسلام في شيءٍ، بل هو بعثٌ للوثنيَّةْ، وإحياءٌ لسُنَنِ الجاهليَّةْ.

فقد تقدَّم لنا: أنَّ البناءَ على القبورِ مِن فعلِ أهلِ الوثنيَّةِ، كما كان يَفعَلُ ذلك الفراعنةُ بقبورِ ملوكِهِم، وكما فعَلَ ذلك أهلُ الكتابِ باتخاذِ قبورِ أنبيائِهم مساجدَ، وكما هو فِعْلُ مشركِي العرَبِ في الجاهليَّة.

فهؤلاءِ القبوريُّونَ يُحيُونَ فِعْلَ مَن تقدَّم ذكرُهُم، ويَقتَدُونَ بهم في العباداتِ التي كانوا يقومون بها عند هذه القبورِ؛ فهم يصلُّونَ إليها، ويَطُوفُونَ بها، ويقبِّلونها، ويستلِمُونها، ويعفِّرون الخدودَ على ترابِها، ويستغيثون بالمقبورِينَ مِن دُونِ اللهِ ﷻ، ويسألونهم النصرَ والرزقَ والشفاءَ، وقضاءَ الحاجاتْ، وتفريجَ الكُرُباتْ، وإغاثةَ اللَّهَفاتْ، وغيرَ ذلك مِن أنواعِ الطَّلَباتْ؛ ألتي كان عُبَّادُ الأوثانِ يطلُبُونها مِن أصنامِهِم.

وفسادُ الأعمالِ ومخالَفَتُها للدِّينِ القويمْ، والعقلِ المستقيمْ، لا تكادُ تخفى على أحدٍ؛ فهذا محمَّد مهدي الخالِصيُّ ـ وهو مِن شيوخِهِم المعروفِين ـ يُنكِرُ هذه الأفعال.

ومِن بابِ إقامةِ الحُجَّةِ عليهم: إليكَ كلامَهُ في الإنكارِ على مَن فعَلَ ذلك ـ نقلًا مِن كتابِ «أعلام التصحيح والاعتدالِ» لخالدٍ البديويِّ ـ فقال مبيِّنًا إنكارَ الخالِصيِّ لذلك: «انتقَدَ الخالِصيُّ في كتبِهِ وخطبِهِ كثيرًا ممَّا يقَعُ على يدِ

مَن يعتبِرُهُمْ مِن «الغُلاةِ»(١)؛ كترويجِهم لصرفِ بعضِ العباداتِ لغيرِ اللهِ تعالى؛ **ومِن ذلك:**

أوَّلًا: الدعاءُ والالتجاءُ إلى غيرِ اللهِ تعالى:

لقد وفَّق اللهُ الخالِصيَّ(٢) لبيانِ أنَّ التوحيدَ الذي جاء به الإسلامُ، يَنهَى عن التوجُّهِ لغيرِ اللهِ تعالى بالدعاءِ كائنًا مَن كان، وأنَّ ما يقَعُ فيه بعضُ الجَهَلةِ على سبيلِ المثالِ، مِن قولِهم فيما يسمُّونه دعاءَ الفرَجِ: «يا محمَّدُ يا عليُّ، يا عليُّ يا محمَّدُ؛ اكْفِيَاني؛ فإنَّكما كافِيَايَ»(٣)، يخالِفُ التوحيدَ الخالصَ الذي كان عليه الأئمَّةُ رضوانُ الله عليهم، ويَعُدُّ الخالِصيُّ كلَّ هذا مِن الغلوِّ، وليس مِن التشيُّعِ الصحيح(٤).

وقد ذكَرَ أيضًا: أنَّ «ظاهرَ مثلِ هذه الكلماتِ كفرٌ ومنافٍ لنصوصِ القرآنِ؛ كقولِهِ في سورةِ الجنِّ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ١٨﴾ [الجن: ١٨]، وكقولِهِ في سورةِ الإسراءِ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ٥٦ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ٥٧﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧]، أو كقولِهِ تعالى في أولِ سورةِ سبأ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلْأٓخِرَةِۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ١﴾ [سبأ: ١]، ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْۖ قَالُواْ ٱلْحَقَّۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ٢٣﴾ [سبأ: ٢٣]، وكقولِه تعالى في سورةِ الزمر: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥۖ﴾ [الزمر: ٣٦]، وهكذا آياتٌ كثيرةٌ مِن القرآنِ

---

(١) [قلتُ: لا يخفى أنَّ مُعظَمَ الشيعةِ يَعتقِدُونَ هذه العقيدةَ الفاسدة].

(٢) [قلتُ: ولكنْ هل كان لهذا الإنكارِ منه أثرٌ على أتباعِه؟!].

(٣) هذا الدعاءُ رواه فضلُ بنُ الحسَنِ الطَّبَرْسيُّ صاحبُ «التفسير في كتاب كنوز النجاح»، ونقَلَهُ عنه مِيرزا حسين النُّوريُّ في كتابِ «جَنَّةِ المأوى، في ذكرِ مَن فاز بلِقَاءِ الحُجَّةِ أو معجزتِهِ في الغَيْبة الكبرى» (ص١٠٦ ـ ١٠٧) «الحكاية الأربعون».

(٤) [قلتُ: ليس هناك تشيُّعٌ صحيحٌ وغير صحيح؛ بل الواجبُ: الدخولُ في الإسلام، والتمسُّكُ بالقرآنِ والسُّنَّة].

ممَّا تأمُرُ بالتوحيدِ الخالِصِ، وتنهَى عن دعاءِ غيرِ اللهِ[(١)].

ويرى الخالِصيُّ: أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ۝٥٦ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ۝٥٧﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧]، يدُلُّ بوضوح على أنَّ الملائكةَ والنبيِّين ـ فضلًا عن غيرِهم ـ ليس لهم القدرةُ أن يُصيبُوا أحدًا بضُرٍّ، أو يحوِّلوا الضررَ عنه، وأنَّ هؤلاءِ الصالِحِينَ الذين لجَأَ لهم بعضُ المخطِئينَ «هم يَطلُبونَ الوسيلةَ إلى اللهِ؛ ليتقرَّبوا إليه بالقُرْبةِ والطاعةِ، وأنَّهم يأمُلُونَ رحمةَ اللهِ، ويخافون عذابَهُ؛ لأنَّ عذابَ اللهِ شديدٌ، وهو حقيقٌ بأن يُحذَرَ».

كما يرى الخالِصيُّ: أنَّ الآياتِ تَدُلُّ بوضوح على أنَّ مِن الخطأِ أن يتوجَّهَ العبدُ إلى شخصٍ هو في الحقيقةِ يتقرَّبُ إلى اللهِ بالعمَلِ الصالِحِ؛ خوفًا منه ورَهْبةً.

وهنا يقولُ الخالِصيُّ: «إنَّه أمرٌ خارجٌ عن العقلِ والمَنطِقِ أن تطلُبَ منه ـ أي: العبدِ الصالح ـ الحوائجَ، وأنَّ ما يطابِقُ العقلَ والمَنطِقَ: هو أن تطلُبَ الحوائجَ ممَّن يطلُبُ هو الحاجةَ منه، وإذا كان هؤلاءِ أتباعًا للأنبياءِ والأئمَّةِ، فإنَّهم يَجِبُ أن ينظُروا مَن هو الذي يطلُبُ الأنبياءُ والأئمَّةُ الحاجاتِ منه، وإذا طلَبَ هؤلاءِ الناسُ حاجاتِهم مِن الأنبياءِ والأئمَّةِ، وخافوا منهم، فإنَّ ذلك مخالَفةٌ لهم؛ لأنَّهم هم لم يطلُبوا الحاجاتِ مِن أنفُسِهم، ولم يخافوا منها»[(٢)].

وقد ذكَرَ الخالِصيُّ شِدَّةَ عجَبِهِ مِن توغُّلِ العقائدِ الفاسدةِ التي رآها في إيرانَ، وعَدَّ منها: «طلَبَ الحوائجِ مِن الأحجارِ، والعيونِ، والأنهارِ، والقبورِ الباليةِ، والأشجارِ... والالتجاءَ إلى الجماداتِ حتى المدافعِ القديمةِ في الحوائج»[(٣)].

(١) «إحياء الشريعة» للخالِصي (١/٤٠٨).
(٢) كتاب: «رسالة المجاهد الأكبر الإمام الخالِصي إلى أحمد قوام السلطنة» (٤٣٢).
(٣) كتاب: «رسالة المجاهد الأكبر الإمام الخالِصي إلى أحمد قوام السلطنة» (٩٠).

وأخبرَ: أنَّه لمَّا كلَّم بعضَ العلماءِ في ذلك، وبيَّن لهم: «أنَّ هذه نزعةٌ مجوسيَّةٌ يمقُتُها الإسلامُ الذي جاء بالتوحيدِ الخالصِ، والدعوةِ إلى أسمى الأخلاقِ، وأعلى نُظُمِ الاجتماعِ، لم يجرُؤْ ـ يعني: العلماءَ الذين كلَّمهم ـ على مخالَفتِها، بل يؤوِّلونها تأويلًا بعيدًا، ويَصرِفونها إلى مَصرِفٍ إسلاميٍّ بزعمِهم؛ شأنَ الوثنيِّين إذْ قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، متناسِينَ قولَه تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٦﴾ وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّضِلٍّ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ ﴿٣٧﴾﴾ [الزمر: ٣٦، ٣٧].

حتى إنَّ أهلَ النُّسُكِ والصلاحِ مِنهم يبتهلون إلى اللهِ في أهمِّ حوائجِهِم بدعاءٍ، زعَمَ صاحبُ كتابِ «البلَدِ الأمينِ»: أنَّ رجلًا رآه في المنامِ، فكُفِيَ حاجتَهُ، وفي ذلك الدعاءِ هذه العبارةُ: «يا محمَّدُ يا عليُّ، يا عليُّ يا محمَّدُ، اكْفِيَاني؛ فإنَّكما كافِيَايَ، وانصُرَاني؛ فإنَّكما ناصِرَايَ»(١).

وفوقَ ذلك: أنَّهم يَلجَؤونَ في الحوائجِ إلى العبَّاسِ بنِ عليٍّ عليه السلام، وأُمِّهِ «أمِّ البَنِينَ»، وإلى ابنِ إمامٍ مجهولٍ أُقِيمَ له قبرٌ في «شَمِيرانَ»، أو «طِهْرانَ»، أو إحدى الصحاري، ورؤوسِ الجبالِ، أو بعضِ المدنِ، ولا تخلو مدينةٌ أو جبَلٌ أو قريةٌ في إيرانَ مِن قبرٍ أو شجَرةٍ أو عَيْنِ ماءٍ أو صَخْرةٍ أو مَغَارةٍ يقدِّسونَها، ويَلجَؤونَ إليها في الحوائجِ؛ كلُّ ذلك كان على عهدِ المجوسِ بشهادةِ التاريخِ، وهي باقيةٌ إلى الآنَ، ولم يبدِّلِ الإسلامُ منها إلا الاسمَ»(٢). اهـ(٣).

وقال صاحبُ «أعلامِ التصحيحِ» أيضًا: «ومِن الأمورِ التي وجَّه لها

---

(١) سُئِلَ المَرجِعُ المعاصِرُ جواد التبريزي عن هذا «الدعاءِ الفرَج»؟ فقال: «باسمه تعالى؛ لا بأسَ بذلك؛ لأنه مِن باب التوسُّل بأهل البيت؟، وهم الوسيلةُ إلى الله تعالى، واللهُ العالم. ينظر: كتابه «الأنوار الإلٰهيَّة، في المسائل العقديَّة» دعاء رجب.

(٢) كتاب: «رسالة المجاهد الأكبر الإمام الخالصي إلى أحمد قوام السلطنة» (٩٠ ـ ٩١).

(٣) «أعلام التصحيح والاعتدال» (ص٣٠٩ ـ ٣١١)، والحواشي في هذا المقطَعِ منه، إلا ما كان بين معقوفَيْن.

الخالِصيُّ جانبًا كبيرًا مِن النقدِ: ما يقَعُ فيه بعضُ المسلِمِينَ عمومًا مِن الغلوِّ في الأنبياءِ أو الأئمَّةِ أو غيرِهم مِن الصالِحِين».

فقد بيَّن: أنَّ الغلوَّ مِن الظواهرِ التي كانت منتشِرةً قبل الإسلامِ؛ كما وقَعَ لعُبَّادِ الأصنامِ الذين وضَعُوا الأصنامَ واسطةً بين البشَرِ وبين اللهِ تعالى؛ كما حَكَى اللهُ تعالى عنهم في قولِهِ: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣][١].

ويمثِّلُ الخالِصيُّ كذلك بالنصارى الذين خالَفُوا أمرَ المسيحِ لهم، حين أمَرَهُم بالتوحيدِ، ونهاهم عن الغلوِّ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٧][٢].

ويرى الخالِصيُّ: أنَّ الإسلامَ حينما جاء، حارَبَ الغلوَّ الذي كان راسخًا في الأديانِ الأرضيَّةِ والسماويَّةِ المحرَّفةِ؛ فقد «أكَّد القرآنُ على التوحيدِ، ونفى الغلوَّ أكثَرَ مِن أيِّ شيءٍ آخَرَ، وأمَرَ نبيَّهُ ﷺ أن يُعلِنَ إلى أُمَّتِهِ، وأن يقولَ: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ﴾ [الكهف: ١١٠]، وأمَرَ اللهُ نبيَّهُ ﷺ أن ينفيَ عنه عِلْمَهُ بالغيبِ، والقُدْرةَ، والرازقيَّةَ، وأمَرَهُ اللهُ مِرارًا أن يقولَ: «**لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي مَسْجِدًا**»[٣].

وجاء في «مجموعةِ الرسائلِ والمسائلِ النجديَّةِ» (٥/ ٤٧٥): «حُكِيَ لنا عن غيرِ واحدٍ مِن اليهودِ في البصرةِ: أنَّهم عابوا على المسلِمِينَ ما يَفعَلونَ عند القبورِ؛ قالوا: «إن كان نبيُّكم أمَرَكُم بهذا، فليس بنبيٍّ، وإن لم يأمُرْكم، فقد عصَيْتُموه».

والمقصودُ: أنَّ مِن أعظمِ المفاسِدِ التي نشَأَتْ بسببِ الغلوِّ في القبورِ والبناءِ عليها وتقديسِها وأشدِّها خطورةً: أنَّ في هذا تغييرًا لدِينِ الإسلامِ، ومخالَفةً صريحةً لِمَا جاء به القرآنُ، وهدمًا لِمَا جاء به الرُّسُلُ الكرام.

(١) «علماء الشيعة والصراع مع البدع والخرافات الدخيلة في الدين» (٣٨٧).
(٢) السابق (٣٨٨).
(٣) «أعلام التصحيح والاعتدال» (ص٣١٥)، والحواشي السابقةُ في هذا المَقطَعِ لصاحبِ الكتاب.

فهذه الطقوسُ التي تُفعَلُ عند القبورِ: مِن الشركِ الأكبرِ؛ وذلك بدعاءِ أصحابِها مِن دونِ اللهِ ﷻ، أو بالطوافِ حولَها، وتقبيلِ هذه العَتَباتِ، والغلوِّ فيها، والذبحِ لها، وإقامةِ الموالدِ عندَها، والاجتماعاتِ التي تحصُلُ بسببِها المفاسدُ العظيمةُ؛ فكلُّ هذا وغيرُهُ مِن دِينِ الجاهليَّةِ، وإحياءٌ لمآثرِها.

فهذا الدِّينُ ـ أعني: ما يتديَّنُ به أصحابُ القبورِ لها ـ ممَّا لم يَشرَعْهُ اللهُ ﷻ، فهذه الأفعالُ تُعتبَرُ دِينًا مخالِفًا لدِينِ اللهِ ﷻ بالكليَّة.

المفسدةُ الثالثةُ:

أنَّ هذا الفعلَ وما يصاحِبُهُ مِن أفعالٍ، وما ينتُجُ عن ذلك مِن اعتقاداتٍ فاسدةٍ، يؤدِّي ببعضِ المسلِمِينَ إلى أن يتشكَّكوا في دِينِهِم؛ ولذا ينتشِرُ النفاقُ والإلحادُ والزَّندَقةُ والمذاهبُ الهدَّامةُ فيهم، ويَجعَلُهُم مِن أشدِّ الناسِ عداوةً للمسلِمِين.

قال الشَّوْكانيُّ(١): «وهكذا مَن ألقى مقاليدَ أمرِهِ إلى رافضيٍّ ـ وإن كان حقيرًا ـ فإنَّه لا أمانةَ لرافضيٍّ قطُّ على مَن يخالِفُهُ في مذهبِهِ، ويَدِينُ بغيرِ الرفضِ، بل يستحِلُّ مالَهُ ودمَهُ عند أدنى فرصةٍ تلوحُ له؛ لأنَّه عنده مباحُ الدمِ والمالِ، وكلُّ ما يُظهِرُهُ مِن المودَّةِ، فهو تَقِيَّةٌ يَذهَبُ أثرُهُ بمجرَّدِ إمكانِ الفرصة.

وقد جرَّبْنا هذا تجريبًا كثيرًا؛ فلم نَجِدْ رافضيًّا يُخلِصُ المودَّةَ لغيرِ رافضيٍّ، وإن آثَرَهُ بجميعِ ما يَملِكُهُ، وكان له بمنزلةِ الخَوَلِ، وتودَّد إليه بكلِّ ممكِنٍ، ولم نَجِدْ في مذهبٍ مِن المذاهبِ المبتدَعةِ ولا غيرِها، ما نَجِدُهُ عند هؤلاءِ مِن العداوةِ لمَن خالَفَهُم، ثم لم نَجِدْ عند أحدٍ ما نَجِدُ عندهم مِن التجرُّؤِ على شتمِ الأعراضِ المحترَمةِ؛ فإنَّه يَلعَنُ أقبحَ اللَّعْنِ، ويسُبُّ أفظعَ السبِّ، كلَّ مَن تجري بينه وبينه أدنى خصومةٍ، وأحقَرُ جدالٍ، وأقلُّ اختلافٍ، ولعلَّ سببَ هذا ـ واللهُ أعلم ـ أنَّه لمَّا تجرَّؤوا على سبِّ السلفِ الصالحِ، هان

(١) [في «أدَب الطلَب» (ص١٤٨ ـ ١٥٢)].

عليهم سبُّ مَن عَدَاهم، ولا جرَمَ؛ فكلُّ شديدِ ذنبٍ يهونُ ما دونَه.

وقد يقَعُ بعضُ شياطينِهم في عليٍّ ـ كرَّم اللهُ وجهَهُ ـ حَرَدًا عليه، وغَضَبًا له؛ حيثُ ترَكَ حقَّه، بل قد يبلُغُ بعضُ ملاعينِهم إلى ثَلْبِ العِرْضِ الشريفِ النبويِّ ـ صانه الله ـ قائلًا: «إنَّه كان عليه الإيضاحُ للناسِ، وكَشْفُ أمرِ الخلافةِ، ومَنِ الأقدَمُ فيها والأحَقُّ بها؟!».

وأمَّا تسرُّعُ هذه الطائفةِ إلى الكذبِ، وإقدامُهُم عليه، والتهاوُنُ بأمرِهِ، فقد بلَغَ مِن سلفِهم وخلفِهم إلى حدِّ الكذبِ على اللهِ، وعلى رسولِهِ، وعلى كتابِهِ، وعلى صالحي أمَّتِهِ، ووقَعَ منهم في ذلك ما يقشعِرُّ له الجلدُ، وناهِيك بقومٍ بلَغَ الخِذْلانُ بغُلَاتِهِم إلى إنكارِ بعضِ كتابِ اللهِ، وتحريفِ البعضِ الآخَرِ، وإنكارِ سُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ، وجاوَزَ ذلك جماعةٌ مِن زناديقِهِم إلى اعتقادِ الألوهيَّةِ في ملوكِهِم، بل في شيوخِ بلدانِهِم.

ولا غَرْوَ! فأصلُ هذا المَظهَرِ الرافضيِّ مَظهَرُ إلحادٍ وزندقةٍ، وجعَلَهُ مَن أراد كَيْدًا للإسلامِ سِتْرًا له؛ فأظهَرَ التشيُّعَ والمحبَّةَ لآلِ رسولِ اللهِ ﷺ؛ استجذابًا لقلوبِ الناسِ؛ لأنَّ هذا أمرٌ يَرغَبُ فيه كلُّ مسلِمٍ، وقصدًا للتغريرِ عليهم، ثم أظهَرَ للناسِ أنَّه لا يَتِمُّ القيامُ بحَقِّ القرابةِ إلا بتركِ حقِّ الصحابةِ، ثم جاوَزَ ذلك إلى إخراجِهِم ـ صانهم الله ـ عن سبيلِ المؤمِنين.

ومعظمُ ما يَقصِدُهُ بهذا: هو الطعنُ على الشريعةِ وإبطالُها؛ لأنَّ الصحابةَ رضي الله تعالى عنهم هم الذين روَوْا للمسلِمِينَ عِلْمَ الشريعةِ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ، فإذا تَمَّ لهذا الزنديقِ باطنًا، الرافضيِّ ظاهرًا: القَدْحُ في الصحابةِ، وتكفيرُهُم، والحكمُ عليهم بالردَّةِ ـ: بطَلَتِ الشريعةُ بأسرِها؛ لأنَّ هؤلاءِ هم حمَلَتُها الراوُونَ لها عن رسولِ اللهِ ﷺ.

فهذا هو العِلَّةُ الغائيَّةُ لهم، وجميعُ ما يتظاهَرونَ به مِن التشيُّعِ كذبٌ وزُورٌ، ومَن لم يَفهَمْ هذا، فهو حقيقٌ بأن يَتَّهِمَ نفسَهُ، ويَلُومَ تقصيرَهُ؛ ولهذا تَجِدُهُم إذا تمكَّنُوا وسارت لهم دَوْلةٌ، يَتظاهَرونَ بهذا، ويَدْعُونَ الناسَ إليه؛ كما وقَعَ مِن القَرامِطةِ، والباطنيَّةِ، والإسماعيليَّةِ، ومَن نحا نحوَهُم؛ فإنَّهم لَمَّا تمكَّنوا، أظهَرُوا صريحَ الكفرِ والزندقةِ، وفعَلُوا تلك الأفاعيلَ مِن الاستهتارِ

بمحارِمِ اللهِ وما عظَّمَهُ؛ كنقلِهِمْ للحجَرِ الأسوَدِ مِن الحرَمِ إلى هَجَرَ، وكقولِ رئيسِ القَرَامِطةِ اللعينِ لمَّا سفَكَ دماءَ الحُجَّاجِ بالبيتِ الحرامِ، وفعَلَ به مِن المنكَراتِ ما هو معروفٌ:

وَلَوْ كَانَ هَذَا البَيْتُ لِلَّهِ رَبِّنَا   لَصَبَّ عَلَيْنَا النَّارَ مِنْ فَوْقِنَا صَبَّا
لِأَنَّا حَجَجْنَا حَجَّةً جَاهِلِيَّةً   مُحَلَّلَةً لَمْ تُبْقِ شَرْقًا وَلَا غَرْبَا

ثم قال لمن بَقِيَ في الحرَمِ سالمًا مِن القتلِ: «يا حميرُ، أنتم تقولون: «﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًاۗ﴾ [آل عمران: ٩٧]».

وقد كان أوَّلُ هذه النِّحْلةِ القِرْمِطيَّةِ التظاهُرَ بمحبَّةِ أهلِ البيتِ، والتوجُّعَ لهم، والعداوةَ لأعدائهم، ثم انتهى أمرُهُم إلى مثلِ هذا.

وهكذا الباطنيَّةُ؛ فإنَّ مَذْهَبَهُم الذي يَتظاهَرون به ويُبْدُونَهُ للناسِ هو التشيُّعُ، ولا يزالُ شياطينُهُم ينقُلُونَ مَن دخَلَ معهم فيه مِن مَرتَبةٍ إلى مَرتَبةٍ؛ حتى يَقِفُوهُ على بابِ الكفرِ، وصُراحِ الزَّندَقةِ، وإذا تمكَّن بعضُ طواغيتِهِم، فعَلَ كما فعَلَ عليُّ بنُ الفضلِ الخارجُ باليمَنِ؛ مِن دعاءِ الناسِ إلى صريحِ الكفرِ، ودعوى النبوَّةِ، ثم الترقِّي إلى دعوى الألوهيَّةِ، وكما فعَلَهُ الحاكمُ العُبَيْديُّ بمصرَ مِن أمرِ الناسِ بالسجودِ له، والقيامِ عند ذِكْرِهِ على صفةٍ معروفةٍ؛ فكان إذا ذكَرَهُ الخطيبُ يوم الجمعةِ على المِنبَرِ، قام جميعُ مَن بالمسجدِ، ثم يَخِرُّون ساجِدِينَ، ثم يقومُ بقيامِهِم مَن يتصِلُ بالجامعِ مِن أهلِ الأسواقِ، ثم يَسْرِي ذلك إلى قيامِ أهلِ مصرَ، وما كان يُبدِيهِ مِن الأفعالِ المتناقِضةِ، والحَمَاقاتِ البارِدةِ، مقصودُهُ مِن ذلك: تجريبُ أحوالِ الناسِ، واختبارُ طاعتِهِم له في الأمورِ الباطِلةِ، وفي مخالَفةِ الشريعةِ؛ حتى ينقُلَهُمْ إلى ما يُرِيدُهُ، وكم نعدِّدُ لك مِن هذا!

وبالجملةِ: فإذا رأيتَ رجلًا قد انتهى به الرفضُ إلى ذَمِّ السلفِ الصالِحِ، والوقيعةِ فيهم، وإن كان ينتمي إلى غيرِ مذهبِ الإماميَّةِ، فلا تشُكَّ في أَنَّه مِثْلُهُم فيما قدَّمنا لك، وجَرِّبْ هذا إنْ كنتَ ممَّن يَفهَمُ؛ فقد جَرَّبْناهُ، وجرَّبه مَن قَبْلَنا، فلم يَجِدوا رجلًا رافضيًّا يَتنزَّهُ عن شيءٍ مِن محرَّماتِ الدِّين كائنًا ما كان، ولا تغتَرَّ بالظواهِرِ؛ فإنَّ الرجلَ قد يترُكُ المعصيةَ في الملأ، ويكونُ أعفَّ

الناسِ عنها في الظاهرِ، وهو إذا أمكَنَتْهُ فُرْصةٌ، انتهَزَها انتهازَ مَن لا يخافُ نارًا، ولا يرجو جَنَّة.

وقد رأيتُ مَن كان منهم مؤذِّنًا ملازِمًا للجماعاتِ، فانكشَفَ سارِقًا، وآخَرَ كان يؤُمُّ الناسَ في بعضِ مساجدِ صنعاءَ، وله سَمْتٌ حَسَنٌ، وهَدْيٌ عجيبٌ، وملازمةٌ للطاعةِ، وكنتُ أُكثِرُ التعجُّبَ منه؛ كيف يكونُ مثلُهُ رافضيًّا، ثم سَمِعتُ بعد ذلك عنه بأمورٍ تقشعِرُّ لها الجلودُ، وترجُفُ منها القلوبُ، وكان لي صديقٌ يُكثِرُ المجالَسةَ لي، والوصولَ إليَّ، وفيه رَفْضٌ يسيرٌ، وهو متنزِّهٌ عن كلِّ محظورٍ، ثم ما زال ذلك يَزِيدُ به لأسبابٍ حتى صار يصنِّفُ في مثالِبِ جماعةٍ مِن الصحابةِ، ثم صار يمزِّقُ أعراضَ جماعةٍ مِن أحياءِ أهلِ العلمِ والأمواتِ، وينسُبُهُم إلى النَّصْبِ بمجرَّدِ كونِهِم لا يُوافِقونَهُ على رفضِهِ، ثم صار يتَّصِلُ به جماعةٌ ويأخُذُونَ عنه مِن الرفضِ ما لا يتظاهَرُ بمثلِهِ أهلُ هذه الديارِ، وكنتُ أَعرِفُ منه في مبادئِ أمرِه صلابةً وعِفَّةً، **قلتُ**: إذا كان ولا بُدَّ مِن رافضيٍّ عفيفٍ؛ فهذا»، ثم سَمِعتُ عنه بفواقِرَ؛ نسألُ اللهَ السَّتْرَ والسلام.

وأمَّا وثوبُ هذه الطائفةِ على أموالِ اليتامى والمستضعَفِينَ ومَن يَقدِرونَ على ظلمِهِ كائنًا مَن كان، فلا يَحْتاجُ إلى برهانٍ، بل يكفي مدَّعِيَهُ إحالةُ مُنكِرِهِ على الاستقراءِ والتتبُّعِ؛ فإنَّه سيَظْفرُ عندَ ذلك بصِحَّةِ ما ذكَرْناه.

ولقد جرَّبتُ أهلَ عصري في هذه المادَّةِ تجريبًا عظيمًا؛ لتعلُّقي بما تتعلَّقُ به الأطماعُ، واختبارِ الناسِ على اختلافِ طَبَقاتِهِم، ولا شكَّ أنَّ الدنيا مؤثِرةٌ، وأنَّ الوثوبَ على مصالِحِها وتقديمَها، وانتهازَ الفُرَصِ فيما يتعلَّقُ بها ـ غيرُ مختصٍّ بهؤلاءِ، بل هو عامٌّ لكلِّ الفِرَقِ، والزاهدُ فيها المؤثِرُ للدِّينِ عليها هو الشاذُّ النادِرُ، لكنَّ هؤلاءِ لهم مَزِيدُ تكالُبٍ، وعظيمُ تهافُتٍ، وشِدَّةُ تهالُكٍ، مع عَدَمِ وقوفٍ عند حدودِ الشرعِ، واقتصارٍ على ما فيها مِن تحليلٍ وتحريمٍ». اهـ.

وقال أيضًا في «البدرِ الطالِعِ»: «محمَّدُ بنُ أبي بكرِ بنِ أبي القاسمِ الهَمْدانيُّ ثم الدِّمَشْقيُّ المعروفُ بالسَّكَاكِينيِّ، وُلِدَ سنةَ خمسٍ وثلاثينَ وستِّمائةٍ بدِمَشقَ، وطلَبَ الحديثَ وتأدَّب، وسَمِعَ وهو شابٌّ من جماعةٍ، وقعَدَ في صناعةِ السكاكينِ عند شيخٍ رافضيٍّ، فأفسَدَ عقيدتَهُ، فأخَذَ عن جماعةٍ مِن

الإماميَّةِ، وله نظمٌ وفضائلُ، وردَّ على العفيفِ التِّلِمْسانيِّ في الاتحادِ، وأقام بالمدينةِ النبويَّةِ عند أميرِها، ولم يُحفَظْ عنه سَبٌّ للصحابةِ، بل له نظمٌ في فضائلِهم، إلا أنَّه كان ـ كما قال ابنُ حجرٍ ـ: «يناظِرُ على القدَرِ، ويُنكِرُ الجَبْرَ، وعنده تعبُّدٌ وسَعَةُ رِزْقٍ؛ قال ابنُ تيميَّةَ: «هو ممَّن يَتَسَنَّنُ به الشِّيعيُّ، ويَتَشَيَّعُ به السُّنِّيُّ»، وقال الذهَبيُّ: «كان حُلْوَ المجالَسةِ، ذكيًّا، عالمًا، فيه اعتزالٌ، وينطوي على دِينٍ وإسلامٍ وتعبُّدٍ، سَمِعْنا منه، ويقالُ: «إنَّه رجَعَ في آخِرِ عُمُرِه، ونسَخَ «صحيحَ البخاريِّ»»، قال ابنُ حجَرٍ: «ووُجِدَ بعد موتِهِ بمُدَّةٍ بخَطٍّ يُشبِهُ خطَّه كتابٌ سمَّاه: «الطرائفْ، في معرفةِ الطوائفْ»، يتضمَّنُ الطَّعْنَ على دِينِ الإسلامِ، وأورَدَ فيه أحاديثَ مشكِلةً، وتكلَّم على متونِها بكلامِ عارِفٍ بما يقولُ، إلا أنَّ وضعَ الكتابِ يَدُلُّ على زَندَقةٍ منه، وقال في آخِرِهِ: «وكتَبَهُ مصنِّفُهُ عبدُ الحميدِ بنُ داودَ المِصْريُّ»، وهذا الاسمُ لا وجودَ له، وشَهِدَ جماعةٌ مِن أهلِ دِمَشقَ: أنَّه خطُّهُ، وأخَذَهُ تقيُّ الدِّينِ السُّبْكيُّ عنده، وقطَّعَهُ في الليلِ، وغسَلَهُ بالماءِ، ونسَبَ إليه عمادُ الدينِ بنُ كَثيرٍ الأبياتَ:

أَيَـا مَـعْـشَـرَ الْإِسْـلَامِ ذِمِّـيُّ دِيـنِـكُـمْ ....

وقد أجاب عليها ابنُ تيميَّةَ...

قلتُ: ومجرَّدُ كونِ الخطِّ يُشبِهُ خطَّهُ في ذلك الكتابِ، لا يُحِلُّ الجزمَ بأنَّه مصنِّفُهُ؛ لاحتمالِ أنَّ الخطَّ غيرُ خطِّهِ، وعلى فرضِ أنَّه خطُّهُ، فقد يكونُ الواضعُ له غيرَهُ، وكتَبَهُ بخطِّه.

ولا رَيْبَ: أنَّ لكثيرٍ مِن غلاةِ الرافضةِ أشياءَ مِن هذا الجنسِ، ومِن ذلك كتابُ «النُّصْرةِ» المنسوبُ إلى رجلٍ يهوديٍّ، ذُكِرَ في أوائلِه: أنَّه أراد أن يُسلِمَ، فرأى اختلافَ أهلِ الإسلامِ في التشيُّعِ والتسنُّنِ، فتَوقَّفَ عن الإسلامِ، وأخَذَ كُتُبًا مِن كتبِ الحديثِ، فنظَرَ فيها، ثم أظهَرَ في مبادئِ أمرِهِ الانتصارَ للشِّيعةِ، ومَطمَحُ نظرِهِ غيرُ ذلك؛ فإنَّه كان ينقُلُ الأحاديثَ الصحيحةَ الموجودةَ في الأمَّهاتِ التي فيها تعارُضٌ في الظاهِرِ، فيوسِّعُ دائرةَ الإشكالْ، ويأتي بمسالِكِ عارِفٍ بمَدارِكِ الاستدلالْ، ويتغاضى عن الجمعِ والتأويلِ، ويصرِّحُ بما يفيدُ الطَّعْنَ في الشريعةِ، موهِمًا لجهَلةِ الشيعةِ أنَّه بصدَدِ نُصْرتِهِم، والطَّعْنِ في كتبِ

خصومِهِم، فمَن نظَرَ إليه بعينِ التحقيقِ، وجَدَهُ طَعْنًا على الشريعةِ، وثَلْبًا للإسلامِ، وتشكيكًا في الدِّينِ، وواضِعُهُ لا شكَّ أنَّه بعضُ متزندِقةِ الرافضةِ، ومِن الغريبِ: أنَّه صار يتداولُهُ جماعةٌ مِن جَهَلةِ الشيعةِ في هذه الأزمنةِ؛ فإنَّا للهِ وإنَّا إليه راجعون»[(١)]. اهـ.

المفسدةُ الرابعةُ:

أنَّ مِن مفاسِدِ هذا الفعلِ: أنَّه قد يكونُ مانِعًا مِن دخولِ بعضِ الناسِ في دِينِ الإسلامِ؛ وذلك بظنِّهِم أنَّ هذا الفعلَ مِن الدِّينِ، وهو أمرٌ ظاهرُ البطلانِ، ولا يَقبَلُهُ العقلُ؛ فيكونُ سببًا لإعراضِهِم عن الدخولِ في الدِّين.

المفسدةُ الخامسةُ: الفُرْقةُ والانقسامُ بين مَن ينتسِبُ إلى الإسلامِ، وظهورُ الطَّبَقيَّة:

مِن المفاسدِ أيضًا ـ التي تحصُلُ بسببِ المبالَغةِ في تعظيمِ القبورِ وتقديسِها والبناءِ عليها ـ: أنَّها تسبِّبُ الفُرْقةَ والانقسامَ بين مَن ينتسِبُ إلى الإسلامِ، وتكرِّسُ الطائفيَّةَ بينهم؛ وذلك أنَّ هذه القبورَ يَقصِدُها بعضُ الناسِ، ولا يَقصِدُونَ بعضَ القبورِ الأخرى، والعكسُ، فيؤدِّي هذا إلى الفُرْقةِ والتنافُسِ بين الطائفتَيْن، وبالتالي يتعمَّقُ الانقسامُ بين المجتمَعِ المسلِمِ، وتَظهَرُ الطائفيَّةُ والحزبيَّةُ، ويَنشَأُ عن ذلك الشقاقُ والنزاعُ.

كما أنَّ المبالَغةَ في تعظيمِ هذه القبورِ وتقديسَها يؤدِّي إلى ظهورِ الطَّبَقيَّةِ بين المسلِمين؛ وذلك أنَّ ذُرِّيَّةَ هذا الشخصِ الذي عُظِّمَ قبرُهُ وقُدِّسَ، يعظَّمون أيضًا ويميَّزون عن باقي المجتمَعِ، ولا يخفى أنَّ هذا يؤدِّي إلى ظهورِ الطَّبَقيَّةِ:

قال صاحبُ كتابِ «القبوريَّةِ في اليمَنِ»؛ وفَّقه اللهُ تعالى:

«مظاهرُ التمايُزِ الطَّبَقيِّ:

وقد ترسَّخ ذلك التمايُزُ وظهَرَ بعِدَّةِ مظاهِرَ:

---

(١) [«البدر الطالع» (٤٣٠ ط. محمد حسَن حلَّاق)].

المظهرُ الأوَّلُ: تقسيمُ المجتمَعِ إلى طبَقاتٍ متفاوِتةٍ؛ لكلِّ طبَقةٍ مَيْزاتُها وحدودُها، وعليها مَهَامٌّ وحقوقٌ يَجِبُ أن تلتزِمَ بها، مع أنَّ للطبقةِ العليا الاستفادةَ مِن كلِّ ما هو مِن حقوقِ الطبَقاتِ الدنيا، ولا عكسَ:

الطبقةُ العليا: السادةُ؛ وهي ذاتُ أرفَعِ وأوسَعِ امتيازٍ، وهم ذُرِّيَّةُ أحمدَ بنِ عيسى المهاجِرِ إلى اللهِ، الذي ينتهي نسبُهُ إلى الحسينِ بنِ عليٍّ ﵄، ويُسمَّوْنَ في حَضْرَموْتَ بـ «آلِ باعلوي»، وهم فيما بينهم يتفاضَلُونَ كذلك ـ كما سيأتي ـ رُغْمَ أنَّهم ينتمون إلى رجلٍ واحد.

الطبقةُ الثانيةُ: المشايخُ؛ وهي مرتبةٌ اصطلاحيَّةٌ لا تقومُ على نَسَبٍ معيَّنٍ؛ إذْ تنتمي فئةُ المشايخِ إلى عِدَّةِ قبائلَ؛ فمنهم: مَن ينتسِبُ إلى آلِ البيتِ، ومنهم: إلى بقيَّةِ بطونِ قريشٍ، ومنهم: إلى غيرِهما مِن سائرِ القبائلِ العربيَّةِ؛ فمَيْزتُهُم لا على سبيلِ النَّسَبِ، ولكنْ على مقياسِ التصوُّفِ؛ فأكبَرُ أجدادِهِم إغراقًا في التصوُّفِ أرفَعُهُم منزِلةً، وأكثَرُ أجدادِهِم انطواءً في أهلِ البيتِ ـ أي: تبعيَّةً لهم ـ أرفَعُهُم كذلك، مع ما يضافُ إلى ذلك مِن صفةِ الفقهِ في الدِّينِ، التي تَحرِصُ هذه الطبَقةُ أن يكونَ منها مَن يتَّصِفُ بها، وخصوصًا في السابِق.

والطبقةُ الثالثةُ: القبائلُ حامِلةُ السلاحِ؛ وهي التي بَقِيَتْ متمسِّكةً بأنسابِها، متعصِّبةً لها، متماسِكةً فيما بينها، معتمِدةً على قوَّتِها وحميَّتِها.

الطبقةُ الرابعةُ: وهم القبائلُ العربيَّةُ التي اندَمَجَتْ في المجتمَعِ، وانشغَلَتْ بالحِرَفِ المختلِفةِ، مِن زراعةٍ، وصناعةٍ، وتجارةٍ، وما يلتحِقُ بذلك، وهؤلاءِ قد يَتفاوَتونَ أيضًا فيما بينهم بحَسَبِ مِهَنِهِم، وهذا التقديمُ والتأخيرُ قد يختلِفُ مِن مَنطِقةٍ إلى أخرى، ويُسمَّوْنَ: «القرار»، أو «الحرثان»، أو: «المساكينَ»، بحسَبِ اصطلاحِ المناطِقِ المختلِفة.

والطبقةُ الخامسةُ: هم «الصِّبْيانُ»؛ أي: الخَدَمُ. و«العَبيدُ»؛ أي: الموالي الذين كانوا مماليكَ، وقد يفرَّقُ بين هاتَيْنِ الفئتَيْنِ فيُصبِحانِ طبقتَيْنِ يقدَّمُ الصِّبْيانُ على العَبيدِ في بعضِ المناطِقِ، ويُقدَّمُ العبيدُ على الصِّبْيانِ في مناطِقَ أخرى[(١)] . . .

---

(١) ينظر: «الكفر والمجتمَع في حضرموت» (ص٥٨ ـ ٦٦)، و«الأوضاع الاجتماعية =

... والذي يَظهَرُ: أنَّ أساسَ هذه التفرقةِ وهذا التفاضُلِ: هو التسلُّطُ الرُّوحيُّ الذي فرَضَهُ شيوخُ الطُّرُقِ الصوفيَّةِ، يضافُ إليه النَّسَبُ الهاشِميُّ الذي يفاخِرُ به أولئك الشيوخُ، وقد لَعِبَتِ الخُرَافةُ دَوْرًا بارزًا في هذا التمايُزِ؛ إذْ قد بنى شيوخُ التصوُّفِ لأنفسِهم تلك المنازِلَ وأشادُوها بما يَبُثُّونَ في المجتمَعِ مِن تلك الخرافاتِ، والتي هيَّؤوا المجتمَعَ للقَبُول بها، وتصديقِها، والعملِ بما تدعو إليه.

وهكذا تكوَّنت وتطوَّرت عبرَ الأيامِ؛ فمَن جمَعَ بين شَرَفِ النَّسَبِ العِرْقيِّ والنَّسَبِ الرُّوحيِّ، فهو القِمَّةُ في الشرفِ، وكلُّ ما كان غاليًا في التصوُّفِ كثيرَ الشطحِ والمجازَفاتِ والتبجُّحِ ـ كان أرفَعَ وأسمى.

والدليلُ على ذلك: أنَّ «آل باعلوي» في حَضْرَمَوْتَ كلُّهُم مِن ذُرِّيَّةِ رجلٍ واحدٍ، وكلُّهُم قدِ اعتنَقُوا التصوُّفَ ودانوا به، بل إنَّ معظمَهُم ـ إنْ لم يكونوا جميعهم ـ يَرجِعونَ إلى الصُّوفيِّ الكبيرِ[١]: «الفقيهِ المقدَّمِ محمَّدِ بنِ عليٍّ باعلوي»؛ ومع ذلك يتفاوَتون فيما بينهم.

ويرى بعضُهُم لأنفُسِهم مَيْزةً على غيرِهم؛ لانتسابِهِم لمَن كان أكثَرَ تصوُّفًا، بل أكثَرَ شَطْحًا ودعاوى؛ فهذا واحدٌ مِن آلِ حامدٍ مِن ذُرِّيَّةِ الشيخِ أبي بكرِ بنِ سالِمٍ الذين يُعَدُّونَ أرفَعَ السادةِ الحضارِمِ منزِلةً، يقولُ في أبياتٍ له مفتخِرًا بنفسِهِ وجماعتِهِ:

حامد يحامدي مانا كاف ولا خرد   حامد وترباة رخية ند عشرة يهد

يقولُ: هو مِن آلِ الحامدِ، وليس مِن آلِ الكافِ، ولا مِن آلِ خرد؛ فآلُ حامدٍ أشرَفُ وأرفَعُ قدرًا من تلك القبيلتَيْن، رُغْمَ أنَّ الجميعَ مِن آلِ باعلوي.

وقولُهُ: «ترباة رخية»؛ أي: مِن سكانِ وادي رخية؛ حيثُ تحولَّت تلك القبلية مِن السادةِ إلى القبليَّةِ، وحمَلتِ السلاحَ؛ فلذا فإنَّه «ند عشرة»؛ أي: مقابِلَ عشَرةٍ في الحربِ والضِّرَابِ؛ وهي المعنيَّةُ بقولِهِ: «يهد»؛ أي: يقاتِلُ.

= والاقتصادية والثقافية والسياسية في حضرموت» (ص٢٥ ـ ٤٠).

(١) [مِن المعلومِ: أنَّ التصوُّفَ ليس مِن الإسلامِ في شيءٍ، وإنما هو مِن المحدَثات].

وفي المقابِل يقولُ أحدُ المنتمِينَ إلى إحدى القبائلِ التي تُعَدُّ مِن المستوى الأقلِّ عندهم:

لا جئت باماري صحابي ماشي معي بيرق وقبه
نحنا على دين الصحاب والكافر إلا في الهربه

يقولُ: إذا جئتُ لأفاخِرَ أصحابي مِن القبائلِ المتعالِيةِ ليس معي حُجَّةٌ أقدِّمُها؛ لأنَّ مِيزانَ التقدُّمِ هو البَيْرَقُ(١)، والقُبَّةُ: شِعارُ السُّلْطةِ الصوفيَّةِ؛ فكلُّ وليٍّ معترِفٌ به، مسلَّمٌ له بالوَلَايةِ والتقدُّم؛ فشعارُ الفضلِ والتقديمِ أن يكونَ على قبرِهِ قُبَّةٌ، ولخليفتِهِ منصبُ مقامُهُ بَيْرَقٌ(٢)، وقولُهُ: «في الهربة»؛ أي: في أوروبا.

وبهذا يتَّضِحُ: أنَّ للقبوريَّةِ أثَرًا كبيرًا في هذا التمايُزِ، وأنَّه بقدرِ الإغراقِ في القبوريَّةِ تكونُ الرِّفْعةُ والمنزلةُ، ولأنَّ الصوفيَّةَ مِن عادتِهِم: أن تَجعَلَ موضِعَ شيخِ طريقتِها مقدَّسًا، وتُسبِغَ على خلفائِهِ القَدَاسةَ المقتضِيةَ للتسلُّطِ، ولأنَّ تلك السلطةَ بحاجةٍ لدَعْمٍ معنويٍّ، ودَعْمِ سلاحٍ، ودَعْمٍ ماديٍّ، وأتباعٍ تَظهَرُ بهم مكانةُ المتبوعِ». اهـ(٣).

وقال صاحبُ كتابِ «القبوريَّةِ» أيضًا تحتَ عنوانِ «الردودِ على القبوريَّةِ في كتبِ التاريخِ»: «... المؤرِّخُ الثالثُ: الأستاذُ صلاح البَكْري، وهو مِن مؤرِّخي حَضْرَمَوْتَ المنتمِينَ إلى جمعيَّةِ الإرشادِ بأندونيسيا، وقد عَنْوَنَ في كتابِهِ «تاريخِ حَضْرَمَوْتَ السياسيِّ»، هذا العنوانَ: «الخُرَافاتِ»، عدَّد تحته الكثيرَ مِن

---

(١) [«البَيْرَق»: العلَمُ الكبيرُ والرايةُ والشعار؛ دخيلةٌ تركيَّةٌ طرأت على العربيَّةِ منذُ العصرِ العبَّاسي؛ وفصيحُهُ: «درفس». ينظر: «المعجم الوسيط» (١/ ٥١)، و«معجم متن اللغة» (١/ ٣٦٨)].

(٢) يقول صاحب «تاريخ العرَب»: «والغالبُ: أن مؤسِّس كل طريقة كان يُصبِحُ إمامَ مذهب صوفي، ويكتسِبُ شيئًا مِن الصفات الإلٰهية، ويصبحُ مقرُّه بعد موته مقام تقديس واحترام». ينظر: «الصلة بين التصوُّف والتشيُّع» (١/ ٤٧٤).

(٣) ينظر: «القبوريَّة» (ص٤٧٠ ـ ٤٧٢)؛ وجميعُ الحواشي السابِقةِ في هذا المقطعِ منه، إلا ما كان بين معقوفَيْن.

تلك الخرافاتِ المتعلِّقةِ بالقبورِ، وبالاعتقادِ بالجنِّ، وتقديم ما يَدفَعُ شرَّهُم مِن ذبائحَ، أو كسرِ بَيْضٍ على بابِ الدارِ؛ لئلَّا يحتلَّها الجِنُّ، وأبان مَن يَقِفُ وراء تلك الخرافاتِ، ولا أطيلُ؛ فهذا نصُّ كلامِهِ:

«ولقد ابتنى بعضُ العلويِّينَ قبابًا كثيرةً لبعضِ مَوْتاهم رحمهم الله، ووضَعُوا على أجداثِهم التوابيتَ، ودعَوُا الناسَ لزيارتِها، والتبرُّكِ بها، والتوسُّلِ إليها؛ لقضاءِ الحاجاتْ، واستنزالِ البَرَكاتْ، وقد يوجَدُ في القُبَّةِ خِزَانةٌ «تيحه»، في داخلِها إناءٌ؛ أحدُهما: للنقودِ، والآخَرُ: للزَّيْتِ الذي يقدِّمُهُ المريضُ لطلبِ الشفاءِ، وأقرِباءُ الميِّتِ هم الذين يتمتَّعون بهذه القرابينِ والنذور.

وقد يبالِغُ بعضُ المرضى في الضلالِ، فيأكُلُونَ قليلًا مِن ترابِ ذلك القبرِ؛ لطلَبِ الشفاءِ، وإنِّي لأذكُرُ أنِّي حينما كنتُ في حَضْرَمَوْتَ وأنا يومئذٍ لم أبلُغْ سِنَّ الرُّشْدِ، أُصِبْتُ بحُمَّى، فذهَبْتُ إلى قُبَّةِ المرحوم عمرَ بنِ محمَّدِ الهدار العَلَويِّ الواقعةِ على مَقرُبَةٍ مِن حُوطةِ أحمد ناصر، وأكَلْتُ قليلًا مِن ترابِ قبرِهِ، وقبَّلْتُ تابوتَهُ، وتوسَّلْتُ إليه؛ ليُذهِبَ الآلامَ، ويُعِيدَ إليَّ صحَّتي كاملةً غيرَ منقوصةٍ، ووضَعْتُ في الخِزَانةِ أُوقِيَّةً ورُبْعًا، وعُدتُّ إلى البيتِ وأنا أرتعِدُ مِن حمَّى الوِرْدِ، ومِن حُسْنِ حظِّي: أنِّي في اليومِ الثاني شُفِيتُ مِن مرضي، ولكنْ مِن سُوءِ حظِّي: أنِ ازداد اعتقادي في الهدار، واعتمادي عليه مِن دونِ اللهِ، فذهَبْتُ في الحالِ إلى السوقِ، وابتَعْتُ رَطْلًا مِن زيتِ السِّمْسِمِ، ثم ذهَبْتُ إلى قُبَّةِ الهدار، ووهَبْتُ له الزيتَ في الخِزَانةِ، وهكذا ذكَرْتُ صاحبَ القُبَّةِ في السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ خُفْيَةً وجَهْرَةً، وهو لا يَنفَعُني بشيءٍ، ولم أذكُرِ اللهَ ﷻ الذي هو أقرَبُ إليَّ مِن حبلِ الوريدِ، وبيدِهِ كلُّ شيءٍ»[١].

المفسدةُ السادسةُ: ما يَنشَأُ مِن اعتقاداتٍ فاسِدةٍ تكونُ سببًا لهزيمةِ المسلِمين:

مِن المفاسِدِ العظيمةِ أيضًا، التي تترتَّبُ على الغلوِّ في القبورِ،

---

(١) «القبورية في اليمن» (ص٥٩٠).

وتعظيمِها: ما يَنشأُ مِن اعتقاداتٍ فاسدةٍ تكونُ سببًا لهزيمةِ المسلِمين؛ وذلك أنَّ كثيرًا مِن الجَهَلةِ يعتقِدون أنَّ هذه المشاهِدَ والقبورَ هي التي تَحمِي بلادَ المسلِمينَ مِن الأعداءِ والكافِرين؛ فيترُكونَ الأسبابَ المشروعةَ مِن أخذِ العُدَّةِ والاستعدادِ، وأذكُرُ موقِفَيْن، يتعلَّقانِ بذلك:

الموقفُ الأوَّلُ: عندما جاء التتارُ إلى بلادِ الإسلامِ، قال بعضُ الجَهَلةِ:

يَـا خَـائـفِـيـنَ مِـنَ الـتَّـتَـرْ
لُـوذُوا بِـقَـبْـرِ أَبِـي عُـمَـرْ[1]
يُـنـجِـيـكُـمُ مِـنَ الـخَـطَـرْ

فهل أنجاهم مِن الخطرِ؟! الذي وقَعَ خلافُ ذلك.

الموقفُ الثاني: ما نقَلَهُ صاحبُ كتابِ «أعلامِ التصحيحِ والاعتدالِ»، عن محمَّدِ بنِ محمَّد مهدي الخالِصيِّ - وهو مِن كبارِ الشيعةِ كما تقدَّم - قال في الإنكارِ على مَن لجأ إلى غيرِ الله ﷻ[2]:

«تذكِّرُني هذه العقائدُ بما شاهدتُّهُ في طَرَابُلُسَ عند احتلالِ الطليانِ لها؛ فإنَّ السَّنُوسِيِّينَ[3] كانوا يزعُمونَ أنَّ مصرِّفَ الكونِ «أحمدُ البدويُّ»، وأنَّ رُوحانيَّةَ السَّنُوسيِّ ستقهَرُ قوَّةَ الطليانِ، حتى شاهَدُوا تلك الأرواحَ المزعومةَ تَلتهِمُها أفواهُ مدافعِ الطليانِ، وعلى هذا جاء البرزنجيُّون[4]، والقادِريُّون[5]،

---

(١) هو: محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن قدامة.
(٢) هذا النقلُ مع الحواشي مِن كتاب «أعلام التصحيح والاعتدال» لخالد بن محمَّد البديوي.
(٣) السَّنُوسيَّةُ: أتباع محمَّد بن علي السَّنُوسي، المتوفَّى سنة ١٢٦٧هـ.
(٤) البرزنجيُّونَ: طائفةٌ مِن الصوفيَّة تَرفَعُ مقام «الكاكا أحمد» وأباه محمود البرزنجي، وهو مِن السادة العلويِّين نسبًا، كانت طريقتُهُ تنتشِرُ في جنوب العراق. ينظر مقال د. عزيز الحاج: «عراق التعايش»:
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid3110
http://www.iraqgate.net/tribe/N_albarzachi.htm
(٥) القادريَّةُ: هم المنتسِبونَ للشيخ عبد القادر بن عبد الله الجِيلاني الحنبلي المتوفَّى سنة (٥٦١هـ)، وهو أحد العلماء الصالحين الذين غلا فيه الناسُ بعد وفاته، ولهم انتشارٌ =

في الحربِ العالميَّةِ الأُولى؛ إذْ كنَّا على مَقرُبةٍ مِن البصرةِ، وكانوا يَحمِلونَ الدُّفُوف والطُّبُولَ والبُوقاتِ، زاعِمينَ أنَّ مرشِدِيهِم برُوحانيَّةِ البروزنج والشيخِ عبدِ القادِرِ سيَلتهِمونَ بأفواهِهِم جميعَ ما يصوَّبُ عليهم مِن نِيرانِ مدافِعِ الإنجليزِ وسائرِ مُعِدَّاتِهِم، ويَجعلونَهم بردًا وسلامًا؛ بدليلِ أنَّهم يُلقُونَ جَمَراتِ النارِ في أفواهِهِم، فتخمُدُ لشَعْبَذةٍ شائعةٍ بينهم، فلمَّا صوَّبتْ مدافِعُ الإنجليزِ نِيرانَها في «الشُّعيبةِ» حولَ البصرةِ، لم يثبُتْ أولئك المرشِدونَ أمامَ أَزيزِ الرصاصِ، فضلًا عن دَوِيِّ القنابلِ؛ إذْ إنَّ الشَّعْبَذةَ لا تَقِفُ أمامَ الواقِعِ، وكان أوَّلُ مَن فرَّ عند إطلاقِ أوَّلِ قُنبُلةٍ إنجليزيَّةٍ هم أولئك المرشِدونَ يتَّبِعُهم مَرَدَتُهُم، حتى خلا الجناحُ الأيمَنُ العثمانيُّ؛ حيثُ إنَّهم كانوا يَشغَلُونَهُ، وطُوِّقَ الجيشُ، وانحر لذلك قائدُ الجيشِ العامِّ الأحمقُ «سليمانُ العسكريُّ»، وسلَّم العراقَ وما فيه للإنجليزِ بمُعجِزةِ المَراشِدة ومَرَدَتِهِم مِن القادِرِيِّينَ الذين لم تَقِفْ خيولُهُم المنهزِمةُ مِن البصرةِ إلا في بيوتِهِم حولَ السُّلَيْمانيَّةِ وأَرْبيلَ»(١).

قال صاحبُ «أعلامِ التصحيحِ والاعتدالِ»: «وقد بيَّن الخالِصيُّ رحمه الله تعالى(٢): أنَّ هذا المنهجَ ـ في انتظارِ النصرِ عن طريقِ الالتجاءِ إلى غيرِ اللهِ تعالى، مع عدَمِ اتخاذِ الأسبابِ ـ يخالِفُ نهجَ النبيِّ ﷺ الذي بَثَّ دعوتَهُ بالسعيِ والعمَلِ، والمِحْرابِ والمِنبَرِ، ورَدَّ مهاجميهِ بالسيفِ والسِّنان.

ولو كان الأمرُ كما يَظُنُّ مَن يعتمِدُ على رُوحانيَّاتِ الصالِحِين، لكانت رُوحانيَّةُ النبيِّ ﷺ أحقَّ بدفعِ المشرِكين، ولم تُدْمَ جبهتُهُ الشريفةُ، وتُكسَرْ رَبَاعِيَتُهُ، ويُقتَلْ عَمُّهُ وأصحابُهُ في أُحُدٍ وغيرِها مِن الغزواتِ والسرايا.

كما تعجَّب الخالِصيُّ ممَّن يَلجَؤُونَ إلى العبَّاسِ بنِ عليٍّ، ويطلُبونَ منه المَدَدَ، وقضاءَ حوائجِهِم، معتبِرًا أنَّ مثلَ هذه العقائدِ تُورِثُ القعودَ والاتكالَ،

= في أنحاءٍ كثيرةٍ مِن العالم الإسلامي. «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٤٣٩)، و«الموسوعة الميسرة» (١/ ٢٦٥).

(١) «رسالة المجاهد الأكبر الإمام الخالصي إلى أحمد قوام السلطنة» (٩١ ـ ٩٢).

(٢) [قلتُ: هذا الدعاءُ مِن صاحب كتاب «أعلام التصحيح والاعتدال»، وأنا أتحفَّظُ على هذا؛ لأني لا أدري على ماذا مات الخالِصي].

في حينِ أنَّ العباسَ إنَّما قُتِلَ في سبيلِ دفاعِهِ عن الحقِّ، مع أمِّهِ وإخوتِهِ وأصحابِهِ وأهلِ بيتِهِ الذين أُسِرَ كثيرٌ منهم، «ولو كان النجاحُ بغيرِ العمَلِ، لكان العبَّاسُ وسيِّدُهُ الحسينُ عليه السلام أَوْلى بهذا النصرِ، ولما استُشهِدُوا جميعًا»[١]. اهـ[٢].

المَفسَدةُ السابعةُ:

أنَّ هذا الفعلَ ـ وهو البناءُ على القبورِ وما يَلزَمُ منه مِن بَذْلِ الطاقاتِ، وصرفِ الأموالِ الطائلةِ، وتعلُّقِ الناسِ بهذه القبورِ، ودعائِها مِن دونِ اللهِ، والاستغاثةِ بها، والذبحِ لها، وغيرِ ذلك ـ هو إلغاءٌ للعقلِ الذي أنعَمَ اللهُ عز وجل به على البشَرِ، ولا يخفى أنَّ الشرعَ قد جاء بحفظِ الضروريَّاتِ الخمسِ، ومنها العقلُ؛ ولذا قد حرَّم اللهُ عز وجل كلَّ ما يؤدِّي إلى تغييبِ وإلغاءِ العقلِ؛ فهؤلاءِ بأفعالِهِم هذه يَدْعُونَ الناسَ إلى إلغاءِ عقولِهِم، وكفى بهذا مَفْسَدةً.

وقد تقدَّم ذكرُ أمثلةٍ على ذلك؛ ومِن ذلك: ما جاء في كتابِ «دَمْعةٍ على التوحيدِ»: «ومِن الحِيلِ الرائجةِ لإقامةِ ضَريحٍ أو مَشهَدٍ: نَسْجُ الكراماتِ حول الشخصِ المزعومِ بأنَّه وليٌّ، أو حول المكانِ المزعومِ بأنَّه مكانُ وليٍّ.

فممَّا يُنسَجُ حول الأشخاصِ: ما حدَثَ مع الشيخِ صالحٍ أبي حديدٍ الذي كان [هو] وبعضُ صحبِهِ مِن قُطَّاعِ الطريقِ، وحين كُشِفَ أمرُهُ، هرَبَ ولجَأَ إلى بيتِ مغنِّيةٍ مشهورةٍ، فأخفَتْهُ وادَّعَتْ أنَّه مجنونٌ، ووضَعَتْ في رِجلَيْهِ قَيْدًا مِن حديدٍ، وقد اعتُقِلَ لسانُهُ مِن شِدَّةِ الخوفِ، ثم أشاعت هي والمجتمِعونَ مِن حولِهِ: أنَّ له كَراماتٍ وإخبارًا بالمغيَّباتِ؛ فأقبَلَ عليه الناسُ بالهدايا والنذورِ حتى ذاع صِيتُهُ، وزاره الخديوي إسماعيلُ، واستبشَرَ به، وبنى له قبرًا بقُبَّةٍ عاليةٍ بعد وفاتِهِ، ووقَفَ عليه الأرضَ وغيرَها.

ومِن ذلك: مسجدٌ في حلَبَ، وعُرِفَ بمسجدِ العُرْيانِ، يعتقِدُ أهلُ

---

(١) ينظر: «رسالة المجاهد الأكبر الإمام الخالِصي إلى أحمد قوام السلطنة» (٩٢).

(٢) «أعلام التصحيح والاعتدال» (٣١١ ـ ٣١٣)، وما سبَقَ مِن حواشي في هذا المَقطَعِ منه، إلا ما كان بين معقوفَيْن.

المَحَلَّةِ الموجودُونَ بها: أنَّه عُرِفَ بالعُرْيانِ؛ لأنَّه في أكثرِ أوقاتِهِ يتجرَّدُ مِن ثيابِهِ، ويدَّعونَ أنَّ ذلك لغلَبَةِ الحالِ عليه.

وشبيهٌ بذلك: مجذوبٌ اسمُهُ عليٌّ البكريُّ، كان يطوفُ الشوارعَ عُرْيانًا، فعمَدَ أخوه بعد موتِهِ إلى أحدِ مساجدِ القاهرةِ، واجتزَأَ نصفَهُ ظُلْمًا، وجعَلَهُ ضريحًا لأخيه؛ ليَرِدَ إليه الناسُ مِن كلِّ أنحاءِ القُطْر». اهـ(١).

المَفسَدةُ الثامنةُ: التشبُّهُ بالكفَّارِ أهلِ التجبُّرِ والضلالِ:

البناءُ على القبورِ في الأصلِ إنَّما هو مِن فعلِ الكُفَّارِ وأهلِ الضلالِ والجبابرةِ؛ كالفراعنةِ، وكُفَّارِ أهل الكتابِ، والمشرِكينَ مِن أهلِ الجاهليَّةِ، وقد جاء الشرعُ بتحريمِ التشبُّهِ بهم ومباينتِهِم.

أو يكونُ هذا العمَلُ مِن فعلِ مَن تعلَّق بالميِّتِ وهامَ به، حتى ملَكَ عليه فؤادَهُ؛ استمتاعًا بالميِّتِ بزعمِهِ، وتعليلًا بالنَّفْسْ، وتخييلًا باستصحابِ المألوفِ مِن الأُنْسْ، ومكابَرةً للحِسّ؛ كما يتعلَّلُ بالوقوفِ في الأطلالِ الباليهْ، ومخاطَبةِ المنازِلِ الخاليهْ(٢).

كما فعَلَ الإمبراطورُ شاهْ جِهَان، أو جِيهَانَ الذي حكَمَ الهندَ مِن نحوِ ٤٠٠ سنةٍ، حين شيَّد بناءً ضخمًا تكريمًا لزوجتِهِ بزعمِهِ، والتي اسمُها مُمْتَازْ محلّ(٣)، وأنَّها عندما كان ذلك في عام ١٦٣٠م، حَزِنَ عليها حزنًا شديدًا، وقرَّر أن يُقِيمَ لها أجملَ مَقبَرةٍ يُمكِنُ أن يشاهِدَها إنسانٌ(٤)، فاستدعى المهندِسينَ المِعْمارِيِّينَ مِن كافَّةِ أنحاءِ العالَمِ؛ ليتعاونوا في وضع تصميم مميَّزٍ لهذا البناءِ، وبعدَ ١٨ عامًا أصبحَ البناءُ جاهِزًا، بعدَ أنِ اشترَكَ في تنفيذِهِ أكثرُ مِن ٢٠ ألفَ عامِلٍ.

---

(١) «دَمْعة على التوحيد» (ص٢٤).

(٢) اقتباسٌ من كلام لابن المنيِّر. ينظر: «فتح الباري» (٣/ ٢٠٠).

(٣) تعني كلمة «تاج محل»: قصرَ التاج؛ والمؤرِّخون في عهد شاه جيهان كانوا يُطلِقونَ عليه روزا ممتاز محل؛ أي: ضريح ممتاز محل.

(٤) وهذا مِن تلاعُبِ الشيطانِ به.

وهذا الفعلُ ـ كما أنَّه مردودٌ شرعًا ـ فهو مرفوضٌ عقلًا؛ لأنَّه تضييعٌ للطاقاتِ والأموالِ والجهودِ والأوقاتِ بلا فائدةٍ منه، بل بما يعودُ بالضَّرَرِ، ويُوقِعُ في الشركِ والكفرِ.

ولبيانِ ذلك سأذكُرُ هنا وصفًا لأحدِ القبورِ، وما فُعِلَ عندها مِن الأبنيةِ الضخمةِ، وما أُنفِقَ فيها مِن الأموالِ الطائلةِ، وهو ما يسمَّى مشهدَ أميرِ المؤمِنين عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﵁؛ فقد ذُكِرَ أنَّ أوَّلَ مَن بنى عليه مَشهَدًا محمَّدُ بنُ زيدِ بنِ الحسَنِ أميرُ طَبَرِسْتَانَ، ثم بناه عبدُ اللهِ بنُ حَمْدانَ أحدُ أمراءِ الدولةِ الحَمْدانيَّةِ، فعقَدَ عليه قُبَّةً عظيمةً في زينةٍ وسيمةٍ، وبها مِن الذهبِ الإِبريزِ والجواهرِ وخالِصِ اللُّجَيْنِ ـ الفِضَّةِ ـ وأنواعِ الفُرُشِ الفاخرةِ، ما يَكِلُّ عنه قلمُ الحاصِرِ.

وفي «التاريخ النَّجَفيِّ»: «إنَّ عدَدَ القبابِ التي شُيِّدَتْ على القبرِ بلَغَ ثمانيَ، **أولُها**: قُبَّةُ الرشيدِ، **وآخِرُها**: القُبَّةُ الحاليَّةُ التي غَشَّاها بالذهبِ نادرشاه في سنةِ ١١٥٦هـ، ويتوسَّطُ المشهدَ صَحْنٌ على رَحْبةٍ مفروشةٍ بالرُّخَامِ الأبيضِ، وله خمسةُ أبوابٍ، وجُدْرانُهُ مغشَّاةٌ بالآجُرِّ القاشانيِّ الملوَّنِ البديعِ، ويلي هذا الصَّحْنَ مِن جهةِ الشرقِ: إيوانٌ واسعٌ كبيرٌ، يبلُغُ ارتفاعُهُ قُرْبَ أربعينَ مترًا، كما يبلُغُ طولُهُ ٤٥ مترًا، وهو مسقَّفٌ، سُقُفُهُ مع جُدْرانِهِ كلِّها مغشَّاةٌ بقِطَعِ الذهبِ، وفي ركنَيْهِ مِئْذَنتانِ مغشَّاتانِ بالذهبِ الإبريزِ أيضًا، تؤثِّرانِ في النفوسِ أثرًا بليغًا، ويلي كلَّ ما تقدَّم: الحَضْرةُ المقدَّسةُ ذاتُ الهَيْبةِ والجلالِ(١)، والرَّوْعةِ الكريمةِ، واللآلِئِ الثمينةِ، كما عُلِّقَتْ فيها الثُّرَيَّاتُ التي فيها الشموعُ طوالَ الليلِ(٢)، وفوق الضريحِ قِندِيلٌ معلَّقٌ بسلسةٍ مِن الذهبِ الخالصِ، مرصَّعٌ

---

(١) [وهذا مِن تلاعُبِ الشيطانِ بهم؛ حتى إذا أتى الجهَّالُ والأغرارُ إلى هذا المكانِ، وقَعُوا في الغلوِّ بالقبرِ وصاحبِهِ، فدعَوْهُ مِن دونِ اللهِ تعالى وصرَفُوا له العبادة].

(٢) وجدرانُ هذه الحضرةِ مغشَّاةٌ بالفُسَيْفِساءِ المطيَّنةِ، والرُّخامِ الإيتاليِّ البديعِ، وقطعِ المرايا المختلِفةِ الأشكالِ والحجومِ، والمصابيحِ الكَهْرَبائيَّةِ العديدةِ، كما أنَّ أرضَها مفروشةٌ بالرُّخامِ الأزرقِ اللطيفِ، وفيها أربعةُ أبوابٍ مِن الفِضَّةِ، وخامسٌ من البُرُنْزِ، ويتوسَّطُ هذه الحَضْرةَ المَرْقَدُ العَلَويُّ المطهَّرُ، يحيطُ به مَشبَكانِ؛ أحدُهما: مِنَ الفِضَّةِ =

بأثمَنِ الأحجارِ اليتيمةِ، ومِن جملتِها ماسَةٌ يبالَغُ في ثمنِها كثيرًا، وتعلو الحَضْرةَ قُبَّةٌ جسيمةٌ مغشَّاةٌ بالذهبِ الإبريزِ، ومرتفِعةٌ إلى علوٍّ شاهِقٍ، والظاهرُ: أنَّها أرفعُ قبابِ آلِ البيتِ جميعًا، وقد غُشِّيَتْ هذه القُبَّةُ بالذهبِ في عام ١١٥٦هـ»[(١)].

ولو أنَّ شخصًا بنى له بيتًا، وجعَلَهُ قصرًا مَشِيدًا، وبناءً فَخْمًا، وزيَّنَهُ بالذهبِ، ورصَّعَهُ بالجواهرِ، وأنفَقَ عليه الأموالَ الكثيرةَ، والأوقاتَ المديدةَ، لَعَدُّوا هذا سَفَهًا منه، ونقصًا في عقلِهِ، ولاستحَقَّ أن يُحجَرَ على مالِهِ؛ فكيف يُفعَلُ مثلُ هذا أو أشَدُّ منه في ميِّتٍ قد مات وانتقَلَ إلى الدارِ الآخِرةِ؟!

فهذا أشدُّ مِن الأوَّلِ في استنكارِهِ شرعًا، وردِّهِ عقلًا.

المفسدةُ التاسعةُ: نَشْرُ الكَذِبِ والخُرَافةِ:

مِن المفاسِدِ العظيمةِ التي تحصُلُ بسببِ البناءِ على القبورِ وتعظيمِها: نَشْرُ الكذبِ والخُرَافةِ في المجتمَعِ الإسلاميِّ؛ **وبيانُ ذلك مِن عِدَّةِ وجوهٍ:**

أوَّلًا: ما يزعُمُهُ بعضُ الناسِ مِن: «أنَّ هذا قبرُ النبيِّ فلانٍ»؛ وهذا كثيرٌ، وقَلَّ أن يُوجَدَ نبيٌّ ذكَرَهُ اللهُ تعالى في القرآنِ إلا ويزعُمون أنَّ قبرَهُ في المكانِ الفلانيِّ، وقد يَجعَلونَ له عِدَّةَ قبورٍ؛ وهذا كلُّهُ مِن الكذب.

كما زعَمُوا: أنَّ هذا قبرُ آدمَ ويوسفَ وغيرِهما مِن الأنبياءِ عليهم الصلاةُ والسلام، بل وأحيانًا يذكُرون أنَّ هذا القبرَ هو قبرُ زوجةِ النبيِّ فلانٍ؛ كما زعَمُوا فيما يتعلَّقُ بحوَّاءَ، وسارَةَ زوجةِ إبراهيمَ، وأحيانًا يزعُمُونَ: أنَّ هذا

= الناصِعةِ البياضِ، وهو الخارجيُّ، والآخَرُ: مِن الحديدِ الفُولاذيِّ، وهو الداخِليُّ، وتعلو المَشبَكَ الأوَّلَ كتاباتٌ من القرآنِ مع أبياتٍ مِن الشعرِ لابنِ أبي الحديدِ، وفي كلِّ ركنٍ مِن أركانِهِ الأربعةِ رُمَّانةٌ مِن الذهبِ، يبلُغُ قُطْرُها زُهاءَ النصفِ متر، ويتوسَّطُ المَشبَكَ الحديديَّ الداخليَّ مَصطَبةٌ مِن الخشبِ المرصَّعِ بالعاجِ والمنقوشِ عليه بعضُ الآياتِ القرآنيَّةِ، وتحتَها المَرْقَدُ الشريف.

(١) «القبوريَّة» لأحمد المعلم (ص١٥٦)؛ وما فيه من حواشي منه، إلا ما كان بين معقوفَيْن.

القبرَ هو قبرُ أمِّ النبيِّ فلانٍ؛ كما هو بالنسبةِ ليوسفَ عليه السلام، أو إخوتِهِ؛ مثلُ ما زعَمُوا لبيا مِن إخوةِ يوسفَ عليه السلام، وولدَيْنِ لهارونَ، وكما زعَمُوا ذلك أيضًا لنبيِّنا محمَّدٍ ﷺ؛ فقد زعَمُوا: أنَّ هناك قبرًا لوالدِ نبيِّنا ﷺ عبدِ اللهِ.

قال محمَّدُ بنُ جعفرٍ الكَتَّانيُّ(١): «وممَّا زُرْناهُ بها(٢) مِن المزاراتِ: ضريحُ سيِّدِنا عبدِ اللهِ والِدِهِ ﷺ؛ وهو مشهورٌ داخلَ المدينةِ بزُقَاقِ الطوالِ». انتهى.

قلتُ: وهذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ والدَهُ ﷺ مات في الجاهليَّةِ قبل البَعْثةِ؛ فكيف يَعلَمونَ قبرَهُ؟!

وكذا أيضًا: حَلِيمةُ السَّعْديَّةُ؛ قال الكَتَّانيُّ(٣): «ثم ضريحُ مولاتِنا حَلِيمة في القُبَّةِ التي نُسِبَ إليها، ولا يُعرَفُ لذلك أصلٌ».

بل زعَمُوا: أنَّ هناك أَضرِحةً لأجدادِهِ عليهم السلام، وضريحًا لعبدِ المطَّلبِ وعبدِ مَنَافٍ، وقريبٌ منهما قبرُ أبي طالبٍ، بل الأشَدُّ مِن ذلك: أنَّهم قد يختلِقونَ أسماءَ أنبياءَ ليس لهم ذكرٌ في كتابِ اللهِ ﷻ، ولا في سُنَّةِ رسولِهِ ﷺ.

ثانيًا: ومِن الأكاذيبِ والخُرَافاتِ التي تحصُلُ بسببِ ذلك: أنَّهم جعَلُوا للشخصِ الواحدِ عِدَّةَ قبورٍ، وهذا كذبٌ واضحٌ؛ لأنَّه منافٍ للعقل.

قال صاحبُ «الرحلةِ الساميةِ» تحت عنوانِ: «بعضِ مَزَاراتِ بَيرُوتَ: سيِّدُنا يحيى بالشام، وقيل لنا: «إنَّ له ضريحًا آخَرَ بصَيْدا، ومنهم: مَن يزعُمُ أنَّ يدَهُ اليُمنى ببَيرُوتَ، ورأسَهُ بالشامِ، وجسدَهُ بصَيْدا، واللهُ أعلم بحقيقةِ الحال».

فانظُرْ إلى هذه الخُرَافاتِ واعجَبْ!

قلتُ: ومثلُ هذا فيما يتعلَّقُ بالحسينِ رضي الله عنه؛ فهناك عِدَّةُ قبورٍ نُسِبَتْ إليه، في العراقِ، والشامِ، ومصرَ، وقد يكون نُسِبَ له أكثرُ مِن ذلك!

---

(١) في كتابِهِ «الرحلة السامية» (ص٢٢٦). (٢) أي: المدينة.
(٣) «الرحلة السامية» (ص٢٢٨).

ووقَعَ مثلُ هذا لعبدِ القادرِ الجِيلَانيِّ؛ قال الأديبُ مصطفى المَنفَلُوطيُّ[(١)]:

«كتَبَ إليَّ أحدُ علماءِ الهندِ كتابًا يقولُ فيه: «إنَّه اطَّلَعَ على مؤلَّفٍ ظهَرَ حديثًا بلغةِ «التامِيلِ»، وهي لغةُ الهنودِ الساكِنِينَ بناقُورَ ومُلحَقاتِها بجنوبِ مِدْراس، **موضوعُهُ**: «تاريخُ حياةِ السيِّدِ عبدِ القادرِ الجِيلانيِّ، وذِكْرُ مناقبِهِ وكراماتِه»، فرأى فيه مِن الصفاتِ والألقابِ ـ التي وصَفَ بها الكاتبُ السيِّدَ عبدَ القادرِ ولقَّبه بها ـ صفاتٍ وألقابًا هي بمقامِ الألوهيَّةِ أليَقُ منها بمقامِ النبوَّةِ، فضلًا عن مقامِ الوَلَايةِ؛ كقولِهِ: «سَيِّدُ السمٰواتِ والأرضِ»، و«النفَّاعُ الضرَّارُ»، و«المتصرِّفُ في الأكوانِ»، و«المطَّلِعُ على أسرارِ الخليقةِ»، و«مُحيِي الموتى»، و«مُبرِئُ الأعمى والأبرَصِ والأكمَهِ»، و«أمرُهُ مِن أمرِ اللهِ»، و«ماحي الذنوبِ»، و«دافعُ البلاءِ»، و«الرافعُ الواضعُ»، و«صاحبُ الشريعةِ»، و«صاحبُ الوجودِ التامِّ»، إلى كثيرٍ مِن أمثالِ هذه النعوتِ والألقاب!

ويقولُ الكاتبُ: «إنَّه رأى في ذلك الكتابِ فصلًا يَشرَحُ فيه المؤلِّفُ الكيفيَّةَ التي يجبُ أن يتكيَّفَ بها الزائرُ لقبرِ السيِّدِ عبدِ القادرِ الجِيلانيِّ يقولُ فيه:

«أوَّلُ ما يجبُ على الزائرِ: أن يتوضَّأَ وضوءًا سابغًا، ثم يصلِّيَ ركعتَيْنِ بخشوعٍ واستحضارٍ، ثم يتوجَّهَ إلى تلك الكعبةِ المشرَّفةِ، وبعد السلامِ على صاحبِ الضريحِ المعظَّمِ، يقولُ:

«يا صاحبَ الثَّقَلَيْنِ، أَغِثْني، وأَمِدَّني بقضاءِ حاجتي، وتفريجِ كُرْبتي، أَغِثْني يا مُحيِيَ الدِّينِ عبدَ القادِرِ، أَغِثْني يا وليُّ عبدَ القادرِ، أَغِثْني يا سلطانُ عبدَ القادرِ، أَغِثْني يا بادشاه عبدَ القادرِ، أَغِثْني يا خوجه عبدَ القادر».

«يا حَضْرةَ الغَوْثِ الصَّمَدانيِّ، يا سيِّدُ عبدَ القادرِ الجِيلانيَّ؛ عبدُكَ ومُريدُكَ مظلومٌ عاجزٌ، محتاجٌ إليك في جميعِ الأمورِ في الدِّينِ والدنيا والآخِرة!».

ويقولُ الكاتبُ أيضًا: «إنَّ في بلدةِ «ناقُورَ» في الهندِ قبرًا يسمَّى: «شاه

---

(١) [في كتابه: «النظرات» (ص٣١١ ـ ٣١٦ ط. دار الجيل)].

الحميد»، وهو أحدُ أولادِ السيِّدِ عبدِ القادرِ ـ كما يزعُمون ـ وأنَّ الهنودَ يسجُدونَ بين يدَيْ ذلك القبرِ سجودَهُم بين يدَيِ اللهِ، وأنَّ في كلِّ بلدةٍ مِن بُلْدانِ الهنودِ وقُرَاها مَزارًا يمثِّلُ مَزارَ السيِّدِ عبدِ القادرِ؛ فيكونُ القِبْلَةَ التي يتوجَّهُ إليها المسلِمونَ في تلك البلادِ، والمَلجأَ الذي يَلجَؤونَ في حاجاتِهم وشدائدِهم إليه، ويُنفِقونَ مِن الأموالِ على خِدْمتِهِ وسَدَنَتِه، وفي موالِدِهِ وحَضَراتِهِ ما لو أُنفِقَ على فقراءِ الأرضِ جميعًا، لصاروا أغنياءَ».

هذا ما كتَبَهُ إليَّ ذلك الكاتبُ، ويَعلَمُ اللهُ أنِّي ما أتمَمْتُ قراءةَ رسالتِهِ حتى دارت بي الأرضُ الفضاءُ، وأظلَمَتِ الدنيا في عينيَّ؛ فما أُبصِرُ ممَّا حولي شيئًا؛ حُزْنًا وأَسَفًا على ما آلَتْ إليه حالةُ الإسلامِ بين أقوامٍ أنكَروهُ بعدما عرَفُوه، ووضَعُوهُ بعدَما رفَعُوه، وذهَبُوا به مذاهبَ لا يَعرِفُها، ولا شأنَ له بها.

أيُّ عَيْنٍ يجمُلُ بها أن تستبقِيَ في مَحاجِرِها قَطْرةً واحدةً مِن الدمعِ، فلا تُريقَها أمامَ هذا المَنظَرِ المؤثِّرِ المُحزِنِ: مَنظَرِ أولئك المسلِمينَ وهم رُكَّعٌ سُجَّدٌ على أعتابِ قبرٍ، ربَّما كان بينَهم مَن هو خيرٌ مِن ساكِنِهِ في حياتِه؛ فأحرى أن يكون كذلك بعد مماتِه؟!

أيُّ قلبٍ يستطيعُ أن يستقِرَّ بين جَنْبَيْ صاحبِهِ ساعةً واحدةً، فلا يَطِيرَ جَزَعًا حينما يرى المسلِمينَ أصحابَ دِينِ التوحيدِ، أكثرَ مِن المشركِينَ إشراكًا باللهِ، وأوسعَهُمْ دائرةً في تعدُّدِ الآلهةِ وكثرةِ المعبوداتِ؟!

ولِمَ يَنقِمُ المسلِمونَ التثليثَ مِن المسيحِيِّين؟! لِمَ يَحمِلونَ لهم في صدورِهم تلك المَوجِدةَ، وذلك الضِّغْنَ؟! وعَلَامَ يحارِبونهم؟! وفيما يقاتِلونهم وهم لم يبلُغُوا مِن الشركِ مَبلَغَهم؟! ولم يُغرِقُوا فيه إغراقَهم؟!

يَدِينُ المسيحيُّون بآلهةٍ ثلاثةٍ، ولكنَّهم يشعُرون بغَرَابةِ هذا التعدُّدِ وبُعْدِهِ عن العقلِ، فيتأوَّلونَ فيه؛ يقولون: «إنَّ الثلاثةَ في حُكْمِ الواحدِ»، أمَّا المسلِمونَ: فيَدِينونَ بآلافٍ مِن الآلهةِ أكثَرُها جُذُوعُ أشجارٍ، وجُثَثُ أمواتٍ، وقِطَعُ أحجارٍ؛ مِن حيثُ لا يشعُرون!

كثيرًا ما يُضمِرُ الإنسانُ في نفسِهِ أمرًا وهو لا يشعُرُ به، وكثيرًا ما تشتمِلُ

نفسُهُ على عقيدةٍ خفيَّةٍ لا يُحِسُّ باشتمالِ نفسِهِ عليها، ولا أرَى مثَلًا لذلك أقرَبَ مِن المسلِمِينَ الذين يلتجِئُونَ في حاجاتِهم ومطالِبِهم إلى سُكَّانِ القبورِ، ويَتضرَّعونَ إليهم تضرُّعَهُمْ للإلهِ المعبودِ، فإذا عتَبَ عليهم في ذلك عاتبٌ، قالوا: «إنَّا لا نعبُدُهم، وإنَّما نتوسَّلُ بهم إلى اللهِ»؛ كأنَّهم يشعُرونَ أنَّ العبادةَ ما هم فيه، وأنَّ أكبَرَ مَظهَرٍ لألوهيَّةِ الإلٰهِ المعبودِ: أن يَقِفَ عبادُهُ بين يدَيْهِ ضارِعِينَ خاشِعِين، يَلتمِسونَ إمدادَهُ ومعونتَهُ؛ فهم في الحقيقةِ عابِدونَ لأولئك الأمواتِ مِن حيثُ لا يشعُرون.

جاء الإسلامُ بعقيدةِ التوحيدِ؛ لِيَرفَعَ نفوسَ المسلِمِين، ويَغرِسَ في قلوبِهم الشرَفَ والعِزَّةَ والأَنَفةَ والحَمِيَّهْ، ولِيُعتِقَ رقابَهم مِن رِقِّ العبوديَّهْ؛ فلا يَذِلَّ صغيرُهم لكبيرِهم، ولا يَهابَ ضعيفُهم قويَّهم، ولا يكونَ لذي سلطانٍ بينهم سلطانٌ إلا بالحقِّ والعَدْل، وقد ترَكَ الإسلامُ - بفضلِ عقيدةِ التوحيدِ - ذلك الأثَرَ الصالحَ في نفوسِ المسلِمِينَ في العصورِ الأولى؛ فكانوا ذوي أَنَفةٍ وعِزَّةٍ، وإباءٍ وغَيْرةٍ؛ يَضرِبونَ على يدِ الظالم إذا ظلَمَ، ويقولون للسلطانِ إذا جاوَزَ حَدَّهُ في سلطانِهِ: «قِفْ مكانَك، ولا تَغْلُ في تقديرِ مِقْدارِ نفسِك؛ فإنَّما أنت عبدٌ مخلوقٌ، لا ربٌّ معبودٌ، واعلَمْ أنْ لا إلٰهَ إلا اللهُ».

هذه صورةٌ مِن صُوَرِ نفوسِ المسلِمِينَ في عصرِ التوحيدِ؛ أمَّا اليومَ، وقد داخَلَ عقيدتَهم ما داخَلَها مِن الشركِ الباطنِ تارَةً، والظاهرِ أخرى، فقد ذَلَّتْ رقابُهم، وخفَقَتْ رؤوسُهم، وضرِعَتْ نفوسُهم، وفتَرَتْ حميَّتُهم؛ فرَضُوا بخُطَّةِ الخَسْفِ، واستناموا إلى المنزِلةِ الدنيا؛ فوجَدَ أعداؤُهم السبيلَ إليهم، فغلَبُوهم على أمرِهم، وملَكُوا عليهم نفوسَهم وأموالَهم، ومَواطِنَهم ودِيارَهم؛ فأصبَحُوا مِن الخاسِرين.

واللهِ، لن يسترجِعَ المسلِمون سالِفَ مجدِهم، ولن يبلُغُوا ما يريدون لأنفسِهم مِن سعادةِ الحياةِ وهناءَتِها، إلا إذا استرجَعُوا قبلَ ذلك ما أضاعوه مِن عقيدةِ التوحيدِ. وإنَّ طلوعَ الشمسِ مِن مَغرِبِها، وانصبابَ ماءِ النهرِ في مَنبَعِه، أقرَبُ مِن رجوعِ الإسلامِ إلى سالِفِ مجدِه، ما دام المسلِمون يَقِفونَ بين يدَي الجِيلانيِّ كما يَقِفونَ بين يدَي اللهِ، ويقولون للأوَّلِ كما يقولون للثاني: «أنتَ المتصرِّفُ في الكائناتْ»، و«أنتَ سيِّدُ الأَرَضِينَ والسمٰواتْ».

إنَّ اللهَ أغيرُ على نفسِهِ مِن أن يُسعِدَ أقوامًا يَزدَرُونَهُ ويَحتقِرونَهُ ويتَّخِذونَهُ وراءَهم ظِهْرِيًّا؛ فإذا نزَلَت بهم جائحةٌ، أو ألَمَّت بهم مُلِمَّةٌ، ذكَرُوا الحجَرَ قبل أن يذكُروهْ، ونادَوُا الجِذْعَ قبل أن ينادُوهْ...

يا قادةَ الأمَّةِ ورؤساءَها، عذَرْنا العامَّةَ في إشراكِها وفسادِ عقائدِها، وقُلْنا: «إنَّ العامِّيَّ أقصرُ نظرًا، وأضعَفُ بصيرةً مِن أن يَتصوَّرَ الألوهيَّةَ إلا إذا رآها ماثلةً في: النُّصُبِ، والتماثيلِ، والأضرِحةِ، والقبورِ؛ فما عُذْرُكم أنتم وأنتم تَتْلُونَ كتابَ اللهِ، وتَقرَؤونَ صفاتِهِ ونعوتَهُ، وتَفهَمونَ معنى قولِهِ تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥]، وقولِهِ مخاطِبًا نبيَّهُ: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقولِهِ: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰۚ﴾ [الأنفال: ١٧]؟!

إنَّكم تقولونَ في صباحِكم ومسائِكم، وغُدُوِّكم ورَوَاحِكم:

وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعِ مَنْ سَلَفْ ... وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعِ مَنْ خَلَفْ

فهل تعلمون أنَّ السلَفَ الصالحَ كانوا يجصِّصون قبرًا، أو يتوسَّلون بضريحٍ؟! وهل تعلمون أنَّ واحدًا منهم وقَفَ عند قبرِ النبيِّ ﷺ أو قبرِ أحدٍ مِن أصحابِهِ وآلِ بيتِهِ يسألُهُ قضاءَ حاجةٍ أو تفريجَ همٍّ؟!

وهل تعلمون أنَّ الرِّفاعيَّ والدُّسوقيَّ والجِيلانيَّ والبَدَويَّ أكرَمُ عند اللهِ وسيلةً إليه مِن الأنبياءِ والمرسَلِين، والصحابةِ والتابِعِين؟!

وهل تعلمون أنَّ النبيَّ ﷺ حينما نهى عن إقامةِ الصُّوَرِ والتماثيلِ نهى عنها عَبَثًا ولَعِبًا؟! أم مخافةَ أن تُعِيدَ للمسلِمِينَ جاهليَّتَهم الأُولى؟!

وأيُّ فرقٍ بين الصُّوَرِ والتماثيلِ وبين الأَضرِحةِ والقبورِ، ما دام كلٌّ منها يَجُرُّ إلى الشركِ ويُفسِدُ عقيدةَ التوحيدِ؟!

واللهِ، ما جَهِلْتُم شيئًا مِن هذا؛ ولكنَّكم آثَرْتُمُ الحياةَ الدنيا على الآخِرةِ؛ فعاقَبَكم اللهُ على ذلك بسلبِ نِعْمتِكم، وانتقاضِ أَمْرِكم، وسلَّط عليكم أعداءَكم يسلُبُون أوطانَكم، ويستعبِدون رقابَكم، ويخرِّبون ديارَكم، واللهُ شديدُ العقاب». اهـ. كلامُ المنفلوطيِّ.

ومِن الأكاذيبِ التي تحصُلُ بسببِ ذلك ما ينسُبونُهُ مِن آثارٍ للأنبياءِ والرُّسُلِ عليهم الصلاةُ والسلام، ومنهم نبيُّنا محمَّدٌ ﷺ.

قال صاحبُ «الرحلةِ الساميةِ»[١]: «وزُرْنا أيضًا الآثارَ النبويَّةَ وغيرَها التي بالمَشهَدِ الحُسَيْنيِّ بمحِلٍّ قريبٍ مِن رأسِهِ، بخِزانةٍ به تُفتَحُ في الأيامِ الفاضِلةِ، وقد فُتِحَتْ في اليومِ السابعِ والعشرينَ مِن رمضانَ، وفيه زُرْناها وتبرَّكْنا، لكِنْ لم نشاهِدْها عِيَانًا، وإنَّما شاهَدْنا أَغشِيتَها وما هي ملفوفة كتابة أخرى ببيانِ جميعِ ما في الخِزانةِ؛ **ونصُّها**:

«ذِكْرُ ما هو محفوظٌ في الخِزانةِ المبارَكةِ مِن آثارِ المصطفى ﷺ، وآثارِ خلفائِهِ رضي الله عنهم أجمعين، تشتمِلُ هذه الخِزانةُ مِن الآثارِ النبويَّةِ الشريفةِ على قطعةٍ مِن قميصِهِ الشريفِ، ومُكْحُلةٍ، ومِرْوَدَيْنِ، وقطعةٍ مِن القضيبِ الشريفِ، وشعرتَيْنِ مِن اللِّحْيةِ الشريفةِ، وبها أيضًا مُصْحَفانِ كريمانِ بالخطِّ الكوفيِّ؛ أحدُهُما: بخطِّ سيِّدِنا عثمانَ بنِ عَفَّانَ رضي الله عنه، والآخَرُ: بخطِّ الإمامِ سيِّدنا عليٍّ كرَّم اللهُ وجهَه».

وقال أيضًا[٢]: «ثم زُرْنا مِحْرابَ الرُّخَامِ الملاصِقَ لدربوزِ الخشَبِ المحيطِ بالصخرةِ الذي يكونُ المستقبِلَ للقِبْلةِ والصخرةِ معًا، وذكَرَ لنا الدالُّ أنَّه مِحْرابُ النبيِّ ﷺ، وأنَّه في ليلةِ الإسراءِ بالأنبياءِ والملائكة».

وزعَمُوا شيئًا مِن هذا لنبيِّ اللهِ يحيى عليه السلام؛ قال صاحبُ «الرحلةِ الساميةِ»[٣]: «وما زُرْناهُ بها[٤] مِن المزاراتِ: سيِّدُنا يحيى، فيه شَعْرتانِ مِن شعرِهِ عليه السلام، يُزارَانِ به، زُرْناهُ أيضًا».

قلتُ: فانظُرْ إلى هذه الأكاذيبِ؛ فمَن الذي أخبَرَهُم بذلك؟! وما هو دليلُهُم على ما يقولون؟!

وقال أيضًا[٥]: «وممَّا زُرْناه بها[٦] مِن المزاراتِ والأَضرِحةِ: سيِّدُنا

(١) (ص١٣٣ ـ ١٣٥).
(٢) (ص٢٩٥).
(٣) (ص٢٤٥).
(٤) أي: بيروت.
(٥) (ص٢٧٥ ـ ٢٧٦).
(٦) أي: دمشق.

يحيى ﷺ بالجامعِ الأُمَويِّ في وسَطِه، والرأسُ الحُسَيْنيُّ بمسجدٍ داخلَ الجامعِ الأُمَويِّ بجانبِ صَحْنِهِ، وإلى جانبِ مَحَلِّ الرأسِ شَعْرتانِ مِن شعرِهِ ﷺ تزارانِ أيضًا».

وقال أيضًا في «مزاراتِ القدسِ الشريفِ»[1]: «... وأمامَهُ متَّصِلًا بدربوزِ الصخرةِ أيضًا مِحْرابٌ آخَرُ صغيرٌ مِن رخامٍ يُنسَبُ لسيِّدِنا إدريسَ ﷺ، صلَّيْنا فيه أيضًا، ودعَوْنا.

وفوق هذا الثاني بقريبٍ بجانبِ الصخرةِ: أَثَرُ قدَمٍ طويلةٍ تُنسَبُ لسيِّدِنا إدريسَ؛ تبرَّكْنا به أيضًا».

وقال أيضًا[2]: «وممَّا زُرْناهُ به: قُبَّةُ السلسلةِ بإزاءِ بابٍ شرقيٍّ مِن مسجدِ الصخرةِ، وهي المَحَلُّ الذي كان يحكُمُ به سيِّدُنا داودُ ﷺ، وفيها مِحْرابٌ يُنسَبُ إليه، وكانت فيها سلسلةٌ مِن نورٍ معلَّقةٌ مِن السماءِ إلى الأرضِ في زمنِهِ؛ فكان إذا حكَمَ بين اثنَيْنِ حكمًا، وأراد أن يَعرِفَ الصادقَ منهما مِن الكاذبِ، أمَرَهُما بالأخذِ بالسلسلةِ؛ فمَن كان صادقًا، نالها وإن كان قصيرًا، وإن كان كاذبًا، لم يَنَلْها وإن كان طويلًا، فلمَّا كَثُرَ المكرُ بين الناسِ، وخَبُثَتِ البواطنُ، ارتفَعَتْ، وهي مِن مُعجزاتِهِ ﷺ، وقد صلَّيْنا فيها ودعَوْنا وتبرَّكْنا».

المفسدةُ العاشرةُ: تضييعُ الأموالِ بغيرِ حقٍّ:

مِن المفاسِدِ العظيمةِ التي وقَعَتْ بسببِ البناءِ على القبورِ: تضييعُ الأموالِ بغيرِ حقٍّ، بل إنفاقُ هذه الأموالِ في الدعوةِ إلى الكفرِ والشركِ، وتحسينِ ذلك؛ فكم مِن الأموالِ التي صُرِفَتْ في بناءِ هذه القبورِ وزَخْرَفتِها والمبالَغةِ الكبيرةِ في ذلك؟!

وممَّا يُحتَجُّ به على دعاةِ البناءِ على القبورِ مِن الشيعةِ: ما جاء في «مستدرَكِ الوسائلِ» للنُّوريِّ الطَّبَرْسيِّ[3]: أنَّه رُوِيَ عن علَّامتِهِم الحِلِّيِّ، في

(١) (ص٢٩٥).
(٢) «الرحلة السامية» (ص٢٩٥ ـ ٢٩٧).
(٣) «مستدرَك الوسائل» (٢/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨).

كتابِهِ «النهايةِ»، عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه نهى أن يُجصَّصَ القبرُ، أو يُبنَى عليه، وأن يُقعَدَ عليه، أو يُكتَبَ عليه؛ لأنَّه مِن زِينةِ الدنيا؛ فلا حاجةَ بالميِّتِ إليه. اهـ.

قلتُ: وبهذا علَّل أبو الفرَجِ عبدُ الرحمٰنِ المَقدِسيُّ[١]؛ فحرَّم البناءَ على القبرِ؛ مستدِلًّا بحديثِ جابرٍ في النهيِ عنه، وعلَّل ذلك: بأنَّ البناءَ مِن زِينةِ الدنيا؛ فلا حاجةَ للميِّتِ منه.

وفي كتابِ «وسائلِ الشيعةِ»[٢]: «قال الصادقُ عليه السلام: «كلُّ ما جُعِلَ على القبرِ مِن غيرِ ترابِ القبرِ، فهو ثِقَلٌ على الميِّت»، وقال الرضى: «والمبالَغةُ في البناءِ على القبورِ وتشييدِها وزخرفتِها، فليس مِن أمرِ الدنيا ولا الآخرةِ، وعقلاءُ بني آدمَ متَّفِقونَ على أنَّ مَن بنى بناءً وبالَغَ في تشييدِهِ وزخرفتِهِ، لكان هذا داعيًا إلى ذمِّهِ، وإنكارِ فعلِهِ؛ فكيف إذا فعَلَ هذا بالقبورِ التي هي مِن أمرِ الآخرةِ لا الدنيا؟!».

وقال اللَّخْميُّ: «كَرِهَ مالكٌ تجصيصَ القبورِ؛ لأنَّ ذلك مِن المباهاةِ وزِينةِ الحياةِ الدنيا، وتلك منازلُ الآخرةِ، وليس بموضِعٍ للمباهاةِ، وإنَّما يزيِّنُ الميِّتَ عملُه»[٣].

وإليك وصفًا لأحدِ الأَضرِحةِ ـ وهناك المئاتُ مِن أمثالِها في مشارِقِ الأرضِ ومغارِبِها ـ وهو وصفٌ للقبرِ المزعومِ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه، ومَن تأمَّل ما فُعِلَ في هذا القبرِ، سوف يأخُذُهُ العجَبُ مِن المبالَغاتِ والأموالِ الطائلةِ التي صُرِفَتْ على هذا الضريحِ، مع أنَّ أميرَ المؤمنين عليَّ بنَ أبي طالبٍ رضي الله عنه معروفٌ بزهدِهِ في الدنيا؛ فهذا الذي فعَلَهُ هؤلاءِ بقبرِهِ رضي الله عنه، ويزعُمُون محبَّتَهُ ـ مخالفٌ لِمَا كان عليه، ولا شكَّ أنَّه لا يرضى بهذا رضي الله عنه.

قال صاحبُ كتابِ «القبوريَّةِ في اليمنِ»: «ويقولُ صاحبُ «نُزْهةِ الجليسْ، ومُنْيةِ الأديبِ الأنيسْ»: «وقد عُقِدَتْ عليه قُبَّةٌ عظيمةٌ في زِينةٍ وسيمةٍ، وأوَّلُ مَن عقَدَ هذه القُبَّةَ: عبدُ اللهِ بنُ حَمْدانَ في دولةِ بني العبَّاسِ، ثم عمَرَها الملوكُ

(١) [في كتابه: «الشرح الكبير» (٢/ ٣٨٧)].
(٢) (٣/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣).
(٣) «شرح مختصَر خليل» (٢/ ٢٤٢).

مِن بعدِهِ، وبها مِن الذهبِ الإبْرِيزِ والجواهرِ وخالصِ اللُّجَيْنِ، وأنواعِ الفُرُشِ الفاخرةِ، ما يَكِلُّ عنه قلمُ الحاصر»(١).

وفي «التاريخ النَّجفيِّ»: أنَّ عددَ القبابِ التي شُيِّدَتْ على قبرِ الأميرِ عليه السلام بلَغَ ثمانَ قُبَّةٍ؛ **أوَّلُها**: قُبَّةُ الرشيدِ... **وآخِرُها**: القُبَّةُ الحاليَّةُ التي غشَّاها بالذهبِ نادرشاه في سنةِ (١١٥٦هـ)»(٢).

ولتصوُّرِ الأُبَّهةِ والفَخَامةِ التي يَزخَرُ بها هذا المَشهَدُ، أنقُلُ إليك ما جاء في «دليلِ المَملَكةِ العراقيَّةِ» لسنةِ (١٩٣٥م ـ ١٩٣٦م)، بواسطةِ «العَتَباتِ المقدَّسةِ»: «ويتوسَّطُ مدينةَ النَّجفِ الأشرَفِ(٣): مَشهَدُ الإمامِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام، وهو وسَطَ صَحْنٍ عظيمٍ مستطيلٍ تتجلَّى فيه العَظَمةُ بأجلى مظاهرِها، كما تتجلَّى فيه براعةُ الفنِّ، ونفاسةُ النَّقْشِ، وجمالُ الريازة، ويتقوَّمُ مِن طبقَتَيْن، يبلُغ ارتفاعُهما زُهاءَ ٣٥ مترًا، ويبلُغُ طُولُ هذا الصَّحْنِ ٨٢ مترًا، وعرضُهُ ٧٧ مترًا، وفي كلِّ ضِلَعٍ مِن هذه الأضلاعِ ١٤ إيوانًا، وفي كلِّ إيوانٍ غُرْفةٌ هي مَقبَرةُ أحدِ المشاهير.

وفي الطبقةِ الثانيةِ عددٌ مِن الأَوَاوِينِ والغُرَفِ بعددِ الأواوينِ والغُرَفِ الموجودةِ في الطبَقةِ السُّفْلى.

والصَّحْنُ على رَحْبةٍ مفروشٌ بالرُّخَامِ الأبيضِ، وله خمسةُ أبوابٍ، وجُدْرانُهُ مغشَّاةٌ بالآجُرِّ القاشانيِّ الملوَّنِ البديعِ، وعلى حواشي الجُدْرانِ العليا تجدُ الآياتِ القرآنيَّةَ مسطورةً بأحرُفٍ عربيَّةٍ جميلةٍ متداخِلةٍ، تسُرُّ الناظِرينَ إليها، ويُحِيطُ بالصَّحْنِ بَهْوٌ واسعٌ، يظلِّلُهُ مِن جهةِ الغربِ فقطْ ساباطٌ(٤) مرتفِعٌ، تتوسَّطُهُ سِمَايةٌ مستديرة.

ويلي هذا الصَّحْنَ مِن جهةِ الشرقِ إيوانٌ واسعٌ كبيرٌ يبلُغُ ارتفاعُهُ قُرْبَ أربعين مترًا، كما يبلُغُ طولُهُ ٤٥ مترًا، وهو مسقَّفٌ؛ سُقُفُهُ مع جُدْرانِه كلِّها

---

(١) «العتَبات المقدَّسة» (٦/ ١٨٣).

(٢) «العتَبات المقدَّسة» (٦/ ١٨٩).

(٣) [هذه التسميةُ باطِلة، وهي محدَثة، وهي مِن الغلوِّ؛ كما لا يخفى].

(٤) «الساباط»: سقيفةٌ بين دارَيْن تحتها طريق. ينظر: «القاموس» (ص٨٦٤).

مغشَّاةٌ بقِطَعِ الذهبِ، وفي رُكْنَيْهِ مِئْذنتانِ مرتفِعتانِ مغشَّاتانِ بالذهبِ الإِبريزِ ـ أيضًا ـ تؤثِّرانِ في النفوسِ أثَرًا بليغًا، وقد أنفَقَ على تغشيتِهما السلطان نادر شاه، وذلك في عام (١١٥٦هـ ـ ١٧٤٣م)، ومِن هذا الرِّوَاقِ الجزئيِّ يُدخَلُ إلى الرِّوَاقِ الكُلِّيِّ المسقَّفِ، وجُدْرانُ هذا الرِّواقِ الأخيرِ مغشَّاةٌ بقِطَعِ المرايا ذاتِ الأشكالِ الهندسيَّةِ البديعةِ، والتحاريبِ المزوَّقةِ المختلِفة.

ولهذا الرِّواقِ أربعةُ أبوابٍ متقابِلةٍ، بابانِ منها فِضِّيَّانِ، يُدعَى أحدُهُما: «البابَ الكبيرَ»، ويسمَّى الثاني: «بابَ المرادِ»، وبابانِ مِن خشَبِ الساجِ، أحدُهُما: مغلَقٌ، والآخَرُ: مفتوحٌ، يسمَّيانِ: «بابَ الرحمة».

ويلي كلَّ ما تقدَّم: الحَضْرةُ المقدَّسةُ، ذاتُ الهَيْبَةِ والجلالِ، والرَّوْعةِ الكريمةِ، واللآلِئِ الثمينةِ، كما عُلِّقَتْ فيها الثُّرَيَّاتُ التي تُوقَدُ فيها الشموعُ طوالَ الليلِ، وجُدْرانُ هذه الحَضْرةِ مغشَّاةٌ بالفُسَيْفِساءِ المطيَّنةِ، والرُّخَامِ الإيتالي البديعِ، وقِطَعِ المَرَايَا المختلِفةِ الأشكالِ والحجومِ، والمصابيحِ الكَهْرَبائيَّةِ العديدةِ، كما أنَّ أَرْضَها مفروشةٌ بالرُّخَامِ الأزرقِ اللطيفِ، وفيها أربعةُ أبوابٍ مِن الفِضَّةِ، وخامسٌ مِن البُرُنْز.

ويتوسَّطُ هذه الحَضْرةَ المَرقَدُ الغرويُّ المطهَّرُ يحيطُ به مَشبَكانِ؛ أحدُهُما: مِن الفِضَّةِ الناصِعةِ البياضِ، وهو الخارجيُّ، والآخَرُ: مِن الحديدِ الفُولَاذيِّ، وهو الداخليُّ.

وتعلو المَشبَكَ الأوَّلَ كتاباتٌ مِن القرآنِ مع أبياتٍ مِن الشعرِ لابنِ أبي الحديدِ، وفي كلِّ ركنٍ مِن أركانِهِ الأربعةِ رُمَّانةٌ مِن الذهبِ، يبلُغُ قطرُها زُهَاءَ النصفِ متر.

ويتوسَّطُ المَشبَكَ الحديديَّ الداخليَّ مَصطَبةٌ مِن الخشبِ المرصَّعِ بالعاجِ، والمنقوشِ عليه بعضُ الآياتِ القرآنيَّةِ، وتحتَها المَرقَدُ الشريف.

وفوق الضريحِ قِنديلٌ معلَّقٌ بسلسلةٍ مِن الذهبِ الخالصِ، مرصَّعٌ بأثمنِ الأحجارِ اليتيمةِ، ومِن جملتِها ماسَةٌ يُبالَغُ في ثمنِها كثيرًا.

وتعلو الحَضْرةَ قُبَّةٌ جسيمةٌ مغشَّاةٌ بالذهبِ الإِبريزِ، ومرتفِعةٌ إلى عُلُوٍّ

شاهِقٍ، والظاهرُ أنَّها أرفعُ قبابِ آلِ البيتِ جميعًا، وقد غُشِّيَتْ هذه القُبَّةُ بالذهبِ في عام ١١٥٦هـ، وأنفَقَ على تغشيتِها السلطانُ نادرشاه»[١]. انتهى ما نقَلَهُ صاحبُ كتابِ «القبوريَّةِ في اليمنِ»[٢].

وإليك أيضًا ما في القبرِ المنسوبِ للشافعيِّ: قال صاحبُ «بدع القبورِ أنواعِها وأحكامِها»: «قُبَّةُ الإمامِ الشافعيِّ تُعتبَرُ مِن أشهرِ القبابِ التي تَهفُو إليها قلوبُ مَن بُلُوا بعبادةِ الأضرِحةِ؛ إذْ تبلُغُ مِساحتُها أكثرَ مِن ١٥ مترًا مربَّعًا مِن الداخلِ، و٢٠,٥ مترًا مربَّعًا مِن الخارج.

ومعنى ذلك: أنَّ سُمْكَ الحوائطِ يبلُغُ ٢,٧٥ مِن المترِ ممَّا يُثبِتُ مَتَانةَ البناءِ، ويؤهِّلُهُ لتحمُّلِ قُبَّةٍ مِن الحَجَرِ أو الآجُرِّ؛ ولذلك فإنَّ إقامةَ قُبَّةٍ مِن الخشَبِ كان وما يزالُ موضوعَ الدَّهْشة.

ويتكوَّنُ الضريحُ مِن الخارجِ مِن طابقَيْن؛ الأوَّلُ: يبلُغُ ارتفاعُهُ (١٠,٦٢) مِن المترِ، هذا بالإضافةِ إلى شُرْفَةٍ يبلُغُ ارتفاعُها (١,٠٨) مِن المترِ، والطابقُ الثاني: يبلُغُ ارتفاعُهُ (٦,١٦) مِن المترِ بما في ذلك الشُّرُفاتُ، وعلى ذلك يبلُغُ ارتفاعُ الجدارِ كلِّه: (١٦,٧٨) مترًا مِن سطحِ الأرضِ، ونلاحظُ أنَّ الجُدْرانَ الأربعةَ الخارجيَّةَ ترتفِعُ إلى (٦,٣٠) مِن المترِ، دون أن يتخلَّلها أيُّ زَخرَفةٍ، ثم تأتي زَخرَفةٌ قالِبيَّةٌ على شكلِ «torus»، وذلك على المِدْمَاكِ[٣] الخامسَ عشَرَ، وبعد ذلك بقليلٍ نَجِدُ أركانَ المبنى بها شُطَفٌ[٤]، به مُقَرْنَصاتٌ تُشبِهُ الموجودةَ بالجامعِ الأقمرِ، ولكنَّها أقلُّ مِنه جمالًا، وبعد تلك المُقَرْنَصاتِ ترتَدُّ الأركانُ إلى أصلِها، وتُصبِحُ ذاتَ زوايا، وفوق الزَّخرَفةِ القالِبيَّةِ مباشَرةً، وفي منتصَفِ كلِّ حائطٍ توجَدُ نافذةٌ ذاتُ عِقْدٍ مدبَّبٍ يحيطُ بها إطارٌ مستطيلٌ، وعلى جانبَيْ

---

(١) «العتَبات المقدَّسة» (٦/ ١٨٦ ـ ١٨٨).

(٢) الحواشي السابقة منه، إلا ما كان بين معقوفَيْن.

(٣) [«المِدْمَاك»: كلُّ صَفٍّ مِن اللَّبِنِ، وقيل: «هي الخشَبةُ تحتَ قَدَمَي الساقي». ينظر: «شمس العلوم، ودواء كلام العرب مِن الكُلُوم» (٤/ ٢١٥٦)].

(٤) [«الشُّطْفَةُ» مِن الشيءِ، بالضم: القِطْعةُ منه، والجمعُ: شُطَفٌ. ينظر: «تاج العروس» (٢٣/ ٥١١)].

كلِّ نافذةٍ حنيتانِ عن اليمينِ، وأُخْرَيانِ عن اليسارِ، وينتهي هذا الطابقُ بشُرْفةٍ مكوَّنةٍ مِن شَرِيطَيْنِ بهما زخارِفُ هندسيَّةٌ، الشريطُ الضيِّقُ: زخارفُهُ بسيطةٌ، أمَّا الشريطُ الثاني: فعريضٌ، وزخارفُهُ هندسيَّةٌ معقَّدةٌ ومخرَّمةٌ، ويتخلَّلُها خمسُ دعائمَ مِن الآجُرِّ، موضوعةٍ على مسافاتٍ غيرِ متساويةٍ، ويبدو أنَّ هذه الأَشرِطةَ المزخرَفةَ أُضِيفَتْ فيما بعدُ، ويبلُغُ اتساعُ المدخَلِ الرئيسيِّ للضريحِ (١,٥٨) مِن المترِ، ويوجَدُ بالقربِ مِن الركنِ الجنوبيِّ مِن الضِّلَعِ الشماليِّ الشرقيِّ، ولمَّا كان سُمْكُ الحائطِ يبلُغُ عرضُهُ (٢,٧٦) مِن المترِ، فقد أحدَثَ هذا السُّمْكُ ما يُشبِهُ الرَّدْهةَ، لها بابانِ في كلِّ طَرَفٍ مِن أطرافِها، وقد كُسِيَتْ عَتَبةُ البابِ وكذا الرَّدْهةُ بالرُّخَامِ الأبيضِ، ولكنَّ العَتَبَ مِن الخشَبِ، والبابُ الخارجيُّ مصفَّحٌ بالفِضَّة»[(١)].

وقد ذكَرَتِ الباحثةُ سعاد ماهر: أنَّ الأَضرِحةَ المشهورةَ يزيدُ عددُها في مصرَ على الألفِ؛ فكيف في باقي البلدانِ؛ كالعِرَاقِ والشامِ وإيرانَ وغيرِها؟!

قلتُ: وينبني على هذه المَفسَدةِ: أنَّ هذه الأموالَ والطاقاتِ والجهدَ ـ بدلًا مِن أن تَذهَبَ إلى تقويةِ المسلِمينَ والتمكينِ لهم، ولِسَدِّ حاجةِ الفقراءِ والمساكين منهم ـ يَذهَبُ إلى ما فيه شَرٌّ عليهم، وتخريبٌ لدينِهم.

المَفسَدةُ الحاديةَ عَشْرةَ: أكلُ أموالِ الناسِ بالباطلِ:

مِن المفاسدِ العظيمةِ أيضًا ـ التي تحصُلُ بسببِ البناءِ على القبورِ ـ: ما يحصُلُ مِن أكلِ أموالِ الناسِ بالباطلِ؛ فإنَّ كثيرًا مِن الدَّهْماءِ والجَهَلةِ يتقرَّبونَ لهذه الأَضرِحةِ، فيقدِّمونَ لها الأموالَ الطائلةَ، وبعضُهُم يستدينُ بالرِّبَا لكي يحصُلَ له ما يريدُ بزعمِهِ! فانظُرْ واعجَبْ لهذه العقولِ؛ فإذا كان صاحبُ القبرِ محتاجًا إلى المالِ، فكيف يحقِّقُ لمَن يتقرَّبُ إليه ما يريدُ؟! فتَبًّا لهذه العقولِ السخيفةْ، والأحلامِ الضعيفةْ!

قال الشَّوْكانيُّ رحمه الله تعالى: «وربَّما يقفُ جماعةٌ مِن المحتالِينَ على

(١) «بِدَع القبور أنواعها وأحكامها» (ص١٧٣ ـ ١٧٤).

قبرٍ، ويَجلِبونَ الناسَ بأكاذيبَ يَحكُونَها عن ذلك الميِّتِ؛ ليستجلِبُوا منهم النذورَ، ويستدِرُّوا منهم الأرزاقَ... وربَّما يهوِّلونَ على الزائرِ لذلك الميِّتِ بتهويلاتٍ، ويجمِّلون قبرَهُ بما يعظُمُ في عَيْنِ الواصِلِينَ إليه، ويُوقِدونَ في المَشهَدِ الشموعَ، ويُوقِدونَ فيه الأطيابَ»[(١)].

قلتُ: ومِن المعلوم: أنَّ النَّذْرَ عبادةٌ، والعبادةُ لا يجوزُ أن تُصرَفَ إلا للهِ ﷻ، وهذا بالاتفاقِ؛ فمَن صرَفَها لغيرِ اللهِ، فقد وقَعَ في الشركِ الأكبرِ؛ والعياذُ بالله.

وقال محمَّدُ بنُ إسماعيلَ الهاشميُّ الحَسَنيُّ المعروفُ بالصَّنْعانيِّ: «وأمَّا النذورُ المعروفةُ في هذه الأزمنةِ على القبورِ والمشاهِدِ والأمواتِ، فلا كلامَ في تحريمِها؛ لأنَّ الناذرَ يعتقِدُ في صاحبِ القبرِ أنَّه يَنفَعُ ويضُرُّ، ويَجلِبُ الخيرْ، ويَدفَعُ الشرّ، ويعافي الأليمْ، ويَشفِي السقيمْ؛ وهذا هو الذي كان يَفعَلُهُ عُبَّادُ الأوثانِ بعَيْنِهِ؛ فيحرُمُ كما يحرُمُ النَّذْرُ على الوَثَنِ، ويحرُمُ قبضُهُ؛ لأنَّه تقريرٌ على الشركِ، ويَجِبُ النهيُ عنه، وإبانةُ أنَّه مِن أعظمِ المحرَّماتِ، وأنَّه الذي كان يَفعَلُهُ عُبَّادُ الأصنام، لكنْ طال الأمدُ حتى صار المعروفُ منكَرًا، والمنكرُ معروفًا، وصارت تُعقَدُ اللِّواءاتْ، لقابضِ النذورِ على الأمواتْ، ويُجعَلُ للقادِمِينَ إلى مَحَلِّ الميِّتِ الضيافاتْ، ويُنحَرُ في بابِهِ النحائرُ مِن الأنعامْ؛ وهذا هو بعينِهِ الذي كان عليه عُبَّادُ الأصنامْ؛ فإنَّا للهِ وإنَّا إليه راجِعون»[(٢)].

وقد أحسَنَ وزيرُ الأوقافِ المصريُّ؛ حيثُ قال: «إنَّ النَّذْرَ لأصحابِ الأَضرِحةِ والأولياءِ الصالِحِينَ باطلٌ بإجماعِ الفقهاءِ؛ لأنَّه نَذْرٌ لمخلوقٍ، والنَّذْرُ عبادةٌ، وهي لا تكونُ لمخلوقٍ، وإنَّما تكونُ للخالقِ، والنَّذْرُ للهِ مِن العباداتِ القديمةِ، ويُعَدُّ وسيلةً مِن وسائلِ التقرُّبِ إلى اللهِ، وقد أقَرَّ الإسلامُ النَّذْرَ للهِ، وجعَلَ الوفاءَ به مُلزِمًا، أمَّا النَّذْرُ لغيرِ اللهِ، فإنَّه ـ فضلًا عن أنَّه باطلٌ، وغيرُ

(١) «الدر النَّضِيد» (ص٩٣).
(٢) [«سُبُل السلام» (٤/ ٣٦٥ ط. الألباني)].

مشروعٍ ـ لا يجوزُ الوفاءُ به»[(١)].

وقال محمَّد رشيد رضا: «وقد شاع لدى العامَّةِ: أنَّ مَن تعوَّد على حضورِ هذه الموالِدِ، أو على إنفاقِ شيءٍ فيها، ثم امتنَعَ عن قيامِهِ بعادتِهِ تلك، لا بدَّ أن يصابَ بنَكْبَةٍ أو بمعصيةٍ، وبلَغَ الأمرُ ببعضِ المعسِرِينَ منهم: أن يقترِضوا الأموالَ بالربا الفاحشِ؛ لأجلِ إنفاقِها في المَولِدِ، مع اشتهارِهِم بالبخلِ والشُّحِّ، ومعاداةِ الأهلِ والجيرانِ؛ مِن أجلِ المالِ القليل!»[(٢)].

قلتُ: ولا يبعُدُ أنَّ الإنفاقَ في مثلِ هذه السُّبُلِ المخالِفةِ للشرعِ القويم، قد تؤدِّي بأصحابِها إلى ألَّا يُخرِجوا زكاةَ أموالِهم؛ اكتفاءً منهم بإنفاقِها في سبيلِ ما تقدَّم.

وقد كَثُرَتْ نذورُ السيِّدِ البدويِّ سنةً، فبلَغَ ما جمَعَ صُنْدُوقُهُ مِن الفلَّاحِينَ الفقراءِ ما يقارِبُ تسعينَ ألفًا مِن الجنيهاتِ؛ فقال حافظ إبراهيم:

أَحْيَاؤُنَا لَا يُرْزَقُونَ بِدِرْهَمٍ ... وَبِأَلْفِ أَلْفٍ يُرْزَقُ الْأَمْوَاتُ
لِلسَّيِّدِ الْبَدَوِيِّ مُلْكٌ دَخْلُهُ ... تِسْعُونَ أَلْفًا وَالْحُظُوظُ هِبَاتُ
وَأَنَا أُعَذَّبُ فِي الْوُجُودِ وَلَيْسَ لِي ... يَا أُمَّ دَفْرٍ مَا بِهِ أَقْتَاتُ
مَنْ لِي بِحَظِّ النَّائِمِينَ بِحُفْرَةٍ ... قَامَتْ عَلَى أَحْجَارِهَا الصَّلَوَاتُ[(٣)]

وإليك ما قاله الجداويُّ عندما كان قبوريًّا ـ وقد هداه اللهُ بعد ذلك ـ: «ولقد كنتُ مِن كبارِ معظِّمي القبورِ؛ فلا أكادُ أزورُ مدينةً بها أيُّ قبرٍ أو ضريحٍ لشيخٍ عظيم، إلا وأُهرَعُ فورًا للطوافِ به، سواءٌ كنتُ أعرِفُ كراماتِهِ أو لا أعرِفُها... أحيانًا أخترِعُ لهم كراماتٍ، أو أتصوَّرُها، أو أتخيَّلُها، فإذا نجَحَ ابني هذا العامَ، كان ذلك للمبلَغِ الكبيرِ الذي دفَعْتُهُ في صندوقِ النذورِ، وإذا شُفِيَتْ زوجتي، كان ذلك للسُّمْنَةِ التي كان عليها الخروفُ الذي ذبَحْتُهُ للشيخ

---

(١) «جريدة الأخبار المصرية» (٢٧٣٣)/ تاريخ ١٣/ ذي القعدة/ ١٤١٧، والوزيرُ هو الدكتور محمود حمدي زَقْزُوق. ينظر: «بدع القبور أنواعها وأحكامها» (ص٤٧٢).
(٢) «السيد محمَّد رشيد رضا» (ص٢١١).
(٣) «الفَصْل الحاسم بين الوهَّابيِّين ومخالفيهم» لعبد الله القَصِيمي (ص٤٢).

العظيمِ فلانٍ وليِّ اللهِ»[(١)].

قال صاحبُ كتابِ «بدعِ القبورِ»: «وقد التقَيْتُ مع أحدِ مشايخِ الطرقِ الصوفيَّةِ، وقلتُ له: «إنَّكم تشجِّعونَ الناسَ على زيارةِ هذه الأَضرحةِ؛ لتحصُلُوا على المال»، ثم أشَرْتُ له إلى أحدِ الصناديقِ الموجودةِ أمامَ أحدِ الأَضرحةِ، والناسُ تَدفَعُ فيه الأموالَ؛ رجاءَ أن يَغفِرَ لهم المقبورُ ذنوبَهُم، متوسِّلًا إلى اللهِ كما يزعُمونَ! فقال لي: «إنَّ العمليَّةَ منظَّمةٌ؛ حيثُ يَذهَبُ جزءٌ مِن تلك الأموالِ للحكومةِ، وجزءٌ منها لمشايخِ الطُّرُقِ، ولا ينالُنا منها إلا القليلُ، والقليلُ هذا يقدَّرُ بالملايينِ، وما أدري بأيِّ حقٍّ يَذهَبُ لهم؟! هل لأنَّهم فقراءُ؟! فلْيَأْخُذُوا ما يكفيهم، ولكنَّ الحقيقةَ تقولُ: «إنَّهم يأخُذُونَ؛ لأنَّهم ما عظَّموا هذه الأَضرحةَ إلا مِن أجلِ تحقيقِ هذه المكاسِبِ والمطامِعِ».

وقد اعترَفَ حسَن الشِّنَّاويُّ شيخُ مشايِخِ الطرقِ الصوفيَّةِ: بأنَّ الإعاناتِ المقدَّمةَ له مِن الدولةِ عبارةٌ عن عشَرةٍ بالمائةِ مِن إجماليِّ صناديقِ النذورِ بالمساجِدِ، على مستوى جمهوريَّةِ مصرَ العربيَّةِ، وعليك أن تحسُبَ ذلك، إذا عَلِمْتَ أنَّ عددَ الأَضرحةِ في مصرَ يَرْبُو على ألفِ ضريحٍ، ولسوف يزولُ تعجُّبُكَ عندما ترى حرصَ هؤلاءِ المشايخِ على تذكيرِ الناسِ بالموالِدِ وتشجيعِهِم على الذَّهابِ لها.

ولقد اعترَفَ أيضًا: بأنَّ الكثيرَ مِن الأفرادِ يَدفَعونَ لهم هِبَاتٍ وافرةً، ورفَضَ ذِكْرَ المَبلَغِ الذي يتقاضاه شهريًّا، مؤكِّدًا أنَّ هَدْفَهُ ليس مادِّيًّا، وما أدري لماذا يُخفِي ما يتقاضاه؟! لعلَّهُ يخشى مِن افتضاحِ أمرِه[(٢)].

وفي اعترافٍ آخَرَ لأحدِ سَدَنةِ الأَضرِحةِ: ذكَرَ حسَنٌ الرفيعيُّ سادنُ مسجدِ الإمامِ عليٍّ بالعراقِ بقولِهِ: «أنا الآنَ أقومُ بعمَلِ السادنِ؛ لأنَّ والدي وهَنَ عظمُهُ، وطعَنَ في السنِّ، ولم يَعُدْ قادرًا على القيامِ بأعباءِ السِّدَانةِ، وأتقاضى عنها مرتَّبًا كبيرًا مِن الدولةِ، وبالذاتِ مِن وِزارةِ الأوقافِ، وقد تولَّت أسرتُنا

(١) «اعترافات كنتُ قبوريًّا» (ص٥ ـ ٦).

(٢) صحيفة «الخميس»، العدد (١٥٢)، السنة الثالثة، بتاريخ ٥/يوليو/٢٠٠١م.

سِدَانةَ مسجدِ الإمامِ عليٍّ منذ ١٧٠ سنةً، بمرسوم ملَكيٍّ في ذلك الوقتِ، أمَّا عن قِطَعِ الذهبِ والفِضَّةِ والدنانيرِ التي يَضَعُها الزائرونَ في المقصورةِ، فإنَّها كانت إلى العهدِ القريبِ تُعطَى للسادنِ وحدَهُ، بالرُّغم مِن وجودِ عامِلِينَ بالمسجدِ يقومون على رِعَايتِهِ، وبالرُّغْم مِن أنَّ السادنَ يتقاضى مرتَّبًا شهريًّا مِن الدولةِ؛ ولذلك رأتِ الدولةُ تمشِّيًا مع العدالةِ الاجتماعيَّةِ: ألَّا ينفرِدَ إنسانٌ بهذا الدَّخْلِ الذي يبلُغُ كلَّ شهرٍ حوالَيْ خمسينَ ألفَ دينارٍ[(١)]؛ فقرَّرَتْ بتوزيعِهِ على عِدَّةِ جهاتٍ[(٢)]. . . .

ومِن صُوَرِ الهوى: استغلالُ أصحابِ الشهواتِ لهذه المشاهِدِ؛ لِمَا يَجِدونَ عندها مِن اختلاطٍ ونساءٍ متبرِّجاتٍ مائلاتٍ مُميلاتٍ، فيُطلِقُ النظرَ، ويَقِفُ في وجهِ كلِّ مَن ينهاه». اهـ[(٣)].

المَفسَدةُ الثانيةَ عَشْرةَ: إهدارُ طاقاتِ الأمَّة، وتضييعُ أوقاتِها وجُهْدِها فيما لا فائدةَ فيه:

مِن المفاسِدِ أيضًا التي تحصُلُ بسببِ المبالَغةِ في تعظيم هذه القبورِ والبناءِ عليها: إهدارُ طاقاتِ الأمَّةِ، وتضييعُ أوقاتِها وجُهْدِها فيما لا فائدةَ فيه، بل بما يعودُ بالضررِ عليها مِن نشرٍ للكفرِ والشركِ والضلالِ، وقد تقدَّم لنا عِظَمُ ما يُبذَلُ في بناءِ هذه المشاهِدِ، والمبالَغةُ في بنائها، وصرفُ الأموالِ الطائلةِ في سبيلِ ذلك، وتقدَّم لنا أنَّ هذه المساجدَ التي تحوي تلك المشاهدَ والأَضرِحةَ هي بالمئاتِ، ولْيَتأمَّلِ العاقلُ كم مِن الجهودِ والأموالِ والطاقاتِ صُرِفَتْ في سبيلِ ذلك؟!

---

(١) في تلك الآونة: كان الدِّينارُ العراقيُّ يعادِلُ (١٢) اثنيْ عَشَرَ ريالًا تقريبًا؛ أي: ما يساوي (٦٠٠) ألفَ ريالٍ سعوديٍّ، فيكونُ الدخلُ السنويُّ من هذا الصَّنَم سبعةَ ملايينَ ومائتَيْ ألفِ ريالٍ سعوديٍّ! وهذا المبلغُ مُقنِعٌ لضعافِ النفوسِ ليبيعوا مِن أجلِهِ دِينَهم.

(٢) «اللواء الإسلامي»، العدد (٦٦)، السنة الثانية، بتاريخ ١٥/ رجب/ ١٤٠٣هـ، ٢٨/ إبريل/ ١٩٨٣م.

(٣) «بدع القبور أنواعها وأحكامها» (ص٩١ ـ ٩٢)؛ وما في حواشي هذا المَقطَعِ مِن كلامِ صاحبِ الكتاب.

وجاء في كتابِ «شفاءِ الصدورْ، في الردِّ على الجوابِ المشكورْ»: «قال ابنُ عطيَّةَ: «كما يَصنَعُ الناسُ في ملازَمتِها، وتسنيمِها بالحجارةِ والرُّخَام، وتلوينِها سَرَفًا، وبنيانِ النَّوَاوِيس[1] عليها».اهـ. وابنُ عطيَّةَ لم يَرَ إلا قبورَ أهلِ الأَندَلُسِ؛ فكيف لو رأى ما تَبَاهَى به أهلُ مصرَ في مدافنِهِمْ بالقَرَافةِ الكبرى، والقَرَافةِ الصغرى، وبابِ النَّصْرِ، وغيرِ ذلك، وما يضيَّعُ فيها مِن الأموالْ؟! لَتَعَجَّبَ من ذلك ولرأى ما لم يَخطُرْ ببالْ.

وأمَّا التباهي بالزيارةِ: ففي هؤلاءِ المنتمِينَ إلى الصُّوفِ[2] أقوامٌ ليس لهم شُغْلٌ إلا زيارةُ القبورِ: «زُرْتُ قبرَ سيِّدي فلانٍ بكذا، وقبرَ فلانٍ بكذا، والشيخِ فلانًا بكذا»، فيذكُرُونَ أقاليمَ طافُوها على قَدَمِ التجريدِ، وقد حَفِظُوا حكاياتٍ عن أصحابِ تلك القبورِ، وأولئك المشايخِ؛ بحيثُ لو كُتِبَتْ، لجاءت أسفارًا، وهم مع ذلك لا يَعرِفونَ فروضَ الوضوءِ ولا سُنَنَه.

وقد سُخِّرَ لهم الملوكُ وعوامُّ الناسِ في تحسينِ الظنِّ بهم، وبذلِ أموالِهِم، وأمَّا مَن شَذَّ منهم لِأَنْ يتكلَّمَ للعامَّةِ فيأتي بعجائبَ، يقولون: «هذا فتحٌ؛ هذا مِن العلمِ اللَّدُنِّيِّ علمِ الخَضِرِ»؛ حتى إنَّ مَن ينتمي إلى العلمِ، لمَّا رأى رَوَاجَ هذه الطائفةِ، سلَكَ مسلَكَهُم، ونقَلَ كثيرًا مِن حكاياتِهِم، ومزَجَ ذلك بيسيرٍ مِن العلمِ؛ طلبًا للمالِ والجاهِ، وتقبيلِ اليدِ؛ ونحن نسألُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أن يوفِّقَنا لطاعتِه»[3].

المَفسَدةُ الثالثةَ عَشْرةَ:

أنَّ مِن مفاسدِ هذا الفعلِ: أنَّه مِن الأسبابِ التي تؤدِّي إلى تأخُّرِ المسلِمِين؛ وذلك لأنَّها تضيِّعُ أوقاتَهُم، وتُهدِرُ أموالَهُم، وتبدِّدُ طاقاتِهِم؛ فيؤدِّي ذلك إلى تأخيرِهِم.

---

(١) [«النواويسُ» واحدُها: نَاوُوسٌ؛ وهو صندوقٌ مِن خَشَبٍ أو نحوِهِ يضَعُ فيه النصارى جُثَّةَ الميِّت، ويُطلَقُ أيضًا على مَقبرةِ النصارى. ينظر: «المعجم الوسيط» (٢/ ٩٦٢)].

(٢) كذا في المصدر، والصواب: «التصوُّف».

(٣) «شفاء الصدور» (ص١١٧ ـ ١١٨).

المَفسَدةُ الرابعةَ عَشْرةَ: تلاعُبُ الكُفَّارِ بالمسلِمين بسَبَبِها:

مِن المفاسدِ العظيمةِ التي تَنشَأُ مِن هذه الأمورِ: أنَّ الكفارَ يتلاعَبونَ بالمسلِمِينَ بسبَبِها؛ وإليك مثالًا على ذلك:

«فقد قال فضيلةُ الأستاذ الشيخ أحمد حسَن الباقُوريُّ ـ في فتوَى له في النهيِ عن زَخرَفةِ القبورِ وبناءِ القباب والمساجدِ عليها ـ:

«وبهذه المناسَبةِ: أذكُرُ أنَّ أحدَ كبارِ الشرقيِّينَ حدَّثَني عن بعضِ أساليبِ الاستعمارِ في آسيا: أنَّ الضرورةَ كانت تقضي بتحويلِ القوافِلِ الآتيةِ مِن الهندِ إلى بغدادَ، عبرَ تلك المَنطِقةِ الواسعةِ إلى اتجاهٍ جديدٍ للمستعمِرِ فيه غايةٌ، ولم تُجْدِ أيَّةُ وسيلةٍ مِن وسائلِ الدِّعَايةِ في جعلِ القوافِلِ تختارُه!

وأخيرًا: اهتدَوْا إلى إقامةِ عِدَّةِ أضرحةٍ وقبابٍ على مسافاتٍ متقارِبةٍ في هذا الطريق، وما هو إلا أنِ اهتزَّتِ الإشاعاتُ بمَن فيها مِن الأولياءِ، وبما شُوهِدَ مِن كَرَامتِهم، حتى صارت تلك الطريقُ مأهولةً مقصودةً عامِرةً!»[(١)].

المَفسَدةُ الخامسةَ عَشْرةَ:

أنَّ مِن المفاسدِ العظيمةِ المتعلِّقةِ بهذا الفعلِ والناشئةِ عنه: تأليهَ المخلوقِين مِن دونِ اللهِ تعالى، ونشرَ الغلوِّ والتطرُّفِ في المجتمَعِ؛ وقد تقدَّم ذكرُ أمثلةٍ كثيرةٍ على ذلك.

المَفسَدةُ السادسةَ عَشْرةَ:

أنَّ هذا الفعلَ وما يصاحِبُهُ مِن اعتقاداتٍ فاسدةٍ يؤدِّي إلى تركِ الاعتقادِ الصحيحِ الذي جاء في الكتابِ والسُّنَّة.

روى الإمامُ أحمدُ في «مسندِهِ» (١٦٩٧٠)، عن حَبِيبِ بنِ عُبَيْدٍ الرَّحَبيِّ، عن غُضَيْفِ بنِ الحارثِ الثُّماليِّ، قال: بعَثَ إليَّ عبدُ الملكِ بنُ مَرْوانَ، فقال: «يا أبا أسماءَ، إنَّا قد أجمَعْنا الناسَ على أمرَيْنِ»، قال: «وما هما؟»، قال:

---

(١) [«ليس من الإسلام» لمحمَّد الغزالي (ص١٨٤ ط. دار الشروق)].

«رَفْعُ الأيدي على المنابرِ يومَ الجمعةَ، والقصَصُ بعد الصبحِ والعصرِ»، فقال: «أَمَا إنَّهما أمثَلُ بِدْعتِكُم عندي، ولستُ مُجيبَكَ إلى شيءٍ منهما»، قال: «لِمَ؟»، قال: «لأنَّ النبيَّ ﷺ قال: **«مَا أَحْدَثَ قَوْمٌ بِدْعَةً إِلَّا رُفِعَ مِثْلُهَا مِنَ السُّنَّةِ»**، فتمسُّكٌ بسُنَّةٍ خيرٌ مِن إحداثِ بدعة».

ورواه محمَّدُ بنُ نَصْرٍ في «السُّنَّةِ» (٩٩)، عن عيسى بنِ يونسَ، عن أبي بكرِ بنِ أبي مريمَ، عن حَبيبِ بنِ عُبَيْدٍ، عن غُطَيْفٍ[(١)] بنِ الحارثِ الثُّماليِّ؛ أنَّ عبدَ الملكِ بنَ مَرْوانَ سألهُ عن رفعِ الأيدي على المنابرِ والقَصَصِ، فقال غُطَيْفٌ: «أَمَا إنَّهما لمِن أمثلِ ما أحدَثْتُم، أمَّا أنا، فلا أُجيبُكَ إليها؛ إنِّي حدِّثْتُ عن رسولِ اللهِ ﷺ قال...»، فذكَرَهُ.

ورواه أبو زُرْعةَ الدِّمَشْقيُّ في «تاريخِهِ» (٢/ ٦٠٣ ـ ٦٠٤)، عن الوليدِ بنِ مسلمٍ، عن حَريزِ بنِ عثمانَ، عن حَبيبِ بنِ عُبَيْدٍ؛ أنَّ عبدَ الملكِ سأل غُضَيْفَ بنَ الحارثِ الثُّماليَّ؛ أن يَرفَعَ يدَيْهِ على المِنبرِ، فقال: «أَمَّا أنا، فلا أُجيبُكَ إليها»، ولم يذكُرِ المرفوعَ منه.

وإسنادُ أحمدَ ضعيفٌ[(٢)]، وإسنادُ أبي زُرْعةَ جيِّدٌ، وغُضَيْفٌ اختُلِفَ في صحبتِهِ، وروايةُ المَرْوَزيِّ تؤيِّدُ عدَمَ صحبتِه.

وروى الهَرَويُّ في «ذَمِّ الكلامِ» (٩١٣)، واللالَكائيُّ في «شرحِ أصولِ الاعتقادِ» (١٢٩)، مِن طرقٍ، عن الأوزاعيِّ، عن حَسَّانَ بنِ عطيَّةَ، قال: «ما ابتدَعَ قومٌ في دِينِهِم بِدْعةً إلا نزَعَ اللهُ مِثْلَها مِن السُّنَّةِ، ثم لا يَرُدُّها عليهم إلى يومِ القيامة».

---

(١) [قال ابن حجَر في «تقريب التهذيب» (٢/ ٤٤٣): «غُضَيْفٌ: بالضادِ المعجَمةِ مصغَّرٌ، ويقالُ: بالطاءِ المهمَلةِ؛ ابنُ الحارثِ السَّكُونيُّ، ويقالُ: «الثُّمالِيُّ»؛ يُكنَى أبا أسماءَ، حِمْصيٌّ مختلَفٌ في صحبتِهِ، قال ابنُ حِبَّانَ: «مَن قال: «الحارثُ بنُ غُطَيْفٍ»، وَهِمَ»، ومنهم: مَن فرَّق بينَ غُضَيْفِ بنِ الحارثِ؛ فأثبَتَ صحبتَهُ، وغُطَيْفِ بنِ الحارِثِ؛ فقال: «إنَّه تابعيٌّ»؛ وهو أشبَهُ. مات سنةَ بضعٍ وستِّين». وينظر: «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩)].

(٢) وجوَّد الحافظُ ابنُ حجَرٍ في «فتح الباري» (١٣/ ٢٥٣) إسنادَ أحمد.

المَفسَدةُ السابعةَ عَشْرةَ: الاختلاطُ بين الرجالِ والنساءِ عند الزيارةِ:

مِن المفاسِدِ العظيمةِ ـ التي تحصُلُ بسببِ البناءِ على القبورِ وتعظيمِها ـ: ما يحصُلُ مِن الاختلاطِ بين الرجالِ والنساءِ عند زيارةِ هذه الأماكنِ؛ فيقَعُ مِن ذلك مِن الفواحشِ والمفاسدِ ما اللهُ به عليمٌ؛ كالزِّنَى واللِّوَاطِ؛ والعياذُ بالله.

قال المَقرِيزيُّ ـ حاكيًا ما يحدُثُ بمَوْلِدِ إسماعيلَ بنِ يوسفَ الأَنْبابيِّ، وما يحصُلُ عند ضريحِهِ مِن المفاسدِ ـ: «كان فيه مِن المفاسدِ ما لا يُوصَفُ، ووُجِدَ في المزارعِ مائةٌ وخمسونَ جَرَّةً فارغةً مِن جِرَارِ الخمرِ التي شُرِبَتْ في الخِيَمِ، سوى ما حُكِيَ عن الزِّنَى واللِّيَاطة»[1].

وقال الجَبَرْتيُّ ـ عند ترجمةِ عبدِ الوهَّابِ العفيفيِّ ـ: «ابتدَعُوا لهم وسمًا وعيدًا في كلِّ سنةٍ يَدْعُونَ إليه الناسَ، فيَملَؤونَ الصحراءَ والبُسْتانْ، فيَطَؤونَ القبورَ ويُوقِدونَ النيرانْ، ويصُبُّونَ عليها القاذُوراتِ ويَبُولونْ، ويتغوَّطون ويزنُونْ، ويَلُوطونَ ويَلعَبونَ ويرقُصونْ»[2].

وقال صاحبُ كتابِ «القبوريَّةِ في اليمنِ»[3]: «وقال عَلَويُّ بنُ طاهرٍ الحدَّادُ؛ وهو يَصِفُ مقامَهُ: والكَسْبُ المادِّيُّ مِن وراءِ تلك الزيارةِ، واغتنامُ الزيارةِ لتعميقِ نَهْجِ القائمِينَ على تلك الزياراتِ وغَرْسِهِ في نفوسِ العوامِّ ـ هذه أهدافٌ عامَّةٌ عائدةٌ إلى القائمِينَ على الزيارات. **وهناك أهدافٌ خاصَّةٌ بالزُّوَّار**:

منها: الحصولُ على برَكةِ المَزُورِ ومَدَدِهِ؛ كما مَرَّ في عِلَّةِ الزيارة[4].

ومنها: المشارَكةُ في السوقِ التِّجاريِّ الذي يقامُ بتلك المناسَبة.

ومنها: الفُرْجةُ والمشارَكةُ في الملاهي التي هي مِن أبرزِ سماتِ الزيارات.

ولأجلِ إظهارِ شَرَفِ المَزُورِ: تراهم في بعضِ تلك الزياراتِ يُلبِسونَ تابوتَهُ الثيابَ الجديدةَ، ويَنصِبونَ عليها الأعلامَ الخاصَّةَ به، فإذا أقبَلَ الزوَّارُ،

---

(١) [«السلوك، لمعرفة دول الملوك» (٥/ ٢٠٧ ط. دار الكتب العلمية)].

(٢) «تاريخ الجَبَرْتي» (١/ ٣٠٤). (٣) (ص٣٨٩).

(٤) [قلت: وهذا كلُّه مِن الوثنيَّة؛ كما تقدَّم].

أقبَلُوا ولهم زَجَلٌ عظيمٌ، وأصواتٌ عاليةٌ بأنواعِ الأراجيزِ، التي تكونُ في الغالبِ تمجيدًا له، وطلبًا منه، واستغاثةً به.

ومنها: تلك العبارةُ التي ربَّما تكونُ عامَّةً في معظَمِ الزياراتِ على الأقلِّ في حَضْرَمَوْتَ؛ **وهي**:

يَا وَلِيَّ اللهِ جِئْنَا إِلَيْكْ وَطَرَحْنَا الذَّنْبَ بَيْنَ يَدَيْكْ

وحِينًا يأتونَ بطبولِهم ومزاميرِهم ولَهْوِهم؛ حتى يدخُلوا إلى داخِلِ القُبَّةِ، ويطوفَ بعضُهُم بالتوابيتِ التي على القبور.

وخُذْ وصفًا لواحدٍ مِن تلك المشاهِدِ بعلمِ مَن لا يُتَّهَمُ عند القومِ في عقيدتِهِ ولا في أمانتِهِ؛ وهو عَلَويُّ بنُ طاهرٍ الحدَّادُ، يقولُ ـ وهو يَصِفُ زيارةَ الشيخِ سعيدِ بنِ عيسى العَمُوديِّ ـ: «ثم يرتحِلونَ إلى قيدون، وقد خرَجَ أكثرُ أهلِ البلدِ ـ ولا سيَّما النساءُ والأطفالُ ـ فيقومون على جانبَيِ الساقيةِ، وفيها تمُرُّ الطريقُ، ينظُرونَ إلى الوارِدِين، حتى إذا كان آخِرُ العشيَّةِ، جاء أهلُ الخابَّةِ يَلعَبُونَ ويرقُصونَ على طاسةٍ يَضرِبُونها، وأناشيدَ خَشِنةٍ تشابِهُ حرَكاتِهِم، وهم يَخُبُّونَ ـ أي: يُسرِعونَ ـ في مشيِهِم؛ ولذلك سمَّوْهُ: «الخابَّةَ» ـ بالمدِّ والتشديدِ ـ وأهلُها مِن سكَّانِ الهَجَرَيْن، ويدخُلُ العبيدُ ضَحْوَةَ يومِ الجمعةِ في زَفَّتِهِم، وقد أحاط بهم الغَوْغاءُ، فيَصِلُونَ قُبَّةَ الشيخِ سعيدٍ والإمامُ يخطُبُ، فتمتلِئُ جوانبُ المسجدِ بضجيجِ مزاميرِهِم ونقرِهِم، وطبولِهِم، ولَغَطِهم برَطَانتِهِم، وضَرْبِهِم التوابيتَ؛ فلا يَسمَعُ خُطْبَةَ الخطيبِ ولا قراءةَ الإمامِ إلا مَن دنا، وتمتلِئُ شوارعُ السُّوقِ بالنساءِ والرجالِ في زِحَامٍ يتضاغَطُونَ؛ يموجُ بعضُهم في بعضٍ، ويصدُرُ عن ذلك أمورٌ يَندَى لها الجبينْ، وتَضحَكُ لها الشياطينْ»[(١)].

وقال أيضًا عن الشيخِ القاضي عبدِ اللهِ بنِ عوَض بَكِير؛ أحدِ دعاةِ السُّنَّةِ في وقتِ تغلُّبِ البدعِ في آثارِهِ في محارَبةِ القبوريَّةِ: «فإنَّ للشيخِ ثلاثةَ آثارٍ في

(١) «الشامل في تاريخ حضرمَوْت» لعَلَوي بن طاهر الحداد، طبع بسنغافورة (١٣٩٥هـ ١٩٤٥م)، بمطبعة أحمد المعروف، سنغافورة (ص٢١٦).

مواجَهةِ القبوريَّةِ، منها: «رَفْعُ الخِمارْ، عن مَثالبِ المَزَارْ»؛ أجاب فيها على سؤالٍ مِن مُحِبٍّ كما يقولُ، وبيَّن أنَّ المزارَ المعروفَ محرَّمٌ؛ لأنَّه يشتمِلُ على جملةٍ مِن المفاسِدِ العقديَّةِ والأخلاقيَّةِ، وقد أورَدَ جانبًا مِن الأحاديثِ الناهيةِ عن الابتداعِ، وطبَّقَها على هذه الزياراتِ، ثم ذكَرَ أنواعًا مِن المفاسدِ الأخلاقيَّةِ؛ **مثلُ**: الاختلاطِ بين الرجالِ والنساءِ، والذي قد تَصِلُ نتائجُهُ إلى الزِّنى، وقد يحصُلُ اللِّوَاطُ كذلك، مع ما فيها مِن الملاهي التي هي مَقصِدُ أكثرِ الزوَّارِ، وليس مَقصِدُهُم الاعتبارَ وتذكُّرَ الموتِ، وقد شَنَّ حملةً على مَن يحضُرُها مِن المتزيِّنينَ بزِيِّ العلمِ، مع سكوتِهِم على تلك المَناكِرِ، وقال: «إنَّهم أشرارٌ، لا أخيارٌ»(١).

المَفسَدةُ الثامنةَ عَشْرةَ:

مِن المفاسِدِ أيضًا: أنَّه قد يكونُ سببًا في عدَمِ وصولِ الأجرِ إلى الميِّتِ بعد وفاتِهِ؛ وذلك عندما يوصي هذا الميِّتُ بالبناءِ على قبرِهِ مثلًا، أو يَفعَلُهُ بعضُ أَقرِبائِهِ؛ وذلك لظنِّهم صِحَّةَ هذه الوصيَّةِ، ولو عَلِمُوا ببطلانِ هذا الفعلِ، لَأَوْصَوْا بأمورٍ مشروعةٍ؛ كبناءِ المساجِدِ، ونحوِ ذلك.

قال علي الطَّنْطاويُّ: «كنتُ أدقِّقُ أمسِ دعوى وصيَّةٍ، فرجَعَتْ بي الذاكرةُ إلى حادِثتَيْنِ رأيتُهما في يومٍ واحدٍ في المَحكَمةِ الشرعيَّةِ في دِمَشقَ، لمَّا كنتُ فيها مِن أكثرَ مِن خمسَ عَشْرةَ سنةً:

الأوَّلُ: طَلَبُ تسجيلِ وصيَّةٍ، قُدِّمَ باسمِ امرأةٍ مِن الموسِراتِ لا تستطيعُ لكِبَرِها وعجزِها أن تجيءَ إلى المَحكَمةِ، فأرسَلْتُ الكاتبَ ليستمِعَ منها ويسجِّلَ لها، فعاد يقولُ: «إنَّها تريدُ أن تُوصِيَ بثلثِ مالِها، وهذا الثلثُ يزيدُ على خمسينَ ألفَ لِيرَةٍ، وقد جعَلَتْ مَبلَغًا ضَخْمًا منه للجنازةِ والعصريَّةِ والصباحيَّةِ والمواسِمِ»؛ وذلك كلُّه ممَّا لا أصلَ له في الشرعِ، فنصَحَها أن تَجعَلَ هذا

(١) «القبورية في اليمن» (ص٥٨٣)، وما سبَقَ في هذه الفقرةِ مِن الحواشي منه، إلا ما كان بين معقوفَيْن.

المبلَغَ في جهاتِ الخيرِ التي تُرضي اللهَ، وتَنفَعُ الناسَ، فأبَتْ، وهو يسألُني رأيي.

ولم أكن أَذهَبُ قطُّ إلى دارِ إنسانٍ ـ وإن كان القانونُ يجيزُ ذلك أحيانًا ـ ولكنِّي لمَّا سَمِعتُ منه خبَرَ الوصيَّةِ وضخامةَ المَبلَغِ، رجَوْتُ أن يوفِّقَني اللهُ، فيحقِّقَ على يدي خيرًا، فذهَبْتُ إليها، فإذا عجوزٌ حمقاءُ لا تَفهَمُ بلسانِ المَنطِقِ، ولا تستجيبُ لصوتِ الدِّينِ، وإذا كلُّ هَمِّها أن تَصنَعَ شيئًا تكسِبُ به رضا الناسِ، وتنالُ به إعجابَهم، ولم أستطِعْ بعد الجُهْدِ الكثيرِ أن أستخلِصَ منها أكثرَ مِن خمسةِ آلافٍ رَضِيَتْ أن تُوصِيَ بها لبعضِ الجمعيَّاتِ الخيريَّة.

ورجَعْتُ إلى المَحكَمةِ مَغيظًا مُحنَقًا، فرأيتُ الحدَثَ الثانيَ؛ جاءتني امرأةٌ تَحمِلُ في بطنِها ولدًا، وعلى يدِها ولدًا، وتجُرُّ وراءَها ولدَيْنِ، فقالت وهي تبكي: «إنَّها غريبةٌ لا تَعرِفُ أحدًا في دِمَشقَ، وليس لها في بلَدِها إلا أبٌ فقيرٌ، وعمٌّ أفقرُ منه، لا يَقدِرانِ على شيءٍ لأنفُسِهما، فضلًا عن أن يَقدِرا على شيءٍ لها، وقد فَرَّ منها زوجُها، فهي لا تَعرِفُ له مكانًا، ولا تَدري مِن أينَ تأكُلُ وتُطعِمُ الأولادَ، وإذا نَفِدَ صبرُ صاحبِ الغُرْفةِ التي تُقيمُ فيها على إبطائها بالأُجْرةِ، فطرَدَها، لم تَعرِفْ أين تنامُ هي والأولادُ؟! وقد لجَأتْ إليَّ؛ لأنَّ الناسَ قالوا لها: «ما لَكِ إلا القاضي».

وحار القاضي وتَرقْرَقَتْ في عينَيْهِ دمعتانِ، وقلتُ: «يا رَبِّ عَفْوَكَ! تلك تَرمِي خمسينَ ألفًا حيثُ لا تُرضِي ربَّها، ولا تنفَعُ أحدًا، لا تُبالي بها، ولا تفكِّرُ فيها، وهذه تحتاجُ إلى عَشْرِ لِيراتٍ، فلا تَجِدُها، ولا تَجِدُ مَن يَدفَعُها إليها؟!

وبدأتُ مِن ذلك اليومِ أفكِّرُ في أمرِ الوصايا، كم يَضِيعُ بها مِن مالٍ يُنفَقُ في غيرِ وجهِهِ، ويوضَعُ في غيرِ مَحَلِّهِ؟! وكم يُصنَعُ بهذا المالِ لو أُرِيدَ به وجهُ اللهِ وأُنفِقَ فيما يَنفَعُ الناسَ؟!

لقد لَبِثْتُ قاضيًا قريبًا مِن خمسَ عَشْرةَ سنةً، وأنا أظُنُّ أنَّ الوصايا التي أُوصِيَ بها على يدي، تجاوَزَتِ الملايينَ، أكثرُها رُصِدَ لِمَا يُقِرُّهُ الإسلامُ: على الجنازةِ أوَّلًا، وقد تكلِّفُ الجنازةُ الآلافَ يأخُذُها مَن لا يستحِقُّها، وتُصرَفُ

فيما يخالِفُ الشرعَ، وما يُنفَقُ فيما يخالِفُ الشرعَ لا يُحرَمُ صاحبُهُ الثوابَ فقطْ، بل يكونُ معصيةً منه يستحِقُّ عليه العقابَ.

والجنازةُ الشرعيَّةُ هي التي تمشي صامِتةً لا شيءَ فيها؛ فالآسُ بدعةٌ، والحِنَّاءُ والإكليلُ بدعةٌ، والذي يؤذِّنُ أو يُنشِدُ أمامَ الجنازةِ بدعةٌ، وهؤلاءِ «الكلاليبُ» الذين يتعلَّقونَ بكلِّ جنازةٍ ويزدحِمونَ على بابِ الميِّتِ، تبيَّن أنَّ أكثرَهم غيرُ محتاجٍ، والأَوْلى بأهلِ الميِّتِ أن يطرُدُوهُم، أو يَدْعُوا «جمعيَّةَ النَّهْضةِ الإسلاميَّةِ» ومعها الشُّرْطةُ؛ لتُمسِكَ بهم، فتساعِدَ المحتاجَ منهم، وتعاقِبَ المحتال.

وعلى الصباحيَّةِ ثانيًا: والصباحيَّةُ بدعةٌ، ومِن فقهاءِ الحنفيَّةِ المتأخِّرينَ: مَنِ استحسَنَها بشرطِ أن يكونَ فيها المواساةُ المشروعةُ فقطْ، أمَّا دعوةُ مَن يسمُّونَ أنفُسَهُم: «القُرَّاءَ»، للقراءةِ فيها، **فممنوعةٌ مِن وجوهٍ**:

- أوَّلُها: أنَّ قراءةَ القرآنِ وإهداءَ ثوابِها للميِّتِ جائزةٌ، ولكنَّ الذي يَقرَأُ بالأجرةِ يَجعَلُ القراءةَ بمِهْنةٍ، يؤكِّدُ ابنُ عابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ: أنَّه لا ثوابَ له يُهدِيه، وأنَّ أخذَ الأجرةِ على القراءةِ لا يجوزُ أبدًا.

- ثم إنَّ أكثرَ هؤلاء يَقرَؤونَ القرآنَ بأنغامِ الغناءِ، مع أنَّ التغنِّيَ بالقرآنِ مشروعٌ؛ بشرطِ أن يكونَ مع الخشوعِ والتدبُّرِ، وفهمِ المعاني، والبعدِ عن التشبُّهِ بالمغنِّينَ في أنغامِهِم، ثم إنَّ على السامعِ للقرآنِ أن يستمِعَ ويُنصِتَ ويتفهَّمَ المعانيَ.

والمُشاهَدُ في الصباحيَّاتِ: أنَّ القارئَ يَقرَأُ والناسُ معرِضونَ عنه؛ يستقبِلونَ القادمَ، ويشيِّعونَ الذاهبَ، ويدخِّنونَ «السكايرَ» في مجلسِ القرآنِ!

و«**العصريَّةُ**» **التي يَعمَلُها النساءُ**: ممنوعةٌ شرعًا؛ نَصَّ على ذلك الفقهاءُ، ومثلُها: «الخميسُ»، و«الأربعين»، و«السَّنَويَّةُ»؛ كلُّها ممنوعةٌ شرعًا، ولابنِ عابِدِينَ صاحبِ الحاشيةِ رسالةٌ في بطلانِ الوصيَّةِ بذلك كلِّه؛ اسمُها «شفاءُ العليلْ، في بطلانِ الوصيَّةِ بالخَتَماتِ والتهاليلْ»، عليها تقاريظُ فقهاءِ عصرِهِ، ومنهم فقيهُ مصرَ يومَئِذٍ الطَّحْطاويُّ المشهور.

أو تكونُ الوصيَّةُ لبناءِ القبرِ ورفعِهِ، وأَعرِفُ امرأةً مُوسِرةً أنفَقَتْ عشَرةَ آلافٍ على قبرِ زوجِها؛ جعَلَتْهُ مِن الرُّخَامِ المنقوشِ المزخرَفِ، مع أنَّ بناءَ القبورِ بالجَصِّ والحجارةِ ورَفْعَها، لا يجوزُ، وما يَفعَلُهُ بعضُ الناسِ مِن اقتطاعِ قطعةٍ مِن المقابرِ، وإقامةِ مَدفَنٍ فيها، أو بناءِ جامعٍ على قبرِ الميِّتِ ـ **ممنوعٌ مِن وجوهٍ**:

أوَّلًا: لأنَّ بناءَ الجامعِ على القبرِ لا يجوز.

ثانيًا: لأنَّ الأرضَ ليست لمَن يَبني عليها، بل هي وقفٌ للناسِ كلِّهم.

ثالثًا: أنَّه لو جاز بناءُ هذه الجوامعِ، ولم تكنِ الأرضُ مغصوبةً، لكان بناؤُها هنا إضاعةً للمالِ، وإضاعةُ المالِ ممنوعةٌ شرعًا؛ ذلك لأنَّ مَن يريدُ الصلاةَ لا يَذهَبُ إلى وسَطِ مَقبَرةِ البابِ الصغيرِ مثلًا ليصلِّيَ؛ فلا تكونُ إلا مساجدَ معطَّلةً لا تقامُ فيها جماعةٌ، ولا تُعمَرُ بعبادةٍ ولا ذِكْرٍ.

وهذا الذي قلتُهُ كلُّهُ صحيحٌ، واسألوا المفتيَ أو راجِعوا حاشيةَ ابنِ عابِدِينَ إن لم تصدِّقوا، أو جاءكم مَن يقولُ لكم غيرَ ذلك»(١).

المَفسَدةُ التاسعةَ عَشْرةَ: أنَّها قد تكونُ سببًا في حرمانِ المسلِمِينَ الأمورَ التي تَنفَعُهُم في دِينِهِم أو دنياهم:

فبدَلًا مِن القيامِ بالأمورِ المشروعةِ ـ مِن بناءِ المساجِدِ، أو إقامةِ المستشفَياتِ، أو الوصيَّةِ للفقراءِ والمحتاجِينَ ـ تُفعَلُ هذه الأمورُ الضارَّةُ لهم في دِينِهم ودنياهم.

المَفسَدةُ العشرونَ: أنَّ هذه الأفعالَ سبَبٌ لسخطِ اللهِ تعالى وغضبِه، وكفى بهذا مَفسَدةً:

قد سبَقَ ذِكْرُ النصوصِ المتواتِرةِ في نهيِ النبيِّ ﷺ عن هذا الفعلِ، ولَعْنِهِ مَن فعَلَهُ، ووصفِهِم بأنَّهم شرارُ الخلقِ عند اللهِ تعالى.

---

(١) «مع الناس» (ص١٦١ ـ ١٦٤).

و«اللَّعْنُ»: هو الطَّرْدُ مِن رحمةِ اللهِ تعالى؛ فهذا الفعلُ أدَّى بهم إلى أن يَسخَطَ اللهُ عليهم، ويطرُدَهُم مِن رحمتِهِ؛ ولذا وصَفَهُمُ النبيُّ ﷺ بأنَّهم شرارُ الخلقِ عند اللهِ تعالى.

❁ ❁ ❁

مشاهَداتُ محمَّد رَشِيد رضا بمَوَالِدِ بعضِ الأولياء

وإليك وَصْفًا لما يُفعَلُ مِن البِدَعِ والمنكَراتِ والشركيَّاتِ عند هذه القبورِ والأَضرِحةِ، وخاصَّةً عند الاحتفالِ بمَولِدِ صاحبِ الضريحِ؛ ذكَرَهُ الشيخ محمَّد رشيد رضا رحمه الله تعالى؛ قال الدكتورُ محمَّد أحمد درنيقة[(١)]: «يذكُرُ رشيد رضا: أنَّ للموالِدِ عند المصريِّينَ شهرًا مُهِمًّا، هو شهرُ رجَبٍ مِن كلِّ عام؛ حيثُ يُحتفَلُ بموالِدِ بعضِ الأولياءِ: الرِّفَاعيِّ، البيُّوميِّ، الإمامِ الشافعيِّ، السيِّدةِ زَيْنَبَ... فكانت شوارعُ القاهرةِ تزدحِمُ بالوفودِ القادِمِينَ مِن الأريافِ؛ لحضورِ هذه الموالِدِ، وكانت النساءُ يزغرِدْنَ ويغنِّينَ، والأولادُ مشاةً وركبانًا... أمَّا مشايخُ الطُّرُقِ: فكانوا يَلبَسونَ أزياءً رائعةً وسَطَ طُبُولٍ، ومزاميرَ، وأعلامٍ مِن كلِّ الألوانِ، ويُحِيطُ بهم رعيَّةٌ طائعة.

يَصِفُ رشيد رضا شيخًا منهم بقولِهِ: «رأيتُ شيخًا كبيرًا يقودُ زِعْنِفةً في الطريقِ، وعلى رأسِهِ عِمَامةٌ حمراءْ، كبيرةٌ عَجْراءْ؛ وهو يَصِيحُ ويتغنَّى، ويتمايَلُ ويتثنَّى، وبيدِهِ قضيبٌ يَهُشُّ به على الزِّعْنِفةِ، ويشيرُ إليهم بالأمرِ والنهيِ، وهم له خاضِعونْ، ولأمرِهِ ممتثِلونْ، بفرَحٍ وسرورْ، ووِجْدانٍ وشعورْ؛ لأنَّ السلطةَ روحيَّةٌ دينيَّهْ، لا قهريَّةٌ سياسيَّهْ».

وفي شهرِ ذي القَعْدةِ سنةَ ١٣١٥هـ - آذار ١٨٩٩م، زار رشيد رضا المَسجِدَ الأحمديَّ في طَنْطا، وشَهِدَ مولِدَ السيِّدِ البدَويِّ المشهورِ، ورأى ما تتولَّدُ فيه مِن البِدَعِ والمنكَراتْ، والجَهَالةِ والضلالاتْ، وكلِّ فعلٍ مذموم؛ قال يَصِفُ ذلك: «تدخُلُ المسجدَ، فترى سَوَادًا عظيمًا، وتَسمَعُ جَلَبَةً وضَوْضاءَ، ترى أناسًا قد وضَعُوا في أعناقِهِم السلاسلَ والأغلالْ، بعضُهُم عارٍ وبعضُهُم يَلبَسُ الأخلاقَ

(١) [في كتابِهِ «السيِّد محمَّد رشيد رضا إصلاحاتُهُ الاجتماعيَّة والدينيَّة» (ص٢٠٦)].

والأسمالْ، وقد تجسَّدَتْ عليهم الأدرانُ والأقذارُ، ولبَّدوا شعورَهُمُ المضفورةَ حتى لا ينفُذَها الماءُ؛ والحشَراتُ تَرتَعُ في أجسادِهِم، تطوفُ في أطواءِ مرقَّعاتِهِم، وأهدابِ قُبَّعاتِهِم، وقد قاموا إلى ما يسمُّونَهُ الذِّكر؛ كما يقومُ الذي يتخبَّطُهُ الشيطانُ مِن المَسّ، وما كان ذكرُهُم إلا هَمْهَمةً ودَمْدَمهْ، وحَمْحَمةً وجَمْجَمهْ، تشوبُها صيحاتٌ ونبآتْ، وتخالِطُها شَهَقاتٌ وزَفَراتْ، ويعلوها مُكَاءٌ[1] وتَصدِيَةٌ[2]، ويتخلَّلُها أوامرُ ونواهٍ، ودعاوٍ طويلةٌ عريضةٌ، وتَهْذارٌ وهَذَيانٌ[3]؛ ويعقُبُها نَوْباتُ صَرَعٍ وإغماءٌ؛ يَشترِكُ في ذلك كلِّهِ النساءُ والرجالْ، والشيوخُ والأطفالْ».

وفي جانِبٍ آخَرَ: شاهَدَ رشيد رضا جماعةً متصدِّينَ للرُّقَى والتمائمِ وشفاءِ الأمراضِ، وشاهَدَ العرَّافِينَ الذين يبيِّنونَ للناسِ ما غاب عنهم مِن المصالحِ الدنيويَّةِ، الذين يبشِّرونَ البائسِينَ وسائرَ أربابِ الحاجاتِ: بقضاءِ حوائجِهِم، وزوالِ بؤسِهِمْ وانتصارِهِم؛ إذا أغدَقُوا عليهمُ المالَ.

ورأى جماعةً أخرى تطوفُ حول قبرِ السيِّدِ البدَويِّ الذي تحوَّل إلى كعبةٍ ثانيةٍ، وكانت هذه الجماعةُ تطلُبُ الحوائجَ مِن السيِّدِ؛ لِمَا شاع بينها مِن القِصَصِ والحكاياتِ حول مَقدِرتِهِ العجيبةِ في قضاءِ الحوائج!

هذه الأساطيرُ ـ التي أقرَّها شيوخُ العلمِ والإرشادِ، ولم يعترِضوا عليها ـ كانت تقودُ الجماهيرَ بسلاسلِ التقليدِ إلى الاعتقادِ: بأنَّ السيِّدَ يَفعَلُ ما يشاءُ، ويحكُمُ ما يريد.

ويبيِّنُ رشيد رضا: أنَّ الذي دفَعَ العلماءَ إلى السكوتِ عن هذه الأمورِ: خوفُهُمْ مِن الوقوعِ في قضيَّةِ إنكارِ الكَرَاماتِ، أوِ الاعتراضِ على الأولياءِ؛ الذي يُخشَى معه أن يُلحِقوا بهمُ الأذى والضَّرَر.

ورأى رشيدٌ أيضًا: أنَّ «الوَلِيَّاتِ يُفِضْنَ الخَيْراتِ والبرَكاتِ على الناسِ بواسطةِ المصافَحةِ والتقبيلِ والعِناقِ، ويُقْذِعْنَ ـ عند ذلك ـ بألفاظٍ مِن الفُحْشِ لا يليقُ أن تُحكَى، فضلًا عن أن تسطَّرَ في الأوراق».

---

(١) [أي: صَفِير]. (٢) [أي: تصفيق].
(٣) [أي: كلامٌ لا يُعقَلُ، ولا يُفهَمُ كالذي يصدُرُ عن المريض].

ويُردِفُ قائلًا: «رأى كاتبُ هذه الكلماتِ بعينِهِ وَلِيَّةً منهنَّ صَبِيحةَ الوجهِ، وفي مِعْصَمَيْها أَسْورةٌ، وفي أصابِعها خواتيمُ، وفي عُنُقِها عقودٌ، وقد جُمِعَ رأسُها إلى رأسَيْ رجلَيْن، والتَفَّتِ الأيدي على الأعناقِ، فكان عناقًا مثلَّثًا... رأى منهنَّ فتاةً مدَّت يدَها لمصافحتِهِ، فأعرَضَ عنها، فوثَبَتْ عليه كالثُّعْبانِ، وقبَّلَتْهُ في وجهِهِ قُبُلاتٍ متتابِعةً، وفعَلَتْ ذلك مع غيرِهِ أيضًا.

وهذه الأمورُ كانت تجري في بيتِ اللهِ، ويراها ويَسمَعُها العلماءُ الذين لا يَفعَلونَ شيئًا للتخلُّصِ مِن هذه الانحرافاتِ، لا بل إنَّ هؤلاءِ العلماءَ ترَكُوا مجالِسَ العلمِ في وقتِ المولِدِ، فأصبَحَ المسجِدُ بيَدِ هذه الفئةِ، تَفعَلُ ما تشاءُ دون نَهْيٍ أو إنكارٍ، وذهَبَ بعضُ العلماءِ إلى تهنئةِ هذه الفئةِ بهذا الموسِمِ الشريفِ، والدعاءِ لهم بأن يطولَ بهم العُمْرُ لإحياءِ مثلِهِ أعوامًا عديدة.

يرى رشيد رضا: أنَّ هذا السكوتَ مِن قبلِ العلماءِ قد أوقَعَ في ذِهْنِ العامَّةِ: أنَّ هذه الأعمالَ وأضرابَها مِن مُهِمَّاتِ الدِّينِ؛ فما كان مِن رشيد رضا إلا أن وقَفَ يستنكِرُ هذه المحرَّمات.

ويحصُرُ رشيد رضا المنكَراتِ التي شاهَدَها في مولِدِ السيِّدِ البدَويِّ بالمسجدِ الأحمديِّ في طنطا بـ:

١ ـ تركِ التوقُّفِ عن قراءةِ العلمِ، وإفادةِ المتعلِّمينَ؛ حتى يخلُوَ المسجدُ للذاكِرينَ والطائفِين.

٢ ـ تركِ صلاةِ الجماعةِ التي يحضُرُها أهلُها المواظِبونَ عليها في ذلك المسجدِ؛ بالرُّغْمِ مِن أنَّ المحتفِلِينَ بالمولِدِ يقومونَ ببعضِ صلواتٍ تقامُ بين عَزْفِ العازِفِينْ، وصُراخِ الصارِخِينْ، ومدافَعةِ المارِّينْ؛ أي: أنَّها تخرُجُ عن صورتِها الشرعيَّة.

٣ ـ التشويشِ على المصلِّينَ بدَقِّ الطبولِ والدفوفِ، والنَّفْخِ بالشَّبَّاباتِ والمزاميرِ، وصُراخِ المستصرِخِينَ بالسيِّدِ ـ قُدِّسَ سِرُّهُ العزيزُ ـ وصِياحِ المنادِينَ له، وجَلَبةِ الذاكِرِين، وضَوْضاءِ الوفودِ والجموعِ، ومرورِ الجَمِّ الغَفِيرِ بين يدَيِ المصلِّي حتى لا يَدرِيَ ماذا يَعمَل؟!

٤ ـ الصلاةِ إلى قبرِ السيِّدِ، وهذه البدعةُ السيِّئةُ لا تقتصِرُ على موسِم المولِدِ، ولكنَّها تزيدُ فيه، ويرى رشيد رضا بأنَّ إزالةَ هذا المنكَرِ مِن أهمِّ مُهِمَّاتِ الدِّينِ؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ بيَّن أنَّ اللهَ تعالى لعَنَ الذين اتَّخَذُوا قبورَ أنبيائِهم مساجِدَ.

٥ ـ الطوافِ بقبرِ السيِّدِ، كما يُطافُ بالكعبةِ سواءً بسواءٍ.

٦ ـ تقبيلِ أعتابِ المقصورةِ التي فيها قبرُ السيِّدِ، ولمسِ قَفَصِهِ، والتمسُّحِ به، وتقبيلِه.

٧ ـ طلَبِ الحوائجِ والمصالحِ مِن السيِّدِ ـ تغمَّده اللهُ تعالى برحمتِهِ ـ فهم ينادُونَهُ: «يا سيِّدُ، اشفِ مريضي»، «يا أبا فَرَّاجٍ، فَرِّجْ كُرْبتي»، «يا شيخَ العرَبِ، تصرَّفْ بعدوِّي»، ويندفِعُ البعضُ إلى استنهاضِ هِمَّةِ السيِّدِ، ويتقرَّبونَ إليه لقضاءِ مصالِحِهم بالدراهمِ؛ فقد وُضِعَ بجانبِ القبرِ صندوقٌ كبيرٌ مخروقٌ سَطْحُهُ خَرْقًا مستطيلًا، بحيث يُلقَى منه كلُّ نوعٍ مِن النقودِ المتداوَلة.

لكنَّ رشيد رضا لا يعمِّمُ الحكمَ على هذه النذورِ الماليَّةِ بالفسادْ؛ لعدَمِ إمكانيَّةِ استقراءِ جميعِ الأفرادْ.

٨ ـ تقذيرِ المسجِدِ وتنجيسِهِ، لا سيَّما مِن الأطفالِ الصغارِ الذين يكونُ المسجدُ مَلْعَبَهُم ومَبِيتَهُم.

٩ ـ تمكُّنِ الأحداثِ والمعتوهِينَ مِن تبوُّءِ المسجِد.

١٠ ـ اختلاطِ النساءِ بالرجالِ في كلِّ نوعٍ مِن أنواعِ الاجتماعِ؛ حتى في النومِ، وفي الذِّكْرِ.

وهنا يَصِفُ رشيد رضا حالةَ امرأةٍ، فيقولُ: «رأيتُ شيخةً منهنَّ تضطرِبُ جميعُ أعضائِها، وتتخبَّطُ تخبُّطَ مَن أخَذَتْهُ نَوْبةٌ عصبيَّةٌ، وقد أمسَكَ بها ثلاثٌ؛ كيلا تقَعَ على الأرضِ، وأحدَقَ بها الناسُ، والممسِكاتُ بها مزدهِياتٌ معجَباتٌ، قريراتُ العينِ، بإقبالِ الناسِ على هذه الأسرارِ والكَرَامات.

وربَّما كانت المرأةُ مصابةً بالهِسْتِيريا، وجاءتها نَوْبةٌ في المسجِدِ، وربَّما كان كلُّ ذلك تعمُّلًا وتصنُّعًا، وأمَّا كرامةُ اللهِ لأوليائِه، فهي أجَلُّ مِن هذا الهُزْءِ والجنونِ الذي لا ينخدِعُ به إلا الجاهِلون.

١١ ـ العَزْفِ والتطريبِ في الذِّكْرِ؛ بضربِ الطبولِ والدفوفِ، والنفخِ بالشَّبَّاباتِ والمزاميرِ، وقرعِ الصنوجِ، وما يَلحَقُ بذلك مِن الأغاني الغراميَّة.

١٢ ـ التصفيقِ والنَّفْخِ والصفيرِ في مجلِسِ الذِّكْر.

١٣ ـ العِرَافةِ والتكهُّن.

١٤ ـ الدَّجَلِ والتمويهِ بادِّعاءِ الوَلَاية.

١٥ ـ التعاويذِ التي يَخدَعونَ بها الناسَ؛ فيُوهِمونَهم أنَّها تَجعَلُ العاقرَ وَلُودًا، والعقيمَ مُنتِجًا، وتَجذِبُ قلبَ المعشوقِ إلى العاشقِ، وتَشفِي مِن الأمراضِ المزمِنة.

١٦ ـ تشويهِ الخِلْقةِ، ولِبَاسِ الشهرة.

١٧ ـ أكلِ أموالِ الناسِ بالباطِل.

١٨ ـ مجونِ الرجالِ والنساء.

١٩ ـ البيعِ في المسجدِ؛ حيث يُباعُ الطعامُ، واللِّباسُ، والكتبُ، والسُّبَحُ، والأعطارُ، والأمشاطُ، وأنواعُ الأدويةِ، ويَرَوْنَ أنَّ ما يُشتَرى مِن المسجدِ له فضيلةٌ وبركةٌ؛ وإن كان بعضُ العلماءِ لا يحرِّمُ البيعَ في المسجدِ إذا وقَعَ عرَضًا ونادرًا . . .

وقد شاع لدى العامَّةِ: أنَّ مَن تعوَّد على حضورِ هذه الموالِدِ، أو على إنفاقِ شيءٍ فيها، ثم امتنَعَ عن قيامِهِ بعادتِهِ تلك، لا بدَّ أن يُصابَ بنَكْبةٍ، أو بمصيبةٍ، وبلَغَ الأمرُ ببعضِ المعسِرينَ منهم: أن يقترضوا الأموالَ بالرِّبا الفاحشِ؛ لأجلِ إنفاقِها في المولِدِ، مع اشتهارِهِم بالبُخْلِ والشحِّ ومعاداةِ الأهلِ والجِيرانِ، مِن أجلِ المالِ القليل»[(١)].

(١) [مِن كتابِ السيِّد رَشِيد رضا؛ وهو قد جمَعَ هذه النقولَ مِن مواضعَ متفرِّقةٍ مِن «مجلَّة المنار» (١/ ٨٢ ـ ٨٤، ٩٥ ـ ٩٨)، (٤/ ٦٧٧)].